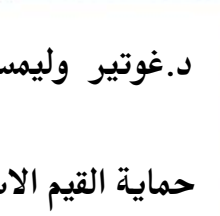
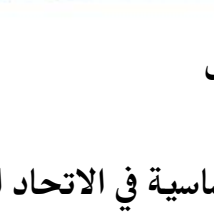
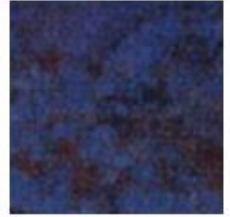
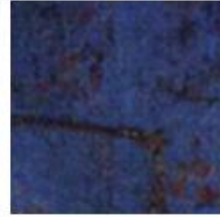
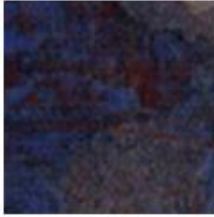
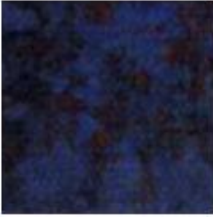
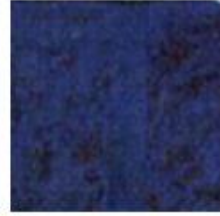




European
University
Institute

ROBERT
SCHUMAN
CENTRE FOR
ADVANCED
STUDIES



د. غوتير وليمس

حماية القيم الاساسية في الاتحاد الاوروبي من خلال سيادة القانون

المادتان (٢) و(٧) في معاهدة الاتحاد الاوروبي : رؤية قانونية وتاريخية مقارنة"

ترجمة

د. طارق محمد ذنون الطائي

متخصص في الاستراتيجية والعلاقات الدولية

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية



This work has been published by the European University Institute,
Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

© European University Institute 2020

Content and individual chapters © Günter Wilms 2020

This publication is not an update but a translation of the original study published in 2017

doi:10.2870/698693

ISBN:978-92-9084-899-8

This text may be downloaded only for personal research purposes. Any additional reproduction for other purposes, whether in hard copies or electronically, requires the consent of the author(s), editor(s). If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the year and the publisher.s

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Artwork: Allegory of the Good Government, Lorenzetti Ambrogio (b. ca. 1290, Siena, d. 1348, Siena)
Palazzo Pubblico, Siena.

د. غوتير وليمس

حماية القيم الاساسية في الاتحاد الاوروبي من خلال سيادة القانون

”المادتان (٢) و(٧) في معاهدة الاتحاد الاوروبي: رؤية قانونية وتاريخية مقارنة“

ترجمة

د. طارق محمد ذنون الطائي

متخصص في الاستراتيجية والعلاقات الدولية

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

When Dr *Tareq's* offered me to translate my book on the Rule of Law into Arabic I felt honoured and gladly accepted it. Making the text available in a language that belongs to the most spread in the world will certainly help increase its impact. Hopefully, readers in the Arab speaking world will find it worthwhile having a look at this book and enjoy reading it as much as I enjoyed writing it. A big thank you to Dr *Tareq* for all the work he put into this translation!

Since the publication of the original English version,¹ in early 2017, the topic has even gained in importance. To mention just a few aspects:

On the level of the European Union, the Commission and the European Parliament have initiated formal procedures under Article 7 TEU against Poland and against Hungary, both of them are still pending.² The European Court of Justice issued a number of important judgements on the Rule of Law.³ A proposal for a 'Regulation on the protection of the Union's budget in case of generalised deficiencies as regards the rule of law in the Member States' is currently under discussion.⁴

As far as other regional intergovernmental organisations are concerned, the most striking example is probably the one of Venezuela whose membership in Mercosur was suspended in August 2017.⁵

Several of those developments confirm statements made in the study. They would, time permitting, justify an update, which is, unfortunately, currently not in sight.

I am also very grateful to Dr. *Fatma Sayeed* for finding the time to check the Arab text against the English original, to Professor *Brigid Laffan*, Director of the Robert Schuman Center, for accepting to publish the translation in the same series as the English original and to Dr. *Sarah St. John* for having established the contact between me and Dr. *Tareq*.

Günter Wilms, Brussels, January 2020

¹ <http://hdl.handle.net/1814/44987> which described, generally, the situation as of summer 2016

² For an overview until April 2019, see the Commission's communication: 'Further strengthening the Rule of Law within the Union - State of play and possible next steps', COM/2019/163 final, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52019DC0163>)

³ Most recently: C-619/18, *Commission v. Poland*, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?qid=1576502243342&uri=CELEX:62018CA0619> and C-585/18, *A.K. v. National Council of the Judiciary, Poland*, as well as C-624/18 and C-625/18, *C.P. and D.O. v. Supreme Court*, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?qid=1576502307446&uri=CELEX:62018CJ0585>

⁴ COM(2018)324, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52018PC0324>

⁵ <https://www.mercosur.int/en/about-mercursosur/mercursosur-countries/> in Spanish: <https://www.mercosur.int/suspension-de-venezuela-en-el-mercursosur/>

ثبت المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	توطئة المؤلف
٣	توطئة المترجم
٥	المقدمة
١١	الفصل الاول: القضايا الرئيسية المتعلقة بحماية القيم الاساسية الاتحاد الاوروبي
١١	المقدمة
١٥	سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي: المفاهيم الأساسية
٢٩	الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بالقيم، والتجانس، ودخولها حيز التنفيذ في النظم الاخرى ذات المستويات المتعددة
٢٩	المقدمة
٣٠	بنود التجانس في الدول شبه الاتحادية
٦٨	بنود التجانس وإنفاذها في المنظمات الدولية الإقليمية
٩٧	الاستنتاجات
١٢٣	الفصل الثالث: سيادة القانون وحمايتها من قبل الاتحاد الأوروبي
١٢٣	سيادة القانون بموجب المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي
١٢٦	إنفاذ سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي
١٥٧	تحليل ممارسة المفاوضات فيما يتعلق بحماية سيادة القانون
١٩٨	هل يمكن لمحكمة العدل الأوروبية أن تؤدي دوراً فاعلاً في حماية سيادة القانون ؟
٢٠١	الاستنتاجات

توطئة المؤلف

لقد شعرتُ بالفخر عندما عرض عليّ الدكتور طارق محمد ذنون الطائي ترجمة كتابي(حماية القيم الاساسية في الاتحاد الاوربي من خلال سياد القانون "المادتان(٢) و(٧) في معاهدة الاتحاد الاوروبي: رؤية قانونية وتاريخية مقارنة") عن حكم القانون إلى اللغة العربية، وقبلت ذلك بكل سرور. من المؤكد أن إتاحة النص بلغة تعود إلى أكثر اللغات انتشاراً في المجتمعات الناطقة بالعربية يساعد على زيادة تأثيره. ونأمل أن يجد القراء في العالم الناطق بالعربية، بأنه من المفيد إلقاء نظرة على هذا الكتاب والاستمتاع بقراءته بقدر ما استمتعت انا بكتابته. شكراً جزيلاً للدكتور طارق على الجهد الذي بذله في هذه الترجمة.

ومنذ نشر النسخة الإنجليزية الأصلية، في أوائل عام(٢٠١٧)، اكتسب الموضوع أهمية كبيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

على مستوى الاتحاد الأوروبي، شرعت المفوضية والبرلمان الأوروبي في اتخاذ إجراءات رسمية بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوربي ضد بولندا وهنغاريا، وكلاهما لا يزال مستمراً. وأصدرت محكمة العدل الأوروبية عدداً من الأحكام المهمة المتعلقة بسيادة القانون. هناك اقتراح حول "لائحة حماية ميزانية الاتحاد في حالة وجود أوجه قصور عامة سيما فيما يتعلق بسيادة القانون في الدول الأعضاء"، وهو قيد المناقشة حالياً.

وفيما يتعلق بالمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى، ربما يكون المثال الأكثر أهمية هو "فنزويلا" التي علقت عضويتها في "ميركوسور" في شهر آب من العام (٢٠١٧).

إنّ العديد من تلك التطورات تؤكدُها البيانات الواردة في الدراسة. إذ إنها إذا ما توافر الوقت، تبرر التحديث، وهو للأسف ليس في المنظور القريب.

كما أنني مُمتن للغاية للدكتورة فاطمة سعيد لتخصيص الوقت الكافي لمراجعة النص العربي مقابل النص الإنجليزي الاصيلي، وللاستاذة بريجيد لغان، مديرة مركز روبرت شومان، لقبولها نشر الترجمة في السلسلة نفسها مثل النسخة الإنجليزية الأصلية، والدكتورة سارة سانت جون لاتاحة الاتصال بيني وبين الدكتور طارق محمد ذنون الطائي من جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/قسم العلاقات الدولية.

غوتير وليمس

بروكسل

كانون الثاني / ٢٠٢٠

توطئة المترجم

الترجمة عملية انسانية، يُجهد ويجتهد فيها المترجم، وهي عملية نقل الأصح من المعاني التي حاول كاتب(النص الاصلي) أن يُضمّنها في كتابه. وكلما حاول المترجم أن يصل إلى مرحلة أعلى من الفهم للنص الاصلي ونقله بكلمات الى اللغة المستهدفه، وصل إلى الهدف الأسمى وهو تشكيل نص جديد بمعنى مطابق للنص الاصلي من حيث المعنى.

لم تكن عملية ترجمة هذا الكتاب عملية سهلة. اذ حاول المترجم أن يصل الى المعنى الحقيقي للنص المكتوب، على الرغم من كون النص المترجم قريب من اختصاص المترجم وهو علم السياسة، فضلاً عن حصوله على شهادة في لغة الكتاب المترجم. لقد واجهت المترجم مجموعة من المعوقات المتمثلة في المصطلحات ذات الصيغة القانونية، فضلاً عن وجود الفاظ بلغات أخرى داخل النص الاصلي غير الانكليزية، ولكن تم التغلب عليها قدر الامكان.

وبعد اتمام النسخة العربية من الكتاب، لابد ان نُجذر الاحترام الى الدكتور غوتير وليمس العامل في الدائرة القانونية للاتحاد الاوروبي، الذي منحنا الموافقة على ترجمة الكتاب، فضلاً عن توجيهه الشكر الى الجامعة الاوروبية في ايطاليا على تبنيها نشر الكتاب بنسخته العربية. كما أتقدم بوافر الاحترام الى الدكتور سارة التي كانت بهية في كرم المتابعة المستمرة والتواصل الدائم في تفويض جميع المعوقات، وحولتها الى فرص لغرض وصول الكتاب بصورته الحالية.

ويوجب العرفان توجيه الثناء والاحترام الى الاستاذ المساعد الدكتور صلاح الدين سليم استاذ اللغة العربية في جامعة الموصل، الذي قدم جهداً كبيراً في عملية تقويم الدراسة لكي تكون صالحةً للنشر من الناحية اللغوية والتعبيرية، فله من المترجم وافر الاحترام والتقدير.

في الختام، نوّكد بان الترجمة عملية انسانية. اجتهد المترجم فيها، ونتمنى ان نكون قد وفقنا في تقديم ترجمة فيها درجة من القبول، بما يُسهم في نشر العلم والمعرفة، والاستفادة من تجارب الشعوب الاخرى.

د. طارق محمد ذنون الطائي

متخصص في الاستراتيجية والعلاقات الدولية

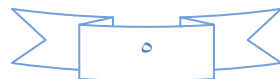
جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية

المقدمة

الدراسة المقدمة هي نتيجة أعمال الباحثين خلال مدة الزمالة البحثية التي قضيتها في معهد الجامعة الأوروبية للسنة الأكاديمية (٢٠١٥_٢٠١٦) (ملاحظة: تم الانتهاء من مخطوطة الكتاب في شهر حزيران من عام ٢٠١٦). كما تم الإشارة إلى التطورات المستجدة بإيجاز في أسفل مخطوطة الكتاب). لقد قدحت فكرة هذا الموضوع قبل هذا التاريخ بقليل، وكما يحدث في كثير من الأحيان، بدأت المادة العلمية تتطور بشكل هائل مع الايغال في الزمن. وتعكس هذه الدراسة خبرة أكثر من ثلاثة عقود خلت من البحث في القانون الأوروبي، بدءً من كطالب، ومن ثم باحث، وبعد ذلك أستاذاً، وأعقبها بعد ذلك أكثر من عشرين عاماً من الممارسة الفعلية في تطبيق قانون الاتحاد في الدائرة القانونية للمفوضية الأوروبية.

الدراسة التي بين أيديكم، تحمل في ثناياها بعض مواطن القصور في التحليل، فهي طويلة جداً من ناحية، ومقتضبة جداً من ناحية أخرى. إذ إنها طويلة جداً بهدف تقديم رؤية عامة، وقصيرة جداً لإجراء مناقشة شاملة لجميع القضايا التي تثيرها القيم الأساسية وسيادة القانون في نظام متعدد المستويات مثل الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أكثر إيجابية، تجمع بين الخبرة العملية المتمثلة في تنفيذ قانون الاتحاد "بشكل فعلي"، مع المقاربة الأكاديمية. وتهدف إلى تسليط الضوء على تفسير القيم الأساسية المنصوص عليها في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، واليات تنفيذها سيما المنصوص عليها في المادة (٧) من المعاهدة ذاتها. ولهذا الغرض تم وضعها في السياق التاريخي والمقارن. ومن الناحية العملية، يوضح



المعضلة التي تواجهها المفوضية الأوروبية قبل الشروع في إجراء رسمي وفق المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. أن يتخذ المجلس(المجلس الأوروبي) القرار النهائي سيما فيما يتعلق بوجود خطر واضح يتمثل في وجود خلل كبير، ووجود انتهاك حقيقي ومستمر. عتبة الأغلبية لكلا القرارين مرتفعة جدا(٥/٤) أو بالإجماع).

يتعين على المفوضية، عند التعامل مع مسألة ما إذا كان ينبغي البدء باتخاذ إجراء طبقاً للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، أن تأخذ في الاعتبار النتائج الثلاث المحتملة لهذا الإجراء: (أ) سيجد المجلس(المجلس الأوروبي) انتهاكا للمادة(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي(المفوضية تدرك ذلك)، (ب) لن تحصل مبادرة المفوضية بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على الأغلبية المطلوبة في المجلس(المجلس الأوروبي)، بعبارة أخرى فإن المفوضية ستبالغ فيها(”إيجابية كاذبة“)، (ج) لا تبدأ المفوضية بإجراء المادة(٧) على الرغم من كونه ممكن الوفاء بالشروط المتعلقة بانتهاك المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل من الممكن الحصول على الأغلبية اللازمة للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي (”سلبية كاذبة“). وتعطي هذه الدراسة أمثلة على السيناريوهات الثلاثة جميعها وتوضح عواقبها. ونتيجة الاحتمال الكبير المتمثل في تشكل ”إيجابية كاذبة“ وعواقبها المحتملة بعيدة المدى، يجب اتخاذ قرار الشروع في اتخاذ الاجراء طبقاً للمادة(٧) مع الاخذ بنظر الاعتبار الحصافة العالية. إن مناقشة مسألة ”البيت الزجاجي“ التي تناولها بعض المؤلفين قد تدعو أيضا إلى اتباع نهج دقيق جدا.

ومن دون الولوج في التوقعات التي يمكن ان تحدث في إطار تطبيق القانون، فان الدراسة المقدمة، من حيث المبدأ، تبقى محددة في اطار القانون كما هي عليه. وإنني ممتن جداً للمفوضية الأوروبية، سيما المدير العام لدوائرها القانونية، لويس روميرو ريكيينا، لمنحني إجازة دراسية لمدة سنة دراسية كاملة، وكذلك بريجيد لفان مديرة مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، لإيلائها الاهتمام بموضوع الدراسة، ومنح الفرصة لتنظيم ورشة عمل حول "سيادة القانون" في معهد الجامعة الأوروبية في شهر أذار من عام ٢٠١٦، والمتحدثين وهم كل من(ماريا خوسيه مارتينيز إغليسياس، ودوين لاونمي، وجان، بابتيست لينيلوت، وكارلو زادرا) والمشاركين في ورشة العمل الذين قدموا أفكارا عدة لهذه الدراسة، وإلى ديردري كيرتين وبرونو دي ويت لتوجيههم الدعوة لتقديم بحثي في الحلقة النقاشية حول "قضايا قانون الاتحاد الأوروبي"، وإلى الزملاء في مركز روبرت شومان للنقاشات المثمرة في بداية وضع مخطط الدراسة.

الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا تعكس بالضرورة مواقف المفوضية الأوروبية أو معهد الجامعة الأوروبية.



الفصل الاول

القضايا الرئيسية المتعلقة بحماية القيم الاساسية للاتحاد الاوروبي



الفصل الاول

القضايا الرئيسية المتعلقة بحماية القيم الأساسية في الاتحاد الأوروبي

المقدمة

لقد ظلت قضايا احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، سيما سيادة القانون وإدخالها الى حيز النفاذ، من صميم الاهتمام السياسي والقانوني منذ سنوات عدة. أدت التطورات التي شهدتها عدد من الدول الأعضاء، سيما في هنغاريا من عام (٢٠١٠) فصاعدا وفي وقت لاحق في بولندا اعتبارا من نهاية عام (٢٠١٥)، إلى مناقشات مستفيضة بشأن مدى توافقها مع القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي المنصوص عليها في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. تتضمن هذه القيم الأساسية في المقام الأول: احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. في الواقع، تتضمن المادة الثانية في جملتها الثانية من معاهدة الاتحاد الاوربي على الاتي "هذه القيم مشتركة بين الدول الأعضاء، في مجتمع تسود فيه التعددية، وعدم التمييز، والتسامح والعدالة، والتضامن، والمساواة بين المرأة والرجل". وتنص المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوربي على آليات التطبيق في حالة انتهاك هذه القيم. الا أن هذه المادة معقدة للغاية. وقد تم الإعراب مرارا وتكراراً عن كثير من الشكوك المتعلقة بشأن كفاءة "آليات التطبيق" المنصوص عليها في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوربي. والمطبوعات المتعلقة بهذا الموضوع زاخرة.

تفاعلت مؤسسات الاتحاد الأوروبي بشكل متنوع مع التهديدات المتعلقة بسيادة القانون. وبينما دعا البرلمان الأوروبي في وقت مبكر جدا لاتخاذ إجراء بشأن "أزمة القيم"، فإن المجلس استغرق وقتا طويلاً، واقترح الدخول في حوار سنوي يتناول موضوع سيادة القانون. واعتمدت المفوضية، من جانبها، نهجاً مختلفاً. وفيما يتعلق بالمشاكل التي أثّرت في هنغاريا، تناولت مختلف التهديدات للقيم الأساسية مثل (استقلال القضاة، وقوانين الإعلام، واستقلال مفوض حماية البيانات) بشكل منفصل. وفي بعض الحالات، بدأت إجراءات الانتهاك "المنعزلة"، بينما كانت في مجالات أخرى تناقض ذاتها بمجرد تحذيرات ضمن إطار حوار غير رسمي. وأدت هذه الحوارات أحيانا إلى تحقيق النتائج المرغوب بها. وحتى عندما لا يكون الأمر كذلك، ولم يبدأ بعد إجراء رسمي بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوربي، فإن البرلمان الأوروبي طلب من المفوضية أن تقوم بذلك ضد هنغاريا. وقبلت المفوضية مبادرة المواطنين المتعلقة بهذا الشأن في تشرين الثاني من عام ٢٠١٥. وفي: ٢٣ / ٦ / ٢٠١٦، تم سحب المبادرة من قبل الذين تقدموا بها.

وبغية التصدي بفعالية أكبر للتهديدات التي تواجه سيادة القانون في الدول الأعضاء، تم اعتماد "إطار سيادة القانون" في شهر آذار من عام ٢٠١٤، (الإجراءات السابقة للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوربي). هذه الاجراءات السابقة للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوربي تعرضت للانتقاد بوصفها "خرقا صارخاً". فعندما نشرت المفوضية الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوربي، لأول مرة

في شهر كانون الثاني من عام (٢٠١٦) سيما فيما يتعلق بالحالة الدستورية في بولندا، فإنها لم تحصل على الإجماع.

الدراسة المقدمة لا يمكنها الادعاء بانها تقدم رؤية شاملة حول كل القضايا المتعلقة بسيادة القانون التي ظهرت في السنوات الاخيرة. غير أنه في سياق هذه الدراسة، أصبح من الواضح، بأن فهم القضايا الأساسية المتعلقة بسيادة القانون وحمايتها في الاتحاد الأوروبي يمكنها الاستفادة من التحليل التاريخي والمقارن، والتخصصات الأكاديمية المتعددة. ومن خلال وضع المشاكل المحددة في سياقها الأوسع، فإن ذلك يسهم في تقديم رؤية أوضح للقضايا المطروحة، والمخاطر التي تكتنفها، ويعزى ذلك الى عدم الالتصاق بالتجربة الفعلية. ويمكن ان تساعد التجارب التاريخية والمقارنة سيما فيما يتعلق بحماية سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، في فهم هيكل وهدف المادتين (٢) و(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، ومن ثم يمكن أن تكون مفيدة لتفسيرهما.

فضلاً عن ذلك، تتناول الدراسة الموضوع بشكل أوسع، وفي الوقت ذاته، بشكل اضيق نطاقاً من البحوث السابقة. اذ ستكون على نطاق أوسع، لأنها ستضع حماية سيادة القانون على مستوى الاتحاد الأوروبي ضمن السياق التاريخي والمقارن، من خلال استخدام ليس البحوث القانونية فقط، بل استخدام بحوث العلوم السياسية أيضاً. وبشكل اضيق نطاقاً؛ لأنها لن تحاول تقديم تحليل شامل لجميع العناصر الدقيقة لسيادة القانون، ولكنها تقتصر على العناصر الأساسية فقط. ويبدو أن هذا النهج له ما يبرره للأسباب الآتية: أولاً، لأن هناك بالفعل بحوثاً

كبيرة تم الاعتماد عليها عند صياغة هذه المادة، وثانياً، لأن المادة(٧) من المعاهدة لا تتضمن آلية لمعاقبة أي انتهاك يتعلق بسيادة القانون. في الواقع، على العكس من ذلك تحد من اختصاص الاتحاد الأوروبي بالانتهاكات "الخطيرة" للقيم المنصوص عليها في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وبشكل أضيق نطاقاً، لأنها ستعمل بشكل وثيق مع نصوص المواد ذات العلاقة في المعاهدات. ومن خلال القيام بذلك، سيتم تسليط الضوء على تفسير المفاهيم الواسعة التي تم استخدامها في المادتين(٢) و(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ومن خلال تفسير هذه الأحكام، سيتم اتباع المنهج التقليدي في عملية تفسير أحكام قانون الاتحاد الأوروبي.

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة صياغة المعاهدات المتعلقة بحماية سيادة القانون والاتحاد الأوروبي. ونتيجة درجة التجريد والتعقيد، يجب ان تُفهم وتفسر في ضوء السياق التاريخي والمقارن.

بينما يدرس الفصل الثاني، ابتداءً، أمثلة تاريخية لبنود التجانس وادخلها الى حيز التنفيذ في بعض نظم الحكم المتعددة المستويات سواء على المستوى الوطني) من خلال تقديم أمثلة سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وجمهورية فايمار، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية إيطاليا، ومملكة إسبانيا)، ومن ثم على المستوى الدولي(المجلس الاوروبي، والمنظمات الدولية الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ودول الكومنولث). وستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هي العناصر الرئيسية لحماية سيادة القانون في هذه النظم؟، ما هي تجربتهم مع

”قواعد التجانس“ وإدخالها الى حيز التطبيق(”الديمقراطية المحصنة“) في الدول الاتحادية، والدول شبه الاتحادية، والمنظمات الدولية الأخرى؟.

ومن ثم يحاول الفصل الثالث تطبيق نتائج الفصل الثاني على حماية سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي. ويناقش في البداية الأسباب الكامنة وراء قيام الاتحاد الأوروبي بحماية سيادة القانون(جميع المبادئ ذات العلاقة، والمجتمع القائم على الثقة، والمصادقية في الداخل والخارج، والقضايا العابرة للحدود والتي تتطلب حلول جماعية). وثانيا، تحاول الدراسة وصف أدوار مؤسسات الاتحاد الأوروبي في حماية سيادة القانون(البحث عن كثر في صفات الأهلية المنصوص عليها في المواد(”١٤-١٩“ من معاهدة الاتحاد الأوروبي). كذلك إيلاء اهتمام خاص للأدوار التي أدتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي في حماية سيادة القانون حتى الآن، وهذا سيسهم في تقييم إلى أي مدى يبرر الانتقاد الذي تم التعبير عنه في هذه المسألة. وأخيراً، ومن منظور مستقبلي، يتم سبر غور كيف يمكن لمحكمة العدل الأوروبية أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في حماية سيادة القانون.

سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي: المفاهيم الأساسية

١- صياغة المادتين (٢) و(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي

تتضمن القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، كما هو منصوص عليها في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي المرتكزات الآتية: الديمقراطية، والحقوق الأساسية، وسيادة القانون. فالديمقراطية وحكم القانون لهما صفة مزدوجة. ويعد

كل منها قيمة أساسية بحد ذاتها، وفي الوقت ذاته، يؤديان وظيفة بوصفهما أدوات لتحقيق القيم الأساسية الأخرى، إذ إنها في نهاية المطاف، مرادفة للمصلحة العامة. وجميع العناصر الرئيسية الثلاثة للمادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي مترابطة إلى حد كبير. ومن بين القيم الأساسية، تكتسب سيادة القانون أهمية خاصة؛ لأنها تعد الشرط الأساس لضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويتجسد أيضاً في ادراك المواطنين بأنه يترافق جنباً إلى جنب مع انتخابات حرة، ونزيهة، بوصفها أهم جانب من جوانب الديمقراطية. ولذلك، فإن الدراسة المقدمة سوف تتناول فقط سيادة القانون، وليس القيم الأساسية الأخرى المنصوص عليها في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، على رغم من أنه لا بد أن يكون مفهوماً بأن النتائج الأساسية لها تنطبق بشكل متساوي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بحماية تلك القيم، تنص المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي في فقرتها الأولى على بيان مجرد "خطر واضح" و "انتهاك خطير" من قبل دولة عضو للقيم المنصوص عليها في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. والمجلس عمل على إصدار هذا البيان، إذ يتطلب دخوله حيز النفاذ أغلبية (٥/٤) من أعضائه. ويمكن أن يبدأ بهذا الإجراء إما ثلث الدول الأعضاء أو البرلمان الأوروبي أو المفوضية الأوروبية. في هذه المرحلة لا يتوقع فرض الجزاءات.

تشكل إجراءات حماية هذه القيم الأساسية عبئاً ثقيلاً. والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة هي

عالية جداً (٥/٤) من عدد أعضاء المجلس في حالة المادة (٧ : ١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، وإجماع أعضاء المجلس الأوروبي في حالة المادة (٧ : ٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي). المستوى المرتفع من تجريد القيم الأساسية المنصوص عليها في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي تعطي انطباعاً بأنها تمثل أداة غير كاملة. ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى جدية الادعاءات الموجهة ضد الدولة العضو ذات العلاقة، فإنه كثيراً ما يتم الإشارة إلى المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بأنها "سلاح نووي".

تسمح المادة (٧:٣) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بتعليق حق التصويت فقط عندما ترتكب الدولة العضو "خرق جسيم ومتواصل" للقيم المنصوص عليها في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. المادة (٧ : ٢). وفي هذه الحالة يمكن لثلث الدول الأعضاء أو المفوضية أن تبدأ بالإجراء، وليس البرلمان الأوروبي. ويمتلك المجلس الأوروبي، الذي يتكون من رؤساء الدول والحكومات، صلاحية اتخاذ القرار بشأن هذا الإخلال. ويتخذ المجلس الأوروبي القرار بالإجماع بعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي.

ومن الناحية الإجرائية، فإن متطلبات الغالبية الصارمة تزيد من احتمالية حدوث "الإيجابيات الزائفة" بشكل كبير. وهذه المتطلبات الإجرائية العالية المقترنة بالغموض النسبي للمصطلحات المستخدمة في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن عدم دقة القيم الأساسية الواردة في المادة (٢) من معاهدة

الاتحاد الاوروبي ، تعطي انطباع شامل عن الأداة التي يكتنفها الخلل. ولكن هذه ليست نهاية القصة:

يتعين على الاتحاد الأوروبي عند اتخاذ تدابير لحماية سيادة القانون(والقيم الأساسية الأخرى)، أن يحترم الخصائص المحددة للاتحاد الأوروبي وقانون الاتحاد الأوروبي المستمد من هيكله الدستوري المحدد. تتضمن العناصر الأساسية لهذا الهيكل مبدأ منح الصلاحيات المنصوص عليها في المادتين(٤-١) و(٥-١) و(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ، والإطار المؤسسي المنصوص عليه في المواد: المادة(١٣) إلى (١٩) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

٢-التاريخ والقانون المقارن كأدوات مهمة لتفسير المادتين (٢) و (٧) من

معاهدة الاتحاد الاوروبي

لتفسير المفاهيم الواسعة والمجردة الواردة في المادتين(٢) و(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ، اقترحت اتباع القواعد الكلاسيكية المتعلقة بتفسير قانون الاتحاد الأوروبي. كما أكدت محكمة العدل الأوروبية باستمرار "ينبغي وضع كل نص من أحكام الاتحاد الأوروبي في سياقه ويُفسر في ضوء أحكام القانون الأوروبي بمجمله ، مع مراعاة الاهداف التي وضعت من اجلها وحالة تطورها". وبهدف وضع أحكام المادتين(٢) و(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي في سياقها الصحيح ، سأدرس في البداية ديباجة معاهدة الاتحاد الاوروبي ، ومن ثم الأحكام ذات الصلة قانون الاتحاد الأوروبي كله. ووفقا لمحكمة العدل الأوروبية ، فإن ديباجة المعاهدة تقدم

معلومات مهمة بوصفها اداة لتفسير أحكامها. وتشير التشريعات القانونية عند تفسير نية المشرع و"الاطار العام" للتشريع الفرعي والمواثيق الدولية.

وبالنظر إلى المفاهيم المجردة المستخدمة في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فإن الفهم الأعمق للعناصر المشار إليها في الديباجة قد يكون مفيداً لتفسيرها بشكل خاص.

وتشير الديباجة بشكل واضح إلى "الميراث الثقافي والديني والإنساني لأوروبا" الذي ترعرعت فيه القيم العالمية لحقوق الإنسان المتمثلة في الحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون بوصفها حقوق لا يمكن الحياد عنها و حق غير قابل للتصرف. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي بنيّ على أساس التخلي عن الماضي. ومن خلال الإشارة إلى "القيم العالمية" في سياق الميراث الاوروبي، يبدو جلياً بأن البعد التاريخي لحماية سيادة القانون يؤدي دوراً حاسماً في تفسير وتطبيق المادتين(٢)، و(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

وهناك الكثير من المعطيات: ففي ديباجة المعاهدة، أكدت الدول الأعضاء على "الأهمية التاريخية لإنهاء تقسيم القارة الأوروبية والحاجة إلى إرساء قواعد ثابتة لبناء أوروبا المستقبل" (انظر الفقرة الثالثة من ديباجة معاهدة الاتحاد الاوروبي). وأخيراً، تؤكد الديباجة في الفقرة الرابعة منها على "التمسك بمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون". وعلى هذا الاساس، تخلت الدول الأعضاء عن تفسير "وستفاليا" حول سيادة الدولة، أي تفسير يؤكد على خدمة مصالح الملكيات الموروثة و" تفكيك ليس فقط

السيادة، ولكن الشرعية السياسية أيضا". ان تشير ديباجة معاهدة الاتحاد الأوروبي بشكل جليّ إلى أن الاتحاد الأوروبي يريد التوصل الى استنتاجات من التجارب التاريخية الأوروبية التي أدت إلى أهوال المحرقة (الهولوكوست)، وحربين عالميتين، ومن ثم التقسيم اللاحق لأوروبا. ولا يمكن أن تستند هذه الاستنتاجات فقط إلى القدر الأعمى للمقاربات الرسمية والقانونية التي قادت القارة كلها فيما مضى من الزمن إلى الهاوية. كما قال بلونكيت: "القانون، مثل جميع الأدوات، يمكن استخدامها لأغراض خيرة أو شريرة".

ويعتمد فهم القواعد الحالية المتعلقة بحماية سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي على عوامل أخرى أيضا. وتستند هذه القواعد إلى التجارب السابقة في أوروبا والقارات الأخرى، سيما في الولايات المتحدة. ومن ثم فإن التجارب التاريخية لأوروبا هي متجذرة في مكنونتها. أوروبا لم تبتكر ذاتها. منذ العصور القديمة، كانت تركز على المعايير الانسانية، وأحيانا اللإنسانية، والحقائق السياسية. أحد الدروس المستفادة من تلك الحقائق هو أنه لم تبق أي من الامبراطوريات التي نشأت على الأرض الأوروبية. والواقع أن كثيرا منها أدى إلى نشوب صراع بين الأشقاء. من الأهمية بمكان، ومع خروج الاتحاد الأوروبي من هذا الإطار التقليدي للتحالفات من أجل تهدئة القارة وتوحيدها، ورؤية وفهم الخلفية التاريخية للأحكام الواردة في معاهداتها. ويقدم التاريخ "مبررات وجود" آليات الحماية التي وضعت من اجل منع تفكيك النظام الليبرالي الديمقراطي. الدروس يمكن تعلمها من أخطاء الماضي ("الذين لا يتعلمون من التاريخ محكوم

عليهم بتكرار الاخطاء"). ومن الضروري أيضا في هذا السياق عدم التقييد بالمقاربة والوطنية على نحو صارم. التاريخ الأوروبي هو تاريخ عابر للحدود الوطنية، والرؤى الضيقة يمكن ان تقود الى أن تكسر "الانعكاسية الذاتية المتعاطمة"، ويمكننا أن ندرك ذلك منذ السنوات الأولى من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. والمثال الجيد على ذلك هو تاريخ ذكرى المحرقة (الهولوكوست)، وذكرى غولاج، اذ يمكن أن تساعد في فهم التوتر بين الهوية الوطنية والهوية فوق الوطنية.

وفحص التجارب التاريخية يشكل اداة مهمة لتفسير القواعد. وكما رأينا، فإن ديباجة معاهدة الاتحاد الأوروبي تشير بشكل جليّ إلى "الميراث الثقافي والديني والإنساني لأوروبا" بوصفه مصدراً " للقيم العالمية لحقوق الإنسان المتمثلة في الحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون بوصفها حقوق لا يمكن الحياد عنها و حقٌ غير قابل للتصرف. "لذلك، يبدو من الحكمة بمكان النظر في الميراث. وكما أشار روزنفيلد، فإن التنصل من "هوية دستورية أوروبية يمكن أن يرسخ بسهولة النازية والشيوعية السوفياتية، والحاجة إلى خلق نظام سياسي من شأنه أن يقلل من فرص العودة إلى الحكم السلطوي الاستبدادي".

من الضرورة بمكان العودة إلى مصدر نشأة الاتحاد الأوروبي في هذه اللحظة من التاريخ الأوروبي عندما يتم التشكيك في الحاجة إلى التكامل الأوروبي، عندما لا يدرك معظم الأوروبيين ويلات الحرب العالمية الثانية، عندما تتعزز مكانة الوطنية. هناك خطر واضح بان الأجيال التي لم تعيش خلال مدة الحرب العالمية الثانية تسفه الدكتاتوريات، حتى تلك التي كانت في ألمانيا وتاريخها المملوء بالفضائح في

منتصف القرن العشرين. فضلاً عن ذلك، لأن معظم القادة السياسيين الجدد ولدوا في الغالب بعد الحرب العالمية الثانية، فانهم لا يظهرون الحماس نفسه من أجل التكامل الأوروبي كأسلافهم. ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة الديمقراطية الضعيفة. ونظراً لخصوصيتها الذاتية، فإن الديمقراطية هي واحدة من أصعب أشكال الحكومات، وفي الوقت نفسه، إنها أكثر انفتاحاً على هكذا المخاطر.

إن فهم سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي مستوحى من التقاليد الدستورية للدول الأعضاء والمعاهدات الدولية. ولذلك سنلقي نظرة على القواعد المتعلقة بالقيم والتجانس ودخولها حيز التنفيذ في النظم المتعددة المستويات، وأمثلة من التاريخ على هذه الممارسات.

التعليقات الختامية: الفصل الاول

1- For the terminology see, e.g. : Roderick M. Hills Jr, The Pragmatist's View of Constitutional Implementation and Constitutional Meaning, 119 HARV. L. REV. F. 173-82 (2005) at 176.

٢-المبدأ: لا تفعل شيئاً دون النظر إلى العواقب. ينطبق هنا بشكل كامل.

3- Joseph H.H. Weiler, Living in a Glass House: Europe, Democracy and the Rule of Law, in Reinforcing Rule of Law Oversight in the European Union, Carlos Closa et al. eds. (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2014/25, March 2014) 25-29 at 29

٤-كرامة الإنسان والمساواة وعدم التمييز والمساواة بين المرأة والرجل يشار إليها صراحة بوصفها من بين حقوق الإنسان والقيم الأساسية المشتركة بين الدول الأعضاء والتي تشكل أساس الاتحاد.

See most recently, Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016), paras.

تشير المواد(٨٥، ٨٧) الحظر المطلق للتعذيب باعتباره إحدى القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. مراجعة(١١) من دساتير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

see Karl-Peter Sommermann, Herkunft und Funktionen von Verfassungsprinzipien in de Europäischen Union, in VERFASSUNGSPRINZIPIEN IN EUROPA, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 15-44 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 23, fn. 32.

5- For a comprehensive bibliography mainly of the English-language literature on the topic see: Petra Bárd et al. An EU Mechanism on Democracy, the Rule of Law and Fundamental Rights (CEPS Paper in Liberty and Security in Europe No. 91, 2016, at 220-31.

6- See an overview on its resolutions with regard to the situations in Hungary since 10 March 2011 in European Parliament, Resolution of 16 December 2015 on the Situation in Hungary, (2015/2935(RSP)) P8_TA PROV(2015)0461 (16 December 2015(<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0461+0+DOC+XML+V0//EN>). For more details see below Third Part.

7- Council Presidency Document No. 16862/14 of 12 December 2014, Conclusions of the Council of the EU and the Member States Meeting within the Council on Ensuring Respect for the Rule of Law:

<http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-17014-2014-INIT/en/pdf>. For a more detailed discussion see below Third Part.

8- See below, Third Part.

9- See below, Third Part.

10- See below, Third Part.

11- See below, Third Part.

12- European Citizen's Initiative, ECI(2015)000005, <https://ec.europa.eu/citizens-initiative/REQ-ECI-2015-000005/public/index.do?initiativeLang=it>.

13- See references at Wake Up Europe!, A Petition Urging the EU to Stand Up for Its Values <http://www.act4democracy.eu/?lang=en>.

14- For details see below, Third Part.

15- See Press Release, European Commission, Statement by First Vice-President Frans Timmermans and Commissioner Günther Oettinger – EP Plenary Session – Situation

- in Poland (19 January 2016). [http://europa.eu/rapid/press-release SPEECH-16-114_en.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-16-114_en.htm).
- 16- For more details, see below, Third Part.
- 17- For the importance of comparative law in finding answers to concrete legal problems of Union law see, Vassilios Skouris, *Der Einfluss des nationalen Rechts und der Rechtsprechung der mitgliedstaatlichen Gerichte auf die Auslegung des Europarechts*, ZEITSCHRIFT FÜR VERWALTUNGSGERICHTSBARKEIT, 203-207 (2014) at 204.
- 18- Samuel Issacharoff, *FRAGILE DEMOCRACIES: CONTESTED POWER IN THE ERA OF CONSTITUTIONAL COURTS* (2015) at IX.
- 19- Petra Bárd et al. *An EU Mechanism on Democracy, the Rule of Law and Fundamental Rights* (CEPS Paper in Liberty and Security in Europe No. 91, 2016) at 220-31: <https://www.ceps.eu/publications/eu-mechanism-democracy-rule-law-and-fundamental-rights>.
- 20- For the terminology, see Helmut Schmitt von Sydow, *Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE*, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001) at 178; more recently for instance: Thomas Giegerich, *Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum „Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission*, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT-EUROPARECHT–MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015).
- 21- Carlos Closa, *The Protection of Democracy in Regional and International Organizations*, in *THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES' COMPLIANCE*, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming).
- 22- Mortimer Sellers, *What Is the Rule of Law and Why Is It So Important?*, in *DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN*, 2-14 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016) at 4; European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2016)007-e *Rule of Law Checklist*, adopted by the Venice Commission at its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)007-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)007-e).
- 23- This interdependency is generally recognised: Erik O Wennerström, *THE RULE OF LAW AND THE EUROPEAN UNION* (2007) at 24 with further references to UN documents; Ofer Raban, *The Rationalization of Policy: On the Relation Between Democracy and the Rule of Law*, N.Y.U. J. LEGIS. & PUB. POL'Y (2015) at 46.
- 24- Frank Schorkopf, *Wertesicherung in der Europäischen Union. Prävention, Quarantäne und Aufsicht als Bausteine eines Rechts der Verfassungskrise?*, EUROPARECHT 147-63 (2016) at 158; see also the First Vice-President of the European Commission Frans Timmermans in 2014 in his replies to the Questions from the Committee on Legal Affairs, Reply to Question 5, Frans Timmermans, *Answers to The European Parliament, Better Regulation, Inter-Institutional Relations, the Rule of Law and the Charter of Fundamental Rights*: (2014): http://ec.europa.eu/commission/sites/cwt/files/commissioner_ep_hearings/2014-ep-hearings-reply-timmermans_en.pdf.
- 25- Enrique Hernandez, *Europeans Views on Democracy*, in *HOW EUROPEANS VIEW AND EVALUATE DEMOCRACY*, 43-63 (Monica Ferrin & Hanspeter Kriesi eds. 2016) at 57.

٢٦- (الفقرة ١) أدخلت بموجب معاهدة نيس لعام ٢٠٠١ ؛ بعد تجربة "الحالة النمساوية" في عام ٢٠٠٠ (انظر الفصل الثالث) كان هناك شعور بأن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون لديه "آلية إنذار مبكر قبل وقوع الانتهاكات الخطيرة والمستمرة في الواقع.

27- See below Third Part.

28- See below Third Part.

29- Opinion 2/13, Avis rendu en vertu de l'article 218, paragraphe 11, TFUE), (Full Court) [2014] (delivered 18 December 2014) at paras. 163 & 165.

30- See, for example, Case 283/81, Srl CILFIT and Lanificio di Gavardo SpA v. Ministry of Health (CILFIT) [1982] E.C.R. 03415 at para. 20.

31- Case C-429/14, *Air Baltic Corporation AS v. Lietuvos Respublikos specialiuju tyrimu tarnyba (Air Baltic)* [2016] (delivered 17 February 2016), para. 38 and Case C-498/13, *Agrooikosystemata EPE v. Ypourgos Oikonomias kai Oikonomikon & Others (Agrooikosystemata EPE)* [2015] (delivered 5 February 2015) at paras. 33-35 referring to the different language versions.

32- Case C 157/14, *Société Neptune Distribution v. Ministre de l'Économie et des Finances (Neptune Distribution SNC)* [2015] (delivered 17 December 2015) at para. 49; Case C 498/13, *Agrooikosystemata EPE v. Ypourgos Oikonomias kai Oikonomikon & Others (Agrooikosystemata EPE)* [2015], at paras. 33-35 and Case C-429/14, *Air Baltic Corporation AS v. Lietuvos Respublikos specialiuju tyrimu tarnyba (Air Baltic)* [2016] (delivered 17 February 2016) at para. 38.

33- Case C-429/14, *Air Baltic Corporation AS v. Lietuvos Respublikos specialiuju tyrimu tarnyba (Air Baltic)* [2016] (delivered 17 February 2016) at para. 38. and Case C-498/13, *Agrooikosystemata EPE v. Ypourgos Oikonomias kai Oikonomikon & Others (Agrooikosystemata EPE)* [2015] (delivered 5 February 2015) at paras. 33-35 referring to the different language versions.

٣٤- انظر أيضاً: النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانس في خطابه أمام البرلمان الأوروبي ، بيان صحفي، المفوضية الأوروبية، بيان المفوضية: إطار الاتحاد الأوروبي للديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية (١٢ فبراير ٢٠١٥).

http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-4402_en.htm

35- Ronald Dworkin, *A New Philosophy for International Law*, 41 PHIL. & PUB. AFF. 2-30 (2013) at 16.

36- Ronald Dworkin, *A New Philosophy for International Law*, 41 PHIL. & PUB. AFF. 2-30 (2013) at 16.

37- Koen Lenaerts, *The Court of Justice as the Guarantor of the Rule of Law within the European Union*, in *The Contribution of International and Supranational courts to the Rule of Law* 242-264 (Geert De Baere & Jan Wouters eds., 2015) at 242.

38- David Plunkett, *Legal Positivism and the Moral Aim Thesis*, OXFORD J. LEGAL STUD. 563-605 (2013) at 591.

39- Pierre-Yves Monjal, *L'histoire européenne dans l'enseignement juridique de l'Union*, in *L'IDENTITE DU DROIT DE L'UNION EUROPEENNE, MELANGES EN L'HONNEUR DE CLAUDE BLUMAN*, 722-35 (Brunessen Bertrand et al. eds. 2015) at 723.

40- Pierre-Yves Monjal, *L'histoire européenne dans l'enseignement juridique de l'Union*, in *L'identité du droit de l'Union européenne, Mélanges en l'honneur de Claude Bluman*, 722-35 (Brunessen Bertrand et al. eds. 2015) at 734.

41- Pierre-Yves Monjal, *L'histoire européenne dans l'enseignement juridique de l'Union*, in *L'identité du droit de l'Union européenne, Mélanges en l'honneur de Claude*

- Bluman, 722-35 (Brunessen Bertrand et al. eds. 2015) at 729; Alfonso Mattera, *L'Europe est née à Auschwitz. Mémoire et engagement pour ouvrir la voie de l'espérance vers un nouvel Humanisme*, *Revue du Marché Commun et de l'Union Européenne* 637-46 (2004).
- 42- Alfonso Mattera, *L'Europe est née à Auschwitz. Mémoire et engagement pour ouvrir la voie de l'espérance vers un nouvel Humanisme*, *REVUE DU MARCHÉ COMMUN ET DE L'UNION EUROPEENNE* 637-46 (2004) at 639.
- 43- Stefan Berger, *The Return of National History*, in *THE IMPACT OF HISTORY? HISTORIES AT THE BEGINNING OF THE TWENTY-FIRST CENTURY* 82-94 (Pedro Ramos Pinto & Bertrand Taithe eds., 2015) at 90s.
- 44- Jenny Wüstenberg, *The Struggle for European Memory—New Contributions to an Emerging Field*, *14 Comparative European Politics* 376-89 (2016) at 387.
- 45- Michel Rosenfeld, *Constitutional Identity*, in *The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law* (Michael Rosenfeld & András Sajó eds., 2012) at 774s.
- 46- Koen Lenaerts, *Les Fondements constitutionnels de l'Union européenne dans leur rapport avec le droit international*, in *La Cour de Justice de l'Union européenne sous la présidence de Vassilios Skouris (2003-2015), Liber amicorum Vassilios Skouris*, 367-85, Antonio Tizzano et al. eds., 2015) at 367.
- 47- Utz Schliesky, *Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes*, *XII Handbuch des Staatsrechts der Bundesrepublik Deutschland*, 847-877 (3d ed. 2014) at 873.
- 48- Renaud Dehousse, *The Politics of Delegation in the European Union*, in *INDEPENDENCE AND LEGITIMACY IN THE INSTITUTIONAL SYSTEM OF THE EUROPEAN UNION*, 57-82 (Dominique Ritleng ed., 2016) at 58.
- 49- Utz Schliesky, *Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes*, *XII HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND*, 847-877 (3d ed. 2014) at 848; see also Karl Loewenstein, *Militant Democracy and Fundamental Rights*, *I*, 31 *AM. POL. SCI. REV.* 417-32 (1937) at 418; see also Giuseppe Martinico & Anna Margherita Russo, *Is the European Union a Militant Democracy? The Perspective of the Court of Justice in Zambrano and Kadi*, 21 *EUROPEAN PUB. L.* 659-78. (2015) at 659.
- 50- Koen Lenaerts, *The Court of Justice as the Guarantor of the Rule of Law within the European Union*, in *The Contribution of International and Supranational courts to the Rule of Law* 242-264 (Geert De Baere & Jan Wouters eds., 2015) at 243.

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بالقيم، والتجانس، ودخولها

حيز التنفيذ في النظم الاخرى

ذات المستويات المتعددة

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بالقيم، والتجانس، ودخولها حيز التنفيذ في النظم

الآخري ذات المستويات المتعددة

المقدمة

لقد ذكرنا ونستون تشرشل (Winston Churchill) في خطابه الثري بالرؤى والبصيرة بعيدة النظر، والذي ألقاه بتاريخ ١٩/٩/١٩٤٦ في مدينة زيورخ، بأهمية وجود القيم، ولم يكتف بذلك، بل في الدفاع عنها. وأشار إلى أن عصابة الأمم "لم تفشل بسبب مبادئها أو مفاهيمها، بل لان الدول الاعضاء تخلت عن هذه المبادئ وعدم ادخالها إلى حيز الوجود، ولأن حكومات تلك الدول تخشى مواجهة الحقائق والعمل فيما تبقى من الزمن. ويجب ألا تتكرر هذه الكارثة". هذا الجزء من الخطاب يبدو وكأنه نداء منه بهدف اتخاذ إجراءات فعالة لحماية القيم الأساسية لأي منظمة دولية أو دولة اتحادية. فهي لا تضمن درجة معينة من تجانس النظام فقط، ولكنها غالبا ما تكون في صميم "سبب وجودها".

وتتطلب جميع النظم "المشكلة"، سواء أكانت اتحادية أم شبه اتحادية، درجة معينة من التجانس. واحترام هذا التجانس من قبل 'الاجزاء' هو ضروري للعمل السليم والوجود المستمر لأي نظام يتم تشكيله. وفي ضوء تجربة عصابة الأمم وجمهورية فايمار، فإنه ليس من المفاجئ بأن العديد من المنظمات الدولية الآخري سيما في مدة ما بعد الحرب، وداثير الدول الاتحادية اكدت ليس فقط على احكام

التجانس، بل أيضا على "آليات الدفاع". وبهذه الطريقة كانت تهدف عادة إلى حماية وجودها الذاتي ضد الانهيار من الداخل. وتعد الادوات الدستورية الفعالة لحماية القيم الأساسية شرط ضروري لكفاءة الديمقراطية المحصنة بشكل جيد.

وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في أدناه، فإن هذا التجانس يرافقه عادة التزام اتحادي بالولاء (أو يسمى "Bundestreue" بوندسترو، وفق المصطلحات الألمانية). وهذا الأخير متأصل في مبدأ الوحدة الذي هو العمود الفقري لأي نظام من "الدول المركبة". وفي حالة انتهاك بند الاتحاد الولائي، يتضمن نظام الدول المركبة وبشكل متساوي عنصر "الاكراه" (قوة الاتحاد). وفي الفصل الآتي، سأناقش بإيجاز، بدءاً، الأحكام والممارسات ذات الصلة في الدول (شبه) الاتحادية (الفصل الثاني)، وبعد ذلك في المنظمات الدولية (الفصل الثالث).

بنود التجانس في الدول شبه الاتحادية

المقدمة

يمكن للمرء أن يطرح سؤالاً مشروعاً لماذا يكون من المفيد دراسة الأحكام المتعلقة بحماية سيادة القانون في الدول الاتحادية في سياق الاتحاد الأوروبي؟. يبدو أن مثل هذه المعارضة للخصائص الاتحادية للاتحاد الأوروبي مبررة بشكل خاص بسبب رفض اقرار الدستور الأوروبي. وفي الواقع، وفي ظل المناخ السياسي الحالي، فإن احتمالات إعادة إحيائه منخفضة جداً. فضلاً عن ذلك، تستبعد الفقرة (٤) من المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تحدد الاتحاد الأوروبي بوصفه

"اتحاد الدول والمواطنين"، إنشاء دولة أوروبية اتحادية. ومع ذلك، فإن مقارنة الاتحاد الأوروبي بالنظم الاتحادية له دلالة ارتباطية، لأنه في العلوم السياسية، غالبا ما يشار إلى الاتحاد الأوروبي على انه "نظام اتحادي ناشئ"، بينما يُشير علماء القانون إلى الاتحاد الأوروبي على أنه "كيان اتحادي تأسس بوصفه أدنى من الدولة". لذلك يمكننا مقارنة الاتحاد الأوروبي مع الكيانات المعروفة ضمن "نماذج هادفة".

وفي رأيي مثل هذه المقارنة تمثل ممارسة مفيدة لأن: (أ) الطبيعة الفريدة للاتحاد الأوروبي تضعه في حالة بين منظمة دولية ودولة اتحادية، (ب) مقدمة المادتين (٢) و(٧) في معاهدة الاتحاد الأوروبي تتضمن الحث على انضمام الدول الأعضاء الجدد والخوف على استقرارها السياسي، (ج) وفقا لبعض المؤلفين، اتبعت محكمة العدل الأوروبية في عدة قضايا حديثة نموذج "بنود التجانس" في الدساتير الاتحادية التي تشترك في إجراءات مماثلة للإجراءات التي اتخذتها الدول الاتحادية ضد أعضائها. وهذا السبب الأخير يشبهه، كما سنرى في الفقرات الآتية، الدافع إلى تضمين أحكام ما يسمى "الديمقراطية المحصنة" في القانون الأساسي. وهدفها تفادي الحريات التي يمنحها الدستور من الاساءة إلى فقرة الإلغاء، وفي نهاية المطاف، تدمير النظام الديمقراطي بأكمله. هذا هو واحد من الدروس المستفادة من الإطاحة بجمهورية فايمار من قبل هتلر وأتباعه.

غير أنه ينبغي تجنب إجراء مقارنات شاملة، وينبغي أن تكون جميع المؤسسات حذرة جداً. فضلاً عن ذلك، من الصعب وضع نظرية عامة للديمقراطية

المتشددة بسبب الحلول المختلفة الموجودة في الانظمة الدستورية. ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض الدروس من الماضي. اذ تمثل جمهورية فايمار مثلاً بناءً على الأخطاء التي وقعت فيها، وأسباب التطورات السلبية في النظام الاتحادي. فالبحوث النظرية في ذلك الوقت حول كيفية حماية الدولة كمؤسسة كانت مفقودة، والمعايير كانت غير غائبة. ومن القضايا الرئيسية كان دستور فايمار يتمتع بقيمة الحياد. أي أنه لم يعد غير دستوري اذ ما تم تقويض الديمقراطية وسيادة القانون بأغلبية الثلثين في البرلمان. ولذلك، فإن الدولة في حد ذاتها كانت هدف الحماية، وليس القيم التي كان من المفترض أن تحميها وتعززها وتدافع عنها.

ويذكر بعض المؤلفين بأن البلدان الشيوعية السابقة كانت أكثر نجاحاً في إنشاء مؤسسات ديمقراطية منها في تأسيس ثقافة ديمقراطية، ووصف تلك البلدان بأنها "ديمقراطيات بدون ديموقراطيين". وتم استخدام الكلمات نفسها في وصف الحالة في جمهورية فايمار. وتم الادلاء بملاحظات مماثلة عن أوروبا. وعلى المنوال نفسه، أكد رئيس المفوضية، جان كلود يونكر (Jean-Claude Juncker)، أنه "ليس هناك ما يكفي من هوية لاوروبا في هذا الاتحاد. وليس هناك ما يكفي من وحدة في هذا الاتحاد" وهذا قول قريب من فكرة احدهم "ديمقراطيات من دون ديموقراطيين. إذا أضفنا إلى هذه الصورة الاعتقاد السائد بأن "أوروبا ولدت في أوشفيتز (Auschwitz)", يصبح من الواضح بأن تحليل أسباب إدراج قواعد الديمقراطية المتشددة وحمايتها في الدساتير الاتحادية يمكن أن توفر دروساً مفيدة

للفهم والتفسير، واخيراً، تنفيذ القواعد المتعلقة بحماية القيم الأساسية في معاهدة الاتحاد الأوروبي.

هذه النتيجة ليست سوى جزء من الحل. دعونا نستخدم جملة جين مونييه (Jean Monnet) الشهيرة: "لا يمكن تحقيق شيء من دون الرجال، ولا يمكن لشيء أي يدوم دون مؤسسات". لذلك ماذا عن المواطنين؟ ذكر تيروول (Tirole) في مقابلة أُجريت عام ٢٠١٥ "المواطنون الأوروبيون ليسوا مستعدون لكي يكونوا أوروبيون". آمل أن أكون مخطئاً، لأن الأمر مُحبط جداً". وفيما يتعلق بالديمقراطيات الناشئة الأخرى مثل إسبانيا، يعد تثقيف الناس من أجل تشكيل ثقافة ديمقراطية أهم مهمة للدولة بعد اقرار الدستور. لكن الديمقراطيات الأكثر رسوخاً مثل الولايات المتحدة أو جمهورية ألمانيا الاتحادية تواجه أيضاً مشكلة "الأمية المدنية". التعليم وفق الفهم الأوروبي للديمقراطية، يتمثل في ان وظيفة الدولة وحقوق المواطنين الأوروبيين غائبة إلى حد كبير في المدارس. ومن المسلم به عموماً أن الديمقراطيات تحتاج إلى مواطنين مُستنيرين، وإذا ما اعترضت الجماهير بوساطة البيانات التي تثيرها الشعبوية، فإن الديمقراطية الليبرالية معرضة للخطر. ولذلك، من الضرورة بمكان استكمال التدابير القانونية بتدابير تثقيفية.

ومن المهم أن نلاحظ بأن تراجع مستوى التعليم بين المواطنين يؤدي إلى زيادة مناشدة الأحزاب السياسية الهامشية مثل الجبهة الوطنية، فيدز، (FPÖ). لذلك فإنهم يولون اهتماماً للعواطف أكثر من التفكير العقلاني. لذا

جعل الخطاب السياسي يتضمن مشاعر مثل الخوف والغضب هو سمة من سمات بعض حركات الاحتجاج اليمينية واليسارية المتطرفة. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه من الضروري احتواء تلك المشاعر بهدف توفير عملية تشاورية ديمقراطية شاملة بشكل حقيقي. إن استبدال عملية صنع القرار العقلاني بحكومة تغلب عليها العاطفة يماثل بشكل واضح الوضع في أوروبا في مدة ما بين الحربين. ولمواجهة هذه الظاهرة، برر لوينشتاين (*Loewenstein*) مطالبته للديمقراطية المتشددة، من بين أمور أخرى، "حلول الحكومة الدستورية محل حكومة تغلب عليها العاطفة". وفي رأيه أن الحكم الدستوري يدل على سيادة القانون، التي تضمن العقلانية والقدرة على محاسبة الإدارة، وهو رأي يشترك فيه العديد من المؤلفين المعاصرين.

في الأقسام الآتية سأتناول مجموعتين مختلفتين من القواعد: أولاً: دراسة القواعد التي تضمن التجانس داخل النظام الاتحادي، على سبيل المثال سمو القوانين الاتحادية والقيم الدستورية الأساسية، وثانياً: كيفية تنفيذ هذه القواعد. سأركز في البحث بشكل أساسي على "القواعد الأفقية"، على سبيل المثال، القواعد المطبقة بين سلطات الدولة: على المستوى الاتحادي/ وما دون الاتحادي، بدلاً من القواعد "العمودية"، أي المعايير المطبقة بين سلطات الدولة والمواطنين، والتي تهدف إلى حماية الدولة من الهلاك. وهذه الأخيرة نمطية بالنسبة للدولة، ومن ثم لا تغطيها قوانين الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر.

بعض الأمثلة على بنود التجانس ودخولها حيز النفاذ في الدساتير الاتحادية

تكمن في طبيعة المجتمعات السياسية التي تنص على ادوات التدخل الداخلي. واحدة من أبسط بنود التجانس الواضح في الدساتير الاتحادية تلك التي تنص سيادة القوانين الاتحادية على قوانين الولايات. وبشكل عام، تنص الدساتير الاتحادية على سمو القوانين الاتحادية.

١- الولايات المتحدة الأمريكية

توظيف الولايات المتحدة كمثال سيقدم توضيحاً بناءً بشكل خاص، لانه من الناحية التاريخية، يعد الدستور الأمريكي أول دستور اتحادي. ولكن الأهم من الجانب التاريخي هو الحقيقة المتمثلة في ان النظام الاتحادي الأمريكي كان مثالا للعديد من الأنظمة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، سيما فيما يتعلق بسلطات المحكمة العليا بوصفها محكمة دستورية، فضلاً عن دول اخرى مثل (أستراليا، والبرازيل، والهند). والجدير بالذكر أن بنود التجانس ودخولها حيز التنفيذ في القانون الأساسي تم صياغتها وفقاً للنموذج الأمريكي (انظر أدناه). وفي الآونة الأخيرة، قدمت "لجنة البندقية" مثالا آخر على الأهمية الخاصة لتجربة الولايات المتحدة في تفسير مضمون سيادة القانون: ففي رأيها المؤرخ في (٢٠١٦/٣/١١) بشأن الحالة في بولندا، اقتبست أمثلة مطولة من مجموعة فقه المحكمة الامريكية العليا.

بنود التجانس في دستور الولايات المتحدة الأمريكية

يشار إلى الفقرة(٢) من المادة(٦) من الدستور بشكل عام بأنها "البند الاسمى". وهو ينص على أن الدستور الاتحادي والقانون الاتحادي يكون له الأسبقية عموماً على قوانين الولايات، بل حتى دساتير الولايات. فضلاً عن ذلك، تضمن المادة الرابعة (القسم: ٤) من دستور الولايات المتحدة شكل الحكم الجمهوري في الولايات. يضمن التعديل الرابع عشر، الذي تم إقراره في عام (١٨٦٨) بعد الحرب الأهلية، أن تحترم الولايات الحقوق الأساسية والإجراءات القانونية الواجبة. وتضمن سمو الدستور الاتحادي والقوانين الاتحادية ؛ ومن ثم فإن الدولة الاتحادية تسيطر على الولايات وليس العكس.

دخول التجانس حيز النفاذ

يمكن للكونغرس بموجب الدستور الأمريكي، أن يدعو القوات المسلحة إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد، ومواجهة الغزو (المادة الأولى، القسم: ٨). وحددت (المادة الرابعة، القسم: ٤) من الدستور الأمريكي التدخل الاتحادي. ويوصف ضمان التنفيذ المخلص للقانون بأنه من جوهر واجبات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعبارة أخرى، يُمثل واجب دستوري أساسي لمنصب الرئيس. وفي الحالات القصوى، يمكن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة كبيرة "استخدم الحرس الوطني من أجل ضمان تنفيذ قوانين الولايات المتحدة". غير أن هذه الحالات كانت نادرة للغاية.

أمثلة عن دخول التجانس حيز التنفيذ: المواجهة في توسكالوسا

استخدم الرئيس كيندي الحرس الوطني في عام (١٩٦٣) من أجل تنفيذ: أولاً:
أمر المحكمة الصادر في ١/٧/١٩٥٥، في قضية لوسي ضد آدامز، وثانياً: الأمر الصادر عن المحكمة المحلية للولايات المتحدة في مقاطعة ألاباما الشمالية في ٥/٦/١٩٦٣، وترتبط كلتا الحالتين بمسألة "إلغاء التمييز" في التعليم الجامعي في ولاية ألاباما. على وجه التحديد، أمر حاكم ولاية ألاباما بمنع دخول الطلاب من أصل أفريقي إلى حرم جامعة ألاباما في توسكالوسا وهانتسفيل، في ولاية ألاباما. وأدى ذلك إلى مواجهات بين جنود الولاية تحت قيادة حاكم الولاية والحرس الوطني الاتحادي.

تُمثل قضية توسكالوسا وهانتسفيل مثلاً واضحاً حول كيف ان عملية سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية واحترام الضوابط والتوازنات الدستورية تسير معاً. وتبين أيضاً أن تطبيق بنود التجانس يمكن أن تُهيمن على القرار السياسي للشخص الذي تكون فيه السلطة منتخبة ديمقراطياً والتي تشكل جزءاً من نظام متعدد المستويات للحكم. السلطة التنفيذية، التي يمتلك فيها الرئيس القوة العسكرية، والسلطة القضائية، الذي يمثل القوة العقلانية للكلمات والأدوات لتطبيق الطرق التفسيرية للقانون، والعمل جنباً إلى جنب لحماية الصالح العام والحقوق الأساسية. وكما نعلم، فإن التطبيق القسري لبنود التجانس في الاتحاد الأوروبي غير ممكن (لزيد من التفاصيل، حول الأسباب والعواقب، ينظر الفصل الثالث).

٢- جمهورية فايمار، رد الفعل على محاولة الانقلاب "قاعة البيرة"

تشرين الثاني: ١٩٢٣.

تعد جمهورية فايمار مثلاً أساسياً وموثقاً لفشل الدولة الاتحادية، وذات عواقب وخيمة جداً. وهو يرشدنا ما الذي يجب أن تتجنبه الحكومة إذا كانت تريد ضمان بقائها وبقاء قيمها. وتمثل جمهورية فايمار مثلاً توضيحاً لكيفية ادراك أسباب التطورات السلبية في النظام الاتحادي.

بنود التجانس

نصت المادة (١٣) من دستور فايمار في الواقع على سيادة "قانون رايبخ: Reich Law" على قانون الولاية والولاية القضائية التي حددتها محكمة "رايبخ العليا" بشأن المنازعات المتعلقة بهذه المسألة.

التطبيق

أعطت المادة (١٥) من دستور فايمار حكومة الرايبخ سلطة الإشراف على تنفيذ قوانين الرايبخ ووضع التوجيهات العامة. وكان رئيس الرايبخ بموجب (المادة: ٤٨) يتمتع بصفته رئيس المحكمة بسلطة استخدام القوة المسلحة لإخضاع الولايات.

المشاكل

إحدى القضايا الرئيسية المتمثلة في غياب الدفاع حقيقي عن جمهورية فايمار وانموذجها الديمقراطي هو أن دستور فايمار كان يتسم بالحياد. وعلى هذا النحو،

فإن الدولة وحدها كانت جوهر الحماية وليس القيم التي كان من المفترض حمايتها وتعزيزها والدفاع عنها. وكما يشير مولر (Müller) بشكل دقيق، فإنه "يتم وضع محددات للتغييرات السياسية والقانونية التي شرعتها السلطة التشريعية".

ومن الأسباب الرئيسة الأخرى لفشل جمهورية فايمار هو عدم وجود جذور للديمقراطية في المجتمع كله، سيما داخل نخبة السياسية ومؤسسات الدولة.

مثال: حالة الانقلاب في "قاعة البير"

واسناداً الى ما قاله ويلر (Weiler) "لقد بني الاتحاد الأوروبي على أنقاض الحرب العالمية الثانية". ويرى مؤلفون آخرون بشكل أكثر حدة: أوروبا "ولدت في أوشفيتز (Auschwitz)". لم تصل أوروبا الى شكلها السياسي الحالي دون أهوال الحرب العالمية الثانية والمحرقه. وكانت الظروف السابقة لتلك الفظائع هي التي شكلت الحكم النازي بعد عام (١٩٣٣) بطرق رسمية وقانونية إلى حد كبير. ولكن كيف يمكن للحزب النازي وزعيمه أن يحصلوا على ذلك بعد فشل الانقلاب في تشرين الثاني من عام ١٩٢٣؟. وكما أشار لويينشتاين في مقالته الأساسية حول "الديمقراطية المحصنة" في عام ١٩٣٧: الموسومة "قانون حماية الجمهورية....."، الذي تحدى علناً من بافاريا، وتعرض للسخرية سراً من قبل المحاكم، أو من التمردين".

في القسم الآتي ألقى نظرة عن كثب على ما الذي يعنيه لويينشتاين ب "التمرد العلني"، وكيف كان هذا التمرد العلني ممكناً، وتحليل عواقب تطبيق

قواعد "الديمقراطية المحصنة"، كما هو الحال بالنسبة لتلك التي تحمي سيادة القانون. ومن خلال القيام بذلك، يجب ان ندرك عن طريق سيادة القانون ومستقبل التجانس، بان "أوشفيتز" ولد في ميونيخ. أصبحت بافاريا وحكومة جمهورية فايمار "القابلات" الفعالة في هذه العملية من خلال التعاضى عن الانتهاكات الأكثر وضوحا لسيادة القانون وعدم تطبيق "بنود التجانس والحماية" المنصوص عليها في قوانين جمهورية فايمر. في الواقع، كانت بافاريا معقلاً لمناهضي الديمقراطية والقوميون، وبقيت كذلك بعد الانقلاب الفاشل في تشرين الثاني عام (١٩٢٣)، وحكومة الرايخ في برلين كانت تفتقر إلى العزم على مواجهة تلك الاتجاهات السياسية في بافاريا.

ويمكن تلخيص الوقائع ذات الصلة بالفشل لانقلاب قاعة البيرة كما يأتي:
حاول هتلر وأتباعه في (١٩٢٣/١١/٨) الاستيلاء على السلطة وعلنوا الاطاحة بالحكومة البافارية والحكومة الاتحادية والرئيس إبيرت. وقد شكل هتلر ولودندورف حكومة وطنية ألمانية مؤقتة. في صباح يوم (١٩٢٣/١١/٩)، نظموا حشد ما يقرب من (٢٠٠٠) شخصاً، معظمهم من المسلحين والتابعين إلى "قاعة الإمبراطور" في ميونيخ، وكان هدفهم النهائي من التجمهر هو استنساخ تجربة مسيرة روما في أكتوبر (١٩٢٢). وأمام مقر الحكومة البافارية تم مواجهة الشرطة، الذين اطلقوا النار عليهم. ولقد تم القضاء على الانقلاب القصير الامد من قبل الجيش وقوات الشرطة، وقُتل عدداً من الاشخاص (١٢ نازياً، و ٤ ضباط شرطة، وذكرت مصادر اخرى: ٤ من رجال الشرطة و ١٥ نازياً، وأحد المارة الأبرياء).

أدت هذه الأحداث الى محاكمة هتلر في ميونيخ وبعض الذين قاموا بالانقلاب. وعلى الرغم من نية الإطاحة بالحكومة والعواقب المميتة لمحاولة تنفيذ الانقلاب، لم يتم إدانة هتلر إلا بالسجن لمدة أربع سنوات كحد أدنى وتم الافراج المشروط عنه بعد (٨) أشهر.

لم تستحق المحاكمة ان يطلق عليها "وقائع المحكمة". يمكن ان يطلق عليها وبشكل أكثر دقة وعنصرية "وقائع العار". مثل تعاطف القضاة مع الانقلابيين دافعاً وسمح لهتلر بتحويل الانقلاب الفاشل والمحاكمة إلى انتصار دعائي. وتم تحييد المنطق القانوني لصالح الاعتبارات السياسية. نزاهة القضاء واحترام القانون كانا أمران محبطان تماماً.

وبالإشارة إلى التدابير "الأفقية"، تراكمت المثالب: من الجدير بالذكر تمت الإشارة فقط إلى الانتهاكات الأكثر إثارة للانتباه لأهم المبادئ القانونية الأساسية في هذه القضية؛ إذ لم تكن محكمة ميونخ محكمة مختصة، وينبغي بدلاً من ذلك أن تعرض القضية أمام "محكمة الدولة لحماية الجمهورية" في لايبزيغ (Leipzig) التي أنشئت بموجب قانون حماية الجمهورية بتاريخ ٢١ /٧/ ١٩٢٢. وقد أصدرت هذه المحكمة أمر القاء القبض ضد هتلر وبعض أتباعه، بالمقابل تجاهلته سلطات بافاريا. وأعلن رئيس وزراء ولاية بافاريا أن هذا القانون لا يطبق في بافاريا لأنه وفق وجهة نظره_ ينتهك قواعد توزيع الاختصاصات بين الجمهورية والاقاليم. ومن الاعتبارات السياسية، انه لم تستخدم حكومة الجمهورية سلطاتها لتطبيق بنود التجانس الواردة في المادتين (١٥ و ٤٨) من دستور فايمار ضد

بافاريا، كما تم فعله سابقا في ساكسونيا وتورينجيا (Saxony and Thuringia).

كان هتلر مواطن نمساوي. ووفقا للمادة (٩) من القسم (٢) من قانون حماية الجمهورية، ينبغي تسليم الرعايا الأجانب الذين ارتكبوا جرائم ضد الجمهورية. والحكم لا يسمح للقاضي بأي سلطة تقديرية؛ إذ كان التسليم إلزاميا. وبدلا من سجنه وإطلاق سراحه في ألمانيا، كان ينبغي أن يُسلم إلى النمسا. واستندت "المحكمة" في قرارها التعسفي على أساس سياسي بشكل كامل. ولم يذكر الحكم أن "الانقلابيين" قتلوا (٤) من ضباط الشرطة.

علاوة على ذلك، تم تعليق تنفيذ عقوبة السجن لمدة خمس سنوات نتيجة الخيانة العظمى بعد (٨) أشهر فقط. وكان الإفراج المبكر أيضا غير قانوني تماما. وكان هتلر قد سبق إدانته بتهمة الإخلال الشديد بالسلام، وأطلق سراحه وتعليق العضوية حتى عام ١٩٢٦، وهي المدة التي لم تنته حتى بعد وقوع الانقلاب. وبناء على ذلك، لم يكن بالإمكان تعليق الحكم. ولذلك، ينبغي حبسه لمدة خمس سنوات على الأقل وتسليمه إلى النمسا.

كيف سيكون حكم التاريخ إذا كانت المحكمة المختصة حكمت على أحداث نوفمبر ١٩٢٣، وعلى هذا الأساس، فإن هتلر إما قد يسجن حتى عام ١٩٢٩، أو تم تسليمه إلى النمسا أو تم اعدامه استناداً الى مبدأ التخمين. ومما يتجاوز التكهنات، هو الأثر الذي أحدثته محاكمة "الانقلاب" على الأحكام اللاحقة

للديمقراطية المحصنة بشكل جيد في جمهورية ألمانيا الاتحادية، والتي سأتناولها بشكل مقتضب في الفصل القادم. غير أنه لا جدال في أن قيادته للحركة النازية لا غنى عنها. في الواقع، فإن الحزب النازي خلال المدة القصيرة لسجن هتلر سقط بالفعل، نتيجة التنافس بين المجموعات المختلفة. ومن المؤكد أن إعادة توحيد الحركة النازية بعد انقطاع دام خمس سنوات كانت على الأقل أصعب بكثير من القيام بذلك بعد انقطاع دام (٨) أشهر فقط. إن إعادة توحيد أجزاء كبيرة من الرأي العام وراءه كان سيكون أكثر صعوبة لو لم يكن لديه مرحلة "المحاكمة" في عام ١٩٢٤، إذ تمكن من تقديم نفسه كضحية بدلاً من أن يكون مرتكباً للخيانة العظمى أو على الأقل على علاقة بمقتل أربعة من ضباط الشرطة. الاستيلاء على السلطة بطريقة قانونية رسمية كما حدث في عام ١٩٣٣ كانت ستكون مسألة مختلفة تماماً لو تم محاكمته من قبل المحكمة المناسبة بالطريقة السليمة، وأدين، وحكم عليه، وسلم وفقاً للقانون المعمول به.

الاستيلاء على السلطة رسمياً وبشكل قانوني عام ١٩٣٣ كان ممكناً لأن دستور جمهورية فايمار كان محايداً من حيث القيمة. و "المحاكمة" في عام ١٩٢٤ وما تلاها من حكم متساهل كانت ممكنة لأن الجمهورية لم تستخدم اختصاصاتها بموجب قانون حماية الجمهورية بموجب المادة (٤٨) من دستور فايمار. ومن المفارقات، العديد من الكتاب يرون بان السبب الرئيس وراء سقوط "جمهورية فايمار" في وقت لاحق هو "الإفراط في استخدام الحكم نفسه". الحالة التي تكون فيها: "سلبية كاذبة" تعمل على تمكين "إيجابيات كاذبة".

الدروس المستفادة

العلاقة الارتباطية بين الأحداث سيما سيادة القانون، ووجود آليات فعالة لإنفاذ القوانين، والتوظيف الفعلي لها واضح بشكل جلي. وقد أثبتنا بأن جمهورية فايمار لا تفتقر إلى آليات حمايتها من الإطاحة بها. وكانت القضية الأساسية هي أنه في حالة الانقلاب في قاعة البيرة لم يتم توظيفها، إذ عمل هتلر على استغلالها في وقت لاحق، ولم يتم معارضته؛ لأنها كانت محايدة من حيث القيمة.

ومن ثم، فإن وجود آلية قانونية لضمان تجانس القيم لا تكون فاعلة ما لم تعمل المؤسسات المختصة على توظيفها إلى أقصى حد ممكن (الفضيلة). ويوضح مثال فايمار أيضا العواقب المدمرة المحتملة سيما إذا ما كانت الاعتبارات السياسية تحظى بالأولوية على التطبيق الصارم للقواعد القانونية في بعض المجالات الرئيسية مثل حماية نزاهة النظام الديمقراطي. كما أن الطبيعة الزائفة لمحاكمة ما بعد الانقلاب تؤكد أيضا الحاجة إلى ضرورة تمتع القضاة بالاستقلال التام وإظهار الحياد الكامل: وتُفهم دلالة "الاستقلالية" على أنها تتمثل في غياب التأثيرات الخارجية التي تتعارض مع حيادية القضاة، و "الحيادية" مثل غياب تأثير العوامل الداخلية على نحو مماثل.

والدروس المستخلصة سيما فيما يتعلق بشروط "التجانس" هي ذات بعدين: أولا، أن "السلبية الكاذبة" يمكن أن تكون له عواقب مدمرة، وثانياً، أن الأحكام المتعلقة بحماية "سيادة القانون" لا يمكن فهمها على أنها "محايدة من حيث القيمة"؛ بل يجب أن تُفسر في سياق حماية الديمقراطية والحقوق الأساسية،

وأخيراً، أن وجود آليات الإنفاذ ليست كافية، كما أن من واجب المؤسسات المسؤولة أن توظفها.

٣ - جمهورية ألمانيا الاتحادية

بنود التجانس في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية

تستند بنود التجانس وآليات إنفاذها في القانون الأساسي إلى الدروس المستفادة من التجارب المؤلمة لجمهورية فايمار. كما رأينا في القسم السابق، أصبح عجز حكومة فايمار جلياً خلال "محاكمة" هتلر وأتباعه في عام ١٩٢٤، واستمر الحال في أعقاب الاستيلاء على السلطة عام ١٩٣٣.

والذين صاغوا القانون الأساسي كانوا على دراية جيدة في أوجه القصور التي تكتنف جمهورية فايمار، وعملوا على صياغته بهدف إقامة ديمقراطية قادرة على الدفاع عن نفسها. وبشكل أوسع نطاقاً، يمكن أن يفهم على أنه رد فعل على الخلل في دستور فايمار. ولذلك، فإن بنود التجانس والإشراف عليها في جمهورية ألمانيا الاتحادية لها أهمية خاصة لفهم أدوات سيادة القانون في معاهدات الاتحاد الأوروبي من نواحي عدة: من الناحية التاريخية؛ لأنها تستند إلى الدروس المستفادة من أوجه القصور الكارثية في دستور جمهورية فايمار؛ ومن الناحية السياسية، لأن الدروس المستفادة من الكارثة التي أعقبت ذلك مثلت الأساس لإنشاء الجماعات الأوروبية، وأخيراً من الناحية التطبيقية، لأن بنود التجانس في القانون الأساسي الألماني كانت مثلاً لبنود مماثلة في العديد من دساتير

”الديمقراطيات الجديدة“، مثل إسبانيا في عام ١٩٧٨، وبعض بلدان وسط وشرق أوروبا في التسعينيات. فضلاً عن ذلك، فإن المذهب الألماني فيما يتعلق ”بالتجانس“ واسع بشكل خاص.

ومع ذلك، فإن دراسة بنود التجانس في جمهورية ألمانيا الاتحادية مثيرة للاهتمام أيضاً من وجهات نظر مختلفة. لقد حدد الحكام العسكريون الغربيون المبادئ العامة اللازمة للدستور الألماني، واحتفظوا بحقهم في الموافقة على المسودة النهائية للدستور. ومن بين الشواغل الأخرى، حرصوا على ضمان ممارسة الحكومة الألمانية لصلاحياتها وفقاً للدستور، وإذا لم يتحقق ذلك، فقد عقدوا العزم على صيانة الأمن والحفاظ على الديمقراطية عن طريق ممارسة السلطة الكاملة على أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية. لقد وافق الحلفاء على مشروع القانون الأساسي. ولذلك اعتقدوا بأن الدستور الألماني يتضمن المتطلبات اللازمة لتعزيز الأمن والحفاظ على الديمقراطية مثل التمثيل الفاعل للولايات (الأقاليم)، ومحكمة دستورية قوية، وخدمة مدنية ليست ذات اعتبارات سياسية. ولذلك، فإن أهمية هذه الشروط تتجاوز بشكل كبير المجلس البرلماني، ولكنها تعكس عما عدّه الحلفاء الغربيون أدوات مهمة لتجنب استيلاء الديكتاتورية على السلطة.

من الناحية التاريخية، كان الدستور البافاري لعام ١٩٤٦، أول دستور يشير صراحة إلى مصطلح ”ريشتستات *Rechtsstaat*“، الذي تم صياغته في المنفى إلى حد كبير ويلهلم هيغنر (*Wilhelm Hoegner*)، وهو محامي وسياسي بافاري، والذي انتقد بشدة محاكمة ”قاعة البيرة“ وحرمانهم من العدالة

والاكاذيب. أصبح بعد الحرب رئيس وزراء بافاريا وادى دوراً رئيساً في إعادة البناء الديمقراطي في ذلك البلد.

وفي عام ١٩٥٠، عندما وجدت جملة "سيادة القانون" طريقها إلى ديباجة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية الوحيدة التي ذكرت المصطلح صراحة في القانون الاساسي لها. بحلول عام ٢٠٠٨، نلاحظ أن (١٥) دولة من أصل (٢٧) دولة عضوا نصت دساتيرها صراحة على سيادة القانون.

عودة إلى حالة ألمانيا

تستند الفرصة التاريخية الثانية لألمانيا لبناء نظام حكم ديمقراطي على ركيزتين: حماية فاعلة للقيم الأساسية، واحترام الالتزامات الدولية سيما التعاون داخل الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، ووفقاً لبعض المؤلفين، فإن الفقه القضائي للمحكمة الدستورية الاتحادية له دور متناقض الى حد ما في هذا التركيب الاساسي". فالدستور السابق (أي الدستور المتقن بشكل جيد)، قدم مساهمة تاريخية في تصحيح مسار الاستثنائية الألمانية، ومن ثم ساعدها على العودة إلى مجتمع الأمم المتحضرة والديمقراطيات الليبرالية الغربية. وفيما يتعلق بالركيزة الثانية (توحيد أوروبا) فقد وضع حجر عثرة في طريق الجهود التاريخية الاعظم لتوحيد الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا. قد تكون المحكمة بصراحة صحت الاستثنائية الالمانية فقط للشروع بالأخرى. وفي حكم صدر مؤخراً بشأن الآثار الملزمة للقانون الدولي العام، يمكن ملاحظة توجه مماثل لذلك. ربما يكون من المفيد بأن هذا النهج يسلط الضوء على ان "فكر كارل شميت ما زال يخيم عليه لمدة طويلة.

سيشير هذا التحليل بإيجاز إلى المحتوى الرئيس لسيادة القانون في المحكمة العليا والآليات المتوخاة لحمايتها. ونظراً كون الموضوع معقداً، فإنه سيقصر على الجوانب ذات الصلة بفهم النظام المنصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي.

الاعتبارات الأساسية

يجب أن ينص القانون الدستوري على ضمان مبدأ الاستمرارية. واستناداً إلى الخبرة التاريخية، فإن الوعي بهذه الحاجة يشغل مكانة مهمة سيما فيما يتعلق بألمانيا. ويوضح التاريخ أيضاً لماذا تعد فكرة سيادة القانون مسألة جوهرية وليست مجرد مفهوم رسمي. والرأي الآخر يتجاهل الدروس المستفادة من تجربة فايمار، تلك الدروس التي تمسكت بفكرة شमित – بوصفها مجرد فكرة رسمية لسيادة القانون وبنية القانون الأساسي ذاته. ويضع القانون الأساسي الحقوق الأساسية في مقدمة الدستور. بل إن حماية كرامة الإنسان والحاجة إلى مشروعية ممارسة سلطات الدولة وسيادة القانون أصبحت غير قابلة للتعديل (انظر المادة ٧٩، القسم ٣، الفقرة ٣ من القانون الأساسي).

وعلى الطريقة نفسها، فإن مبدأ الديمقراطية لا يقتصر على الانتخابات الدورية فحسب، بل هو قرار واعي يصب في صالح القيم الجوهرية. وقد اتفق الفلاسفة اليونانيون على أنه يجب أن يتجنبوا تحريفها وتحويلها إلى ديكتاتورية الأغلبية. وجدت المحكمة الدستورية الاتحادية في بداية عام ١٩٥٦ أن الأحزاب السياسية يجب أن تجمع بين احترام وتعزيز التعددية والتسامح مع قبول بعض

القيم غير القابلة للتغيير في الدولة. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن اللائحة رقم (٢٠١٤/١١٤١) المؤرخة في ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٤ بشأن النظام الأساسي وتمويل الأحزاب السياسية الأوروبية والأسس السياسية الأوروبية تتضمن شرطاً مماثلاً للاعتراف بالحزب السياسي في أوروبا. وفي الواقع، تنص المادة (٢) من هذا النظام على أنه "يتعين على أي حزب سياسي أوروبي أن يراعى، سيما في برنامجه وأنشطته، القيم التي تأسس عليها الاتحاد، كما هو مبين في المادة (٢) من الاتفاقية. كما أنه يحتوي على آليات معاقبة محددة".

والدولة ملزمة بحماية اطار الحرية الفردية، وتسعى جاهدة لتحقيق العدالة الحقيقية. ويتمتع الفرد بحماية المحاكم. وقد أدت اختصاصات المحكمة الدستورية الاتحادية دوراً محورياً في تحقيق هذا الغرض. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون هذا النظام جاهزاً للدفاع عن ذاته. وبحلول عام ١٩٣٧، كان لـ لووينشتاين قد اعترف بالفعل بأن الديمقراطية "يجب أن تكون مستعدة للكفاح من أجل حماية جوهرها الذي لا يمكن إنكاره ضد تلك القوى التي من شأنها أن تدمر أساس وجودها ومسوغها". وهكذا، تم صياغة القانون الاساسي بطريقة تجمع بين مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون اللتين لم ينسجما بشكل فاعل منذ عام ١٨٤٨.

بنود التجانس

القاعدة الحاكمة للتجانس المادي في القانون الأساسي هي المادة (٢٨) منه. ومن حيث المبدأ، تشكل الديمقراطية وسيادة القانون عناصر ضرورية للنظام الدستوري للولايات (الفقرة: ١). وهو يعكس المبادئ الأساسية القابلة للتطبيق في

الدولة الاتحادية والمنصوص عليها في المادة (٢٠)، والتي تسمى المبادئ الدستورية. وفيما يتعلق بالتنفيذ، يكفل الاتحاد احترام هذه المتطلبات (المادة ٢٨، الفقرة ٣ من القانون الاساسي).

ويصبح مضمون تلك المبادئ أكثر وضوحاً عند وضعها في سياق الشرط الأساسي الوارد في المادة (٢٠) من القانون الاساسي. وينص هذا الشرط، من جملة أمور، على أن جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة ديمقراطية. وفيما يتعلق بسيادة القانون، ينص القانون على أن "يكون التشريع مرتبطاً بالنظام الدستوري، والسلطة التنفيذية والقضاء وفق القانون والعدالة". وبشكل محدد، وتنص المادة: ٢٠، الفقرة (٣) من القانون الأساسي على مبدأ سيادة القانون. ونتيجة الايجابية العالية وفق دستور فايمار، والتي أدت إلى النتائج المذكورة أعلاه، فإن السلطة التنفيذية والقضائية ملتزمة صراحة ليس فقط بالقانون بل أيضاً بالعدالة. ويصبح هذا المفهوم الجوهري لسيادة القانون بموجب القانون الأساسي أكثر وضوحاً عندما ينظر إليه في سياق المادة (١) من القانون الاساسي التي تنص على أن كرامة الإنسان لا يجوز انتهاكها وأن جميع سلطات الدولة ملزمة باحترامها وحمايتها.

وتتضمن المادة (٣١) من القانون الاساسي بنداً تفسيرياً كلاسيكياً للقانون الاتحادي: "يكون للقانون الاتحادي الأسبقية على قانون المقاطعات". ويشكل شرط سمو هذا عائقاً حتى بالنسبة للأحكام الدستورية للولايات. وعموماً، تؤدي شروط "التجانس" هذه إلى تنظيم معتبر فيما يتعلق بالتشكيل الاساسي للولايات لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

التطبيق

بعد تجربة فايمار، ليس مفاجئاً بأن أحكام تطبيق "أحكام التجانس" دقيقة للغاية. وهي تنشأ من الحاجة الى اشراف المحكمة الدستورية الاتحادية، والاختصاص غير المحدد لسلطة الاكراه الاتحادي، (وفقا للمادة ٣٧ من القانون الاساسي) الى الامكانية (الافتراضية) لنشر القوات المسلحة. ان هذا الأخير هو السيناريو الذي يماثل ما استخدمه الرئيس كينيدي في ولاية ألاباما. وسوف اتناول الان هذه الآليات المختلفة تباعاً.

تنص المادة: ٨٤، الفقرة (٣) من القانون الاساسي على الإشراف الاتحادي على إدارة الولايات بهدف ضمان أن "تنفذ الولايات القوانين الاتحادية وفقا للقانون. ولهذه الغاية، يجوز للحكومة الاتحادية أن ترسل مفوضين إلى السلطات العليا للولايات، وسواء حصلت موافقتهم أو رفضهم تكون بموافقة البوندسرات (مجلس النواب: ٢)، او السلطات التابعة أيضا". وفي حالة معارضة الولايات، تحتاج الحكومة إلى موافقة المجلس الثاني، البوندسرات، حول اتخاذ أي تدابير أخرى (المادة: ٨٤ (أ) و (٥) من القانون الاساسي).

إن آلية التنفيذ الرئيسة لبندود التجانس والاختصاصات هي المادة (٣٧) من القانون الاساسي ("الإكراه الاتحادي"). وفي الحالات التي لا تمتثل فيها الولايات لالتزاماتها بموجب القانون الأساسي أو القوانين الاتحادية الأخرى، فإن الحكومة الاتحادية مخولة باتخاذ الخطوات اللازمة لإجبار الولايات على الوفاء بواجباتها.

وقبل أن تتمكن الحكومة الاتحادية من التصرف بموجب المادة: ٣٧ (١) من القانون الاساسي، يتعين عليها الحصول على موافقة المستوى الثاني، مجلس النواب(٢). ولأغراض تنفيذ هذه التدابير القسرية، يكون للحكومة الاتحادية أو ممثلها الحق في إصدار تعليمات إلى جميع الولايات وسلطاتها(المادة:٣٧ (٢) من القانون الاساسي).

على الرغم من أن هذه المادة لم تستخدم على الاطلاق، فإنها لا تزال شرطاً مهماً بسبب آثاره الرادعة سيما ضد "المتمردين" في الولايات. يُفهم من المقطع الاخير، ويُدرك عموماً بأنها تستلزم طلباً مسبقاً من المحكمة الدستورية الاتحادية، على الرغم من الناحية الرسمية لا يستلزم طلباً سابقاً من المحكمة الدستورية الاتحادية. ومن الناحية الإجرائية، يجب على الحكومة الاتحادية أن تحدد الانتهاك، وتقرر استخدام التنفيذ الاتحادي، وتحدد التدابير التي يتعين اتخاذها، والحصول على موافقة مجلس النواب ومن ثم تعمل على تطبيق التدبير. ووفقاً للسوابق القضائية للمحكمة الدستورية الاتحادية، فإن مبدأ التناسب في سيادة القانون غير قابل للتطبيق بين سلطات الدولة.

وفي سياق عمل الاتحاد الأوروبي بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فإن الوضع سيكون مختلفاً. ويخضع استخدام جميع الاختصاصات الاتحادية لمبدأي التبعية والتناسب(المادة:٥) من معاهدة الاتحاد الاوروبي). ولذلك، يتعين على الاتحاد احترام مبدأ التناسب أيضاً في علاقاته (الأفقية) مع الدول الأعضاء.

ويضع القانون الأساسي الحقوق الأساسية في مقدمة الدستور. وتعد حماية الكرامة الإنسانية، والحاجة إلى الشرعية (بالمعنى الواسع والموضوعي) في ممارسة جميع سلطات الدولة والنظام الاتحادي وسيادة القانون مبادئ أساسية، لا بل أنها أصبحت غير قابلة للتعديل (أنظر المادة: ٧٩(٣) من القانون الاساسي). ويمكن فهم كل هذه الابتكارات على أنها رد فعل على التجارب السلبية لدستور فايمار. ومن ثم، فإن المادة: ٧٩ (٣) من قانون الاساسي تشكل حماية ضد محاولات الانقلاب من الداخل. والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن المحكمة الدستورية الاتحادية، منذ حكمها في ماستريخت، فسرت هذا الحكم على نحو بأنه موجه نحو الخارج، مما أدى بالفعل إلى تعطيل تكامل الاتحاد الأوروبي.

وهناك أداة أخرى لضمان التجانس في جمهورية ألمانيا الاتحادية تكمن في اختصاص المحكمة الدستورية الاتحادية للبت في حالات النزاع بين الحكومة الاتحادية والولايات. وتتعلق بعض هذه الحالات، على وجه الخصوص، بمواءمة القانون الاتحادي أو قانون الأقاليم مع القانون الأساسي، ومواءمة قانون الأقاليم مع القانون الاتحادي الآخر، وعدم الاتفاق المتعلق بحقوق وواجبات الاتحاد وقانون الاراضي(المادة: ٩٣(١) و(٢) من القانون الاساسي).

وعلى غرار الأحكام ذات الصلة في التشريع الأمريكي، يسمح القانون الاساسي باستخدام القوات المسلحة في حالة وجود أي خطر على القيم الأساسية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن هذا الخيار مفتوح، عند الطلب، في الولاية المعنية، أو إذا كان هذا الطرف غير قادر أو غير راغب في تقديم مثل هذا الطلب، إلى الحكومة

الاتحادية (المادة: ٨٧ من القانون الاساسي). وكحماية من اساءة الاستخدام، يمكن للبرلمان الاتحادي والمجلس الثاني أن يستخدم حق النقض (الفيتو) ضد الإجراءات التي يتعين وقفها بعد ذلك.

٤: اسبانيا

لقد اقترن الانتقال إلى النظام الديمقراطي في اسبانيا من خلال عملية لامركزية، منحت درجة عالية من الاستقلال الذاتي لكومونيدادس أوتونوماس.

بنود التجانس

يتضمن الدستور الإسباني (SC) يحوي عدداً من البنود التي تضمن التجانس. ومع ذلك، وجدت المحكمة الدستورية الإسبانية في حكمها الصادر في (٢٥/٣/٢٠١٤) أن إسبانيا ليست "ديمقراطية محصنة". وإلى جانب الحكم الصادر في (٢٠١٥/١٢/٢)، يقدم التقرير بعض الأفكار المثيرة للاهتمام في العلاقة بين الديمقراطية وسيادة القانون وفهم المحكمة الدستورية الإسبانية لآليات الدفاع الواردة في الدستور الإسباني. ولذلك فإن النصوص ذات الصلة بتلك الأحكام تستحق تحليلاً بشكل وثيق.

وأكد حكم (٢٥/٣/٢٠١٤)، على أهمية مبدأ المشروعية وسيادة الدستور على القوانين العامة. ويجب أن يحترم أي نشاط من أنشطة الدولة "المبادئ الديمقراطية أو الحقوق الأساسية أو جميع الاختصاصات الدستورية الأخرى، ويعقب إنجازها الفعال الإجراءات المتوخاة للإصلاح الدستوري.

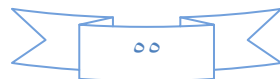
وفي مذكرة إجرائية، توضح المحكمة الدستورية الإسبانية أنه يتعين على الجمعية التشريعية لوحدة مستقلة ذاتياً أن تحترم "واجب المساعدة المتبادلة"، و "الدعم المتبادل والولاء المتبادل"، الذي يشكل بدوره أوسع واجب للولاء للدستور". ولذلك سيتعين على البرلمان الإسباني النظر في أي طلب مقدم وفقاً لقواعد الإصلاح الدستوري (المادتان: ٨٧ (٢) و ١٦٦) من الدستور الإسباني).

وفي القرار الذي صدر مؤخراً، توضح المحكمة الدستورية الإسبانية الفكرة الآتية:

لا يمكن "في الدولة الدستورية"، فصل المبدأ الديمقراطي عن الأسبقية غير المشروطة للدستور. ويتطلب هذا الأخير أن تكون جميع القرارات التي تتخذ دون استثناء خاضعة للدستور. وفي هذا الصدد، لا يمنح الدستور أي حرية للسلطات العامة أو مجال للحصانة".

"عند ممارسة مهمتها كمفسر أسمى للدستور(على سبيل المثال: المحكمة الدستورية) يجب أن تضمن احترام السلطات المنصوص عليها فيما يتعلق بالحدود التي تضعها السلطة التأسيسية"

وفي النقطة الخامسة من الحكم، تعلن المحكمة الدستورية الإسبانية أن قرار البرلمان الكاتالوني المعني لا يستند على الشرعية الديمقراطية للمجتمع المستقل، وهذا يمثل تناقضاً مطلقاً مع الدستور والنظام الأساسي للحكم الذاتي للمجتمع المذكور. وهي ترى أن القرار لا يحترم مقتضيات سيادة القانون التي تتطلب التقيد الكامل



بالقوانين، والقانون بحد ذاته، بل أيضا بشرعيتها الديمقراطية التي يعترف بها الدستور ويحميها.

وتعتمد مشروعية الفعل من قبل السلطة العامة أو السياسة عامة، من حيث المبدأ، على مدى مطابقته للدستور والنظام القانوني. وبدون هذا التوافق لا تتحقق المشروعية. ووفقا للمفهوم الديمقراطي للسلطة، فإن الدستور مصدر المشروعية الاعلى. ولذلك ترى المحكمة الدستورية أن المبدأ الديمقراطي يمثل قيمة أعلى سيما فيما يتعلق بالدستور(المادة "١-١" من الدستور). ويجب تفسير هذا المبدأ في سياق النظام الدستوري وعملياته. والسمو غير المشروط للدستور يمثل مصدر شرعية الديمقراطية(من خلال النص على إجراءات خاصة للتعديل) ومضمونها.

وفي إطار النقطة(هـ من القانون الاساسي)، توضح المحكمة الدستورية بأن الدستور الإسباني يستند، من بين جملة أمور اخرى، إلى قيم الكرامة الإنسانية والديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية. ويخلص إلى أن المبدأ الديمقراطي يجب أن يفسر في ضوء مكانته داخل النظام الدستوري برمته. لا يمكن النظر إلى النظام القانوني المنصوص عليه في الدستور على أنه عامل مقيد، ولكن يجب أن يفهم على أنه يضمن الديمقراطية. وبعد كل ما تقدم، وافق الشعب عندما صوت لصالح الدستور.

وعلى النقيض من القانون الأساسي الألماني، فإن الدستور الإسباني لا يتضمن "بنود الديمومة". ومن ثم من الممكن نظرياً إجراء مراجعات كاملة. وفي الوقت نفسه، سيحتاج هذا التنقيح الكامل إلى احترام القواعد الإجرائية لإصلاح الدستور.

وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن السلطات العامة ستخلق مجالاً مفتوحاً خارج إطار القانون، مما يؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بحرية المواطنين وهو ما لا يمكن إصلاحه.

ولذلك تتبع المحكمة الدستورية الإسبانية مفهوماً لسيادة القانون مشابهاً لمفهوم محكمة العدل الأوروبية. وهي تدرك سيادة القانون والديمقراطية بوصفهما شرطين غير قابلين للتصرف من أجل حماية الحقوق الأساسية للمواطنين. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ بأن المحكمة الدستورية الإسبانية تستخدم بالضبط المصطلحات نفسها المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ديباجة معاهدة الاتحاد الأوروبي.

الفقهاء القضائي للمحكمة الدستورية الإسبانية يعكس الاستنتاج الآتي: (أ) على النقيض من القانون الأساسي، فإن الدستور الإسباني لا يتضمن "شرط الديمومة"، (ب) ولكنه يخضع لأي تعديل بهدف احترام الإجراءات المستقبلية دستورياً. وهذا العمل، في الوقت نفسه، ضامن لاحترام سيادة القانون والديمقراطية من جهة، والديمقراطية ستكون على الصعيد الوطني، على سبيل المثال (الشعب الإسباني كله، ومن ناحية أخرى، كما هو واضح من الناحية القانونية، فإن الإرادة الديمقراطية التي أعرب عنها شعب إسبانيا باسم مصطلح "القوة التأسيسية"، التي تخضع لها جميع سلطات الدولة. وتُشرف المحكمة الدستورية على احترام تلك الأحكام. ولذلك، فإن الدستور الإسباني يدافع عن نفسه ضد الإصلاحات غير

المشروعة ولكنه لا يحتوي على مبادئ عدم انتهاكه. وفي الوقت نفسه، فإنه يكفل احترام مبدأ سيادة القانون من قبل جميع أشكال سلطة الدولة.

التطبيق

وكما رأينا في الفصل السابق من النظام الدستوري الإسباني، تضمن المحكمة الدستورية الإسبانية في المقام الأول احترام بنود "التجانس". ولهذا الغرض، تنص المادة (١٦١)، (٢) من الدستور الإسباني على الموقف المستقل للحكومة المركزية من رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية ضد التشريعات التي لا تضمن انفاذ القانون" و"قرارات المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي". وفي حالة عدم احترام الحكم، تنص المادة (١٥٥) من القانون الإسباني على آلية إنفاذ إضافية.

المادة (١٥٥)

١- إذا لم تف الجماعة المستقلة بالالتزامات المفروضة عليها بموجب الدستور أو القوانين الأخرى، أو تتصرف بطريقة تضر على نحو خطير بالمصالح العامة لإسبانيا، يجوز للحكومة، بعد تقديم شكوى إلى رئيس الجماعة المتمتعة بالحكم الذاتي وعدم حصولهم على الرضا، وبعد الموافقة التي تمنحها الأغلبية المطلقة لمجلس الشيوخ، اتخاذ التدابير اللازمة لإجبار الأخير على الوفاء بالالتزامات المذكورة، أو لحماية المصالح العامة المذكورة أعلاه.

٢- وبغية تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يجوز للحكومة أن تصدر تعليمات إلى جميع سلطات المجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي.

الملاحظة الرئيسية على الدستور الإسباني تعبر صراحة على أن هذا النص تمت صياغته وفق المادة(٣٧) من القانون الاساسي. وتتبع هذا النموذج، فان الدستور الإسباني، وعلى النقيض من الدستور الإيطالي(انظر أدناه) لم يحدد الوسائل التي سيتم استخدامها من قبل الحكومة المركزية. خلافا للمادة(٣٧) من القانون الاساسي، والعقيدة الإسبانية تتمثل بالتمسك في ان الحكومة المركزية يجب أن تحترم مبدأ التناسب عند تطبيق المادة(١٥٥) من الدستور الاسباني. ولذلك، فإن الوسائل التي يتعين استخدامها محددة بهذه المفاهيم، مما يفسر استبعاد استخدام القوات المسلحة إلى حد كبير.

كما يعد المذهب الإسباني هذه المادة الوسيلة الاخيرة. وعلى النقيض من المادة (٣٧) من القانون الاساسي، وفقا لما ذكره كبار المحامين الدستوريين الأسبان، فان المسالة قيد النظر، تعرض للخطر وبشكل جدي المصالح العامة للأمة، كما ان مجرد عدم احترام القانون فان هذا الامر لا يعد كافياً. ولم تستخدم هذه الآلية أبدا حتى الان، سواء في ألمانيا أو إسبانيا. وهددت الحكومة المركزية في النزاع مع جزر الكناري في عام ١٩٨٩ بشأن الالتزامات المالية لقانون الاتحاد الأوروبي، بتطبيق المادة (١٥٥) من القانون الاساسي. وفي النهاية، تم حل النزاع دون استخدام آلية الإنفاذ رسمياً.

وإذا كان في نية الحكومة المركزية استخدام المادة(١٥٥) من الدستور الاسباني، فإنها ملزمة بإعطاء رئيس الجماعة المستقلة تحذيراً نهائياً، والغرض منه هو السماح للجماعة المستقلة بالوفاء بالالتزامات بمبادرة منه. وإذا لم تلتزم

الجماعة المستقلة، يمكن للحكومة المركزية، بعد موافقة مجلس الشيوخ، أن تعطي تعليمات مباشرة لسلطاتها، مما يعد بديلا فعليا لحكومة الجماعة المستقلة. كما يمكن للحكومة المركزية اتخاذ اجراءات اقتصادية مثل منع الاموال. ولكن من الناحية الإجرائية، يمكن للحكومة المركزية اتخاذ التدابير التي يوافق عليها مجلس الشيوخ. وبدون الحصول على إذن من هذا القبيل، فإن الأفعال موضع البحث ستتعرض للتجاوزات بشكل كبير ويمكن الطعن فيها.

ووفقا للخبراء الدستوريين، فإن المادة(١٥٥) من الدستور الاسباني هي أداة استثنائية تهدف إلى علاج الحالات الحرجة. اذ تعالج الحالات التي لا تحترم فيها الجماعة المتمتعة بالحكم الذاتي الدستور وتنتهك بشكل خطير المصلحة العامة للدولة. ومن الناحية الرسمية، ليس من الضروري تقديم طلب مسبق إلى المحكمة الدستورية، مع مراعاة احترام مبدأ التعاون والتناسب المخلصين، وبعدها بعض المؤلفين بانها مفضلة، والبعض الآخر يراها ضرورية. وتصنف بعض الأدبيات الأكاديمية القرارات المتعلقة بما إذا كانت المصالح العامة للدولة تنتهك بشكل خطير" سيما من خلال القرار السياسي"، وآخرون يؤكدون في الوقت نفسه أن الجانب السياسي يجب أن تحده الاعتبارات الدستورية. ويؤكد آخرون على أن المصلحة العامة للدولة تشير إلى احترام المفاهيم الدستورية، كما تقترح عناصر نوعية مثل معرفة الانتهاك، وطابعه المتكرر، والقصد من تقويض توزيع الاختصاصات على النحو المنصوص عليه في الدستور. وتؤدي تلك المحاولات الرامية إلى تأكيد الطابع الاستثنائي إلى حالة يصبح فيها التطبيق صعباً للغاية، والمفاهيم أقل

وضوحاً. وهذا الوضع يماثل الوضع الذي تواجهه مؤسسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ويخضع تطبيق المادة(١٥٥) من الدستور الاسباني للرقابة في البداية من خلال إشراك كل من المجلسين في البرلمان، ومن ثم من قبل المحكمة الدستورية عن طريق "اجراءات تنازع الاختصاص" بموجب المادة(١٦١ : "١") من الدستور الاسباني.

وعلى غرار الوصف الثابت للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي التي تماثل "الخيار النووي"، فان المادة(١٥٥) من الدستور الاسباني تمثل المادة الأكثر قدرة على الانفجار في الدستور الإسباني، وهي المادة التي ينبغي أن تستخدم بحذر سياسي كبير.

ه : إيطاليا

بنود التجانس

يتضمن الدستور الإيطالي لعام ١٩٩٩ عدة أحكام للتجانس. وعلى غرار نظام المادة (٤) من أحكام معاهدة الاتحاد الاوروبي، فان المادة(٤) من الدستور الايطالي تلزم الدولة والأقاليم باحترام مبادئ التفويض والتعاون المخلص. ومن ثم، يجب أن تمثل القوانين الإقليمية للدستور (المادة ١٢٣ من الدستور الايطالي).

إنفاذ بنود التجانس

أحكام الإنفاذ الآتية مترابطة بشكل خاص: تنص المادة(٣) من الدستور الايطالي على أنه يجوز للدولة أن تعمل نيابة عن الهيئات الإقليمية والبلدية من

بين جملة أمور "كلما كان ذلك ضروريا للحفاظ على الوحدة القانونية أو الاقتصادية". والحكومة الوطنية مسؤولة أمام المحكمة الدستورية عندما ترى أن القانون الإقليمي يتجاوز اختصاص الإقليم (الفقرة: ١ من المادة: ١٢٧ من الدستور الايطالي). ومع ذلك، يمكن للإقليم أن يتحدى قانون الدولة أو القانون الإقليمي، عندما يعد القانون أو الاجراء المذكور انتهاكاً لصلاحياته(الفقرة: ١ من المادة: ١٢٧ من الدستور الايطالي). وفي الوقت نفسه، تعد المادة(١٢٦) من الدستور الايطالي قسماً مثيراً للاهتمام بشكل خاص لأنه يشير إلى "الانتهاكات الجسيمة للقانون"، مثل المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وفي مثل هذه الحالات، ينص على القيام بإجراء جذري بهدف ضمان التجانس. ووفقا للمادة(١٢٦) من الدستور الايطالي، يجوز لرئيس الجمهورية، في حالة الأفعال التي تتعارض مع الدستور أو الانتهاكات الجسيمة للقانون، حل المجلس الإقليمي وإبعاد رئيس السلطة التنفيذية بمرسوم مُقنع. ويتعين على الرئيس، قبل اعتماد مثل هذا المرسوم، التشاور مع لجنة من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ للشؤون الإقليمية التي أنشئت على النحو الذي يحدده قانون الجمهورية. وقد أوضحت المحكمة الدستورية الإيطالية نطاق هذه الأحكام في حكمها المؤرخ (١٦ / ٧ / ٢٠١٣).

وتعكس المادة(١٢٦) من الدستور الايطالي تقسيم الاختصاصات والمسؤوليات على النحو الذي تعنيه "القوة التأسيسية". ولهذا الغرض، فإنه يضع الشروط المسبقة لحل المجلس الإقليمي والمؤسسات المختصة. كما أنه يضمن التوافق بين جانبين أساسيين من الدستور الإيطالي: أن الجمهورية الإيطالية من جهة هي

”دولة تتكون من الاقاليم“، ومن جهة أخرى، فهي موحدة وغير قابلة للتجزئة. (المادة ”٥“ من الدستور الايطالي)، و(المادة ”١٢٦“ من الدستور الإيطالي)، في الوقت نفسه، لا تغطي إلا حالات استثنائية فعلاً. ولا يمكن تطبيقها عند ممارسة السلطة التقديرية السياسية، بل في حالات الانتهاكات الخطيرة للالتزامات القانونية المحددة التي تنتهك النظام الإقليمي، على النحو الذي يحدده الدستور أو قوانين الجمهورية الإيطالية.

لا يتضمن الاستقلال الذاتي الإقليمي الحق في الانحراف عن المسار المشترك الذي يحدده الدستور؛ لأن ذلك يعتمد على المشاركة في القيم والمبادئ بشكل مستقل عن البعد الإقليمي. والدستور الإيطالي يحتوي على السلطة المخولة له بهدف ضمان الوحدة القانونية والاقتصادية لإيطاليا في الجمهورية. تتمتع حكومة الجمهورية، عند ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها بموجب المادة(١٢٦) من الدستور الايطالي، بسلطة تقديرية معينة، سيما فيما إذا كان هنالك انتهاكات خطيرة للقانون فعلاً. ويكون رئيس الجمهورية مختصاً بنقض القرار على رغم من أنه لا يستطيع التصرف إلا بناء على اقتراح من رئيس الحكومة، وسبق أن ناقشته اللجنة المشار إليها في المادة(١٢٦). ويُمثل الرئيس الوحدة الوطنية بينما يحدد رئيس الحكومة توجهات السياسة العامة. وقد سبق للمحكمة الدستورية الإيطالية، في حكم سابق على الحكم الذي تم مناقشته، التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به حكومة الجمهورية في هذه العملية. وتلزم المادة (١٢٦) من الدستور الإيطالي الحكومة بتفعيل المرسوم الذي يحل المجلس الإقليمي بغية ضمان

التماسك والانسجام للوظائف التي تؤديها سلطات الاقاليم والجمهورية التي تشكل الهيكل الدستوري للجمهورية.

٦ - رؤية موجزة عن بنود التجانس وإنفاذها في الانظمة الاتحادية الأخرى

٦ : ١ : كندا

* لقد أجرت الفيدرالية الكندية مقارنات مع الاتحاد الأوروبي. ونتيجة حركة الانفصال في كيبيك، فإن كندا على دراية بالتوترات بين الفيدرالية التعاونية ومبدأ السيادة البرلمانية، والتي تعد إحدى النقاط الرئيسية في النقاش الحالي بشأن الأزمة الدستورية البولندية.

* وبطريقة مشابهة تماما للنظام الألماني، تقوم الدولة الكندية على أربعة مبادئ أساسية وتنظيمية: الفدرالية، والديمقراطية، والدستورية، وسيادة القانون.

* في عام ١٩٩٨، سُئلت المحكمة العليا في كندا عما إذا كانت "مقاطعة كيبيك" تستطيع الانفصال عن كندا من جانب واحد. وكانت اجابة المحكمة "لا": يتطلب مبدأ سيادة القانون بأن الحكومة، "حتى وان حصل على الاغلبية الشعبية في الاستفتاء"، يجب أن تمتثل لقواعد الدستور. وذكرت ذلك بعبارات واضحة جداً:

"التصويت الديمقراطي، مهما حصل من الأغلبية، لن يكون له أي أثر قانوني من تلقاء نفسه، ولا يمكن أن يحيد جانباً مبادئ الفيدرالية وسيادة القانون، وحقوق الأفراد والأقليات، أو الاجراءات الديمقراطية في المقاطعات الأخرى أو في

كندا كله. ولا يمكن فصل الحقوق الديمقراطية بموجب الدستور عن الالتزامات الدستورية".

* ينص الدستور على إجراءات تعديله، ويجب اتباع هذه الإجراءات لفصل المقاطعة. والواقع أن هذه الإجراءات مهمة من أجل حماية مصالح الأقليات المعارضة داخل المقاطعة، فضلاً عن مصالح الأجزاء الأخرى من كندا، التي ستتأثر بشكل كبيراً بالانفصال.

وعلى سبيل المقارنة، من المثير للاهتمام أن نرى بأن المحكمة الدستورية الإسبانية، عندما واجهت وضعاً مماثلاً فيما يتعلق بإسبانيا وكاتالونيا (انظر أعلاه)، اتبعت الحجة نفسها التي استخدمتها المحكمة الدستورية الكندية قبل (١٧) عاماً.

٦ : ٢ : أستراليا

تأثر النظام الفيدرالي الأسترالي إلى حد كبير بالدستور الأمريكي. وقد وضع الدستور الأسترالي سمو قوانين الكومنولث على النحو الآتي:

القسم (١٠٩) تناقض القوانين

عندما يكون قانون دولة ما متناقضاً مع قانون الكمنولث، يجب أن يسمو قانون الأخير، ويكون القانون الأول، موضوع التناقض، باطلاً.

على الصعيد الاتحادي، ينقل مبدأ سيادة القانون المسؤولية عن تفسير هذا التشريع وتقييم ما إذا كان ذلك ضمن المبادئ التوجيهية التي حددها الدستور في نهاية المطاف إلى المحكمة العليا. ولا ينص النظام الاتحادي الأسترالي على أي

ضمانات أخرى للديمقراطية المحصنة بشكل جيد. ويهيمن العمل التنفيذي على الميدان في هذا الجانب. ومع ذلك، وجدت المحكمة العليا الاسترالية في إحدى قضاياها البارزة المتعلقة بحظر الحزب الشيوعي بأن الكومنولث لديه سلطة تشريعية ضمنية لحماية نفسه من "التخريب". وفي الوقت نفسه، لم يكن باستطاعة المشرع أن يحل الحزب الشيوعي الذي وجهت إليه الإجراءات التنفيذية قبل أن يعلن عن إدانته بتخريب المحاكم.

٦ : ٣ : سويسرا

ويتضمن الدستور السويسري في المادة (٥) الفقرة (١) إشارة مباشرة إلى سيادة القانون: "وتحدد جميع أنشطة الدولة القانون ومحددة به". وفيما يتعلق بالتجانس المنصوص عليه في المادة (٤٦)، الدستور السويسري يلزم الكانتونات السويسرية بتنفيذ القانون الاتحادي وفقا للدستور الاتحادي والتشريع الاتحادي. وبينما تتضمن المادة (٤٩) من الدستور السويسري في الفقرة (أ) سمواً تقليدياً، فإن الفقرة (ب) مكنت الكونفدرالية من امتثال المقاطعات للقانون الاتحادي.

ويجب أن تكون دساتير المقاطعات ديمقراطية تتماشى مع القانون الاتحادي. ويضمن الاتحاد احترام المتطلبات المنصوص عليها (الفقرتان (أ) و(ب) من المادة (٥١:١) من الدستور). ومن الناحية المؤسسية، سلطة اتخاذ تدابير لإنفاذ القانون الاتحادي منوطة بالجمعية الاتحادية سيما الفقرة (١) من المادة (١٧٣) من الدستور السويسري.

ثالثا: الاستنتاجات

لقد رأينا في هذا القسم بأن العديد من النظم الاتحادية تنص على بنود التجانس سيما فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، فإن متطلبات "التدخل الاتحادي" المستخدمة في الدساتير الاتحادية مثل تلك الموجودة في إيطاليا وإسبانيا ("التحيز الخطير"، "الانتهاكات الجسيمة") ليست أكثر دقة من تلك المستخدمة في المادة (٧) في معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويبدو أن الغموض في المصطلحات متأصل في حالات الأزمات الدستورية الخطيرة. ومن ثم، يمكن أيضا توجيه النقد إلى جانب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ضد العديد من الدساتير الاتحادية.

ويتفق المفسرون للأحكام ذات العلاقة على ان اثاره آليات الإنفاذ التي توفرها الدساتير الوطنية هي قرار سياسي إلى حد كبير. في الأنظمة الاتحادية، باستثناء الولايات المتحدة، وأنّ مثل هكذا قرار لم يتخذ بعد. وهذا يثبت بأن هذه التدابير سيما على الصعيد الوطني تمثل "النسبة الاعلى" لضمان التجانس. والأنظمة الفيدرالية حذرة جدا فيما يتعلق بعدم خلق "ايجابيات كاذبة". ولذلك فهم يفضلون عموما حل القضايا الإشكالية المتعلقة بقيمهم الأساسية بالوسائل غير الرسمية. وفي حالة اختيارهم للإنفاذ، اظهرت حالة الحاكم والاس (Wallace) بانهم يجب أن يكونوا على استعداد للقيام بكل شيء، وهذا يعني بان التهديد أو استخدام القوة خيار لم يعد من الواضح بانه اصبح تحت تصرف الاتحاد الأوروبي. وما يؤيد هذا النهج الحذر على مستوى الاتحاد الأوروبي ايضا.

بنود التجانس وإنفاذها في المنظمات الدولية الإقليمية

أ. المقدمة

تنص المنظمات الدولية الإقليمية على بنود التجانس كما هو الحال بالنسبة للنظم الاتحادية. توافر الحد الأدنى من التجانس يعد أمراً ضرورياً للعمل السليم، وحتى بالنسبة للنظام المتعدد المستويات سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم الدولي.

في مدة ما بعد الحرب، توصلت دول كثيرة إلى استنتاجات من الدروس المستفادة من التجارب السيئة في مدة ما بين الحرب وأصبحت "ديمقراطيات محصنة". وفي كثير من الحالات، سيما في الديمقراطيات الجديدة في أمريكا اللاتينية، أثبتت استراتيجيات مماثلة على مستوى المنظمات الدولية الإقليمية. من حيث البعد الزمني، وقعت هذه الأحداث على وجه الخصوص بعد سقوط الجدار، "عندما تتشابك الديمقراطية مع التكامل".

وفي الوقت نفسه، تم مناقشة بند التجانس على المستوى الأوروبي. وفهمت هذه الظاهرة عموماً بأنها تعبر عن مستوى معين من عدم الثقة في "الديمقراطيات الجديدة" التي وقفت سابقاً وراء الستار الحديدي. بيد أنه ينبغي ألا ننسى أن هذه الأحداث تزامنت أيضاً مع منح جمهورية ألمانيا الاتحادية سيادتها الكاملة. إذ تنهي معاهدة "٢+٤"، رسمياً صلاحيات القوات المتحالفة على ألمانيا في عام ١٩٩٠، وأكد الحلفاء على أهمية اندماج ألمانيا في الاتحاد الأوروبي. ومن ثم،

فإن إنشاء آليات الضمان في المعاهدات الأوروبية يمكن أن يفهم أيضا على أنه محاولة لتدعيم ارتباط ألمانيا ذات السيادة الحديثة بالقيم الأساسية. وعلى نطاق عام سيكون من التكبر والرضا عن النفس عند الحديث عن الديمقراطية المستقرة بشكل كامل.

وكان لنهاية الحرب الباردة أيضا أثر مهم في صعود الديمقراطيات الليبرالية في أمريكا اللاتينية والعملية الديمقراطية في أفريقيا. ووصفت بأنها "الاستقلال الثاني". وكانت عملية سقوط الأنظمة العسكرية في الثمانينات ونهاية الحرب الباردة أحداثاً حاسمة في تشييد حماية أفضل للديمقراطية. وتقدم الهجمات المحتملة على الديمقراطية الليبرالية خصائص مماثلة. تحاول الحكومات في أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية (على سبيل المثال، انظر أدناه في الجزء الثالث) السيطرة على وسائل الإعلام. وفي كلتا المنطقتين، فان حكومات معينة وضعت سياسات متقدمة تهدف إلى تعزيز الانسجام التواصلي مع الجانب التنفيذي.

تعد أمثلة أمريكا اللاتينية مفيدة، من أجل تحليل الفجوة بين الخطاب العام والسياسات على أرض الواقع، والتي يمكن أن توجد أيضا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأدى الاستقطاب الإعلامي في أمريكا اللاتينية، وبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، إلى حالات تم فيها احلال النخب الجديدة محل الانسجام التقليدي الخاص بالانسجام العام، وحاولت فرض وجهات نظرها على الجمهور بينما تدعي الدفاع عن الإرادة الديمقراطية للشعب. ومن حيث لغة

الخطابة المستخدمة، فالمقارنة تتضح بشكل وافر، سيما في مناشداتهم العامة للعواطف بدلا من المنطق العقلاني. ويمكن النظر إلى النتيجة، في مصطلحات لويبنشتاين المستخدمة بالفعل في عام ١٩٣٧ (انظر أعلاه في هذا الجزء) "الحكومة الدستورية من خلال الحكومة العاطفية". وتعني الحكومة الدستورية سيادة القانون، التي تضمن عقلانية الإدارة وحساباتها. ويمكن بسهولة اضماء الطابع العاطفي على الخطاب السياسي عبر وسائل الإعلام لأغراض غير ديمقراطية. وتقدم حولا سهلة بواسطة تقسيم العالم الى "الصديق والعدو"، كما تم توضيحه من قبل كارل شميت في العواقب المروعة المذكورة سابقا (انظر الجزء الثاني أعلاه). ووفقا لبعض الدراسات، تستخدم الحكومات اليسارية والحكومات اليمينية، على سبيل المثال في المجر وبولندا، خطاباً ثنائياً مماثلاً.

وثمة مقارنة مهمة أخرى بين "الديمقراطيات الجديدة" في أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية تستحق الاهتمام الخاص: ففي كلتا المنطقتين تتمثل في الاجراءات التنفيذية ضد القضاة غير الملتزمين. وتشكل هذه الأنشطة التي تقوم بها السلطة التنفيذية، سواء أكانت في شكل الانتقاد المتبادل للقضاة، أم الاعتداءات الشخصية على القضاة أم الاستعاضة عن القضاة "غير الملتزمين"، مؤشراً مهماً على احترام الحكومات الحقيقي لسيادة القانون، أو بالمقابل الافتقار له.

وفيما يتعلق بالسياسة الدستورية، تتضمن بعض دساتير أمريكا اللاتينية حقوقا اجتماعية وثقافية واقتصادية بعيدة المدى. وهذه الأحكام الدستورية لها تأثير كبير على الاستقرار الدستوري، ومن ثم على سيادة القانون. وتتبع مختلف

الحكومات أهدافاً متنوعة في هذا السياق. ولذلك، فإن الإصلاح القانوني يهيمن على الدستور ويؤدي إلى تسييسه. وفي هنغاريا، أستخدم الدستور أيضاً بوصفه "أداة لسياسة الحزب اليومية"، بينما في بولندا، أدى التغيير في الحكومة إلى موجة من التعديلات على القوانين ذات العلاقة من الناحية الدستورية.

تتناقض هذه المقاربات بشكل كبير مع الفهم الحديث أو "ايمانويل كانت" للديمقراطية. فالديمقراطية بأوسع معانيها تفهم أكثر فأكثر على أنها "خير عالمي" ينبغي أن تحميه المنظمات الدولية. وبهذه الطريقة سيكون من الممكن مواجهة الاتجاهات الوطنية المناهضة للديمقراطية. هذا الاتجاه كان قويا بشكل كبير وتحديداً في العقد الأخير من القرن العشرين، اذا لاحظ فون بوجداندي (*Von Bogdandy*) بأن "السيادة تماثل وجود منزل واحد فقط على خارطة كبيرة، وفي الوقت الحاضر هي امتلاك شقة في مبنى يتكون من (٢٠٠) وحدة سكنية". ووفق منظور نظرية التطور، تمثل ظاهرة حديثة جداً.

ب: المنظمات الدولية الإقليمية

١: المجلس الأوروبي

المقدمة

يعد المجلس الأوروبي من الأهمية بمكان لفهم نظام الاتحاد الأوروبي. وباستثناء جمهورية ألمانيا الاتحادية، فإن جميع الأعضاء المؤسسين للجماعة

الاقتصادية الأوروبية هم أعضاء مؤسسين في المجلس الاوروبي. وجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي حالياً أعضاء متساوون في المجلس الاوروبي.

وأكد مجلس(الاتحاد الأوروبي) على الآتي "سيبقى المجلس الاوروبي معياراً لحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في أوروبا" وأشار إلى مذكرة التفاهم المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمجلس الاوروبي عام ٢٠٠٧.

لقد أكدت المفوضية في الاطار ذات الصلة بسيادة القانون عام ٢٠١٤، فضلاً عن الحالة الأولى لتطبيقها فيما يتعلق ببولندا، على أهمية لجنة فينيسيا التابعة للمجلس الاوروبي لتقييم احتمال انتهاك سيادة القانون، كذلك فيما يتعلق بتعريف عناصر سيادة القانون بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي. كما تدعو الأدبيات الأكاديمية إلى الاستفادة من تجربة لجنة البندقية، ومن هنا، فإن الأحكام ذات الصلة بمكانة المجلس الأوروبي تشغل مكانة مهمة في عملية فهم المادتين (٢) و(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

بند التجانس

يعد النظام الأساسي للمجلس الأوروبي مثلاً على فصل الديمقراطية وسيادة القانون. وقد ورد مبدأ الديمقراطية في ديباجته. أما المادة المتعلقة ب "التجانس"، فالمادة (٣) من النظام الأساسي للمجلس الأوروبي تشير صراحة إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفيما يلي نص الأحكام ذات الصلة بالنظام الأساسي للمجلس الأوروبي.

الديباجة:

” وإن يؤكد سعيه الدؤوب للقيم الروحية والأخلاقية التي تمثل التراث المشترك لشعوبها والمصدر الحقيقي للحرية الفردية والحرية السياسية وسيادة القانون، وهي مبادئ تشكل أساس الديمقراطية الحقيقية.”.

الفصل الأول – هدف المجلس الأوروبي

المادة ١:

يهدف المجلس الأوروبي الى تحقيق وحدة أكبر بين أعضائه لغرض صون وتحقيق المثل والمبادئ التي تجسد تراثهم المشترك وتعمل على تسهيل تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي.

المادة ٣:

يجب على كل عضو في المجلس الأوروبي أن يقبل مبادئ سيادة القانون، ويتمتع جميع الأشخاص الخاضعين لولايته بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن يتعاون بإخلاص وفعالية في تحقيق هدف المجلس على النحو المحدد في الفصل الأول.

ويتبع المجلس الأوروبي مفهوماً حقيقياً لسيادة القانون. إذ يعد سيادة القانون بوصفه ”مكون أساسي لأي مجتمع ديمقراطي”.

التطبيق

وعلى غرار المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فقد تم انتقاد آلية المجلس الأوروبي بوصفها غير فعالة نتيجة طابعها الراديكالي و"جدواها المشكوك فيه" في حماية حقوق الإنسان. وفي حالة حدوث انتهاكات جسيمة لمبادئ المادة (٣) من النظام الاساسي للمجلس الاوروبي، تفرض العقوبات وفقاً للمادة (٨).

المادة ٨:

يمكن تعليق عضوية أي عضو من أعضاء المجلس الأوروبي من حقه في التمثيل اذا ما انتهك المادة (٣) بشكل خطير، وبطلب من لجنة الوزراء الانسحاب بموجب المادة (٧). وإذا لم يمثل هذا العضو لهذا الطلب، يجوز للجنة ايقاف عضويته في المجلس اعتباراً من التاريخ الذي تقرره اللجنة.

لا تشير هذه المادة صراحة إلى الديمقراطية، سيما فيما يتعلق بالتعليق المحتمل للعضوية في حالة الانتهاك الخطير للمبادئ، في حين أن الديباجة تؤسس لصلة مباشرة بين الحقوق الأساسية وسيادة القانون والديمقراطية "الحقيقية".

وعلى غرار النظام المنصوص عليه في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فان الانتهاكات "الخطيرة" فقط هي التي تؤدي إلى تطبيق العقوبات. ويمكن استبعاد الدولة العضو موضع البحث من المجلس الأوروبي إذا لم تتابع طلب الخروج بمبادرة منها. ووفقاً للمادة (٢٠) (د) من النظام الاساسي للمجلس الاوروبي، فإن هذا القرار يتطلب أغلبية مزدوجة: ٣/٢ من الأصوات المدلى بها

وأغلبية بسيطة من الأعضاء الذين لهم حق في التصويت. ولذلك فإن متطلبات الأغلبية أقل بكثير مما هي عليه في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

الأمثلة:

اعتباراً من منتصف اذار من عام ٢٠١٦، تم استخدام هذا الإجراء مرتين فقط. فعندما حُكمت اليونان من قبل "العقيد"، هدد المجلس الأوروبي بطردها، ولكن اليونان انسحبت من المجلس الأوروبي قبل أن يدخل التهديد حيز التنفيذ. ثم استبعدت الجمعية البرلمانية للمجلس الاوروبي أعضاء روسيا الاتحادية بعد ضم جزيرة القرم وبفعل الدور الروسي في الصراع في أوكرانيا. اذ أدانت الجمعية التدخل العسكري الروسي عام ٢٠١٤ في أوكرانيا وصوتت من بين جملة امور اخرى لصالح وقف حق التصويت للوفد الروسي في الجمعية البرلمانية للمجلس الاوروبي من(١٠ /٤/٢٠١٤ فصاعداً. وقد اقتصر تعليق عضوية روسيا حتى الآن على أنشطة الجمعية البرلمانية للمجلس الاوروبي، ولا يؤثر ذلك على الوفد الروسي في الهيئة السياسية التشريعية الثانية التابعة للمجلس الاوروبي، وهي لجنة الوزراء. وفي٤ /٦/٢٠١٤، علقت روسيا تعاونها مع الجمعية البرلمانية للمجلس الاوروبي منذ أن حُرْم مندوبوها من حق التصويت في أعقاب النزاع الأوكراني. وفي٢٨/١/٢٠١٥، قررت الجمعية العامة تجديد تعليق حق التصويت لدى الوفد الروسي وحقه في التمثيل في الهيئات الرئيسية للجمعية. وبهذا، يفهم من ذلك بان هذه العقوبات تعد "تعبيراً واضحاً عن إدانة الانتهاكات المستمرة للجسيمة للقانون الدولي فيما يتعلق بأوكرانيا" من جانب روسيا الاتحادية. ويتبين من القرار المؤرخ في ٢٤/٦/٢٠١٥

بأن الوفد الروسي استمر بتعليق جميع الاتصالات الرسمية مع الجمعية حتى نهاية عام ٢٠١٥.

التقييم

تفهم عملية الاستبعاد المحدد لعضو في المجلس الاوروبي بانها تعبير عن ممارسة "التطهير الذاتي". وهذا الاستثناء في الظروف الصعبة يعكس ميزة تتمثل في أن المجلس الاوروبي يحافظ على مصداقيته. ومع ذلك، فإن الاستبعاد من العضوية في المنظمة له تأثير غير مرغوب فيه، ويفقد المجلس الاوروبي سلطة التأثير على مسار الدولة العضو "المتردة". ويدعو بعض المؤلفين إلى إدراج بند مماثل في معاهدة الاتحاد الاوروبي.

وبالنظر إلى الأهداف الأوسع نطاقا للاتحاد الأوروبي، فإن مهمة "قانون الاتحاد" تتمثل في ان الذي يتسم بصفة "فوق الوطني"، والآثار البعيدة المدى على مواطني الدولة العضو المعنية، فإن استبعاد دولة عضو من الاتحاد الأوروبي سيكون له آثاراً مباشرة أكثر خطورة على الدولة العضو المعنية ومواطنيها من استبعادها من المجلس الاوروبي. فضلاً عن ذلك فإنه يمكن أن يصل إلى استسلام "الدولة المتردة".

في نظام المجلس الاوروبي المتعلق بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ("ECTHR") هنالك إمكانية لإصدار "الحكم الاختياري". ويمكن فعل ذلك في الحالات التي تستقبل فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من

الطلبات تعود مرجعيتها الى السبب ذاته. وهو يعطي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إمكانية اختيار "حالة نموذجية" واحدة، وتقديم اقتراحات ملموسة إلى الدولة العضو بشأن كيفية معالجة المشكلة. ويحبذ بعض المؤلفين اتباع مثل هذا الإجراء أيضا سيما فيما يتعلق بمحكمة العدل الأوروبية. وكما ينص القانون حاليا، فإنه لا يحتوي على الانتهاكات المنصوص عليها في المواد (٢٥٨_٢٦٠) من معاهدة الاتحاد الأوروبي هذا الاحتمال. ويمكن لمحكمة العدل الأوروبية أن تذكر فقط بأن دولة عضو لم تف بالالتزامات المنصوص عليها بموجب المعاهدات (انظر صياغة المادة: ٢٦٠(١) من معاهدة: TFEU). سنرى في أدناه في الجزء الثالث، ما إذا كانت هناك خيارات يمكن أن تُمكن محكمة العدل الأوروبية من اتخاذ "فعل بناء" أكثر من مجرد "رد الفعل" في مناقشة حماية سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي.

٢ - المنظمات الدولية الإقليمية في الأمريكتين وأفريقيا

٢.١: المقدمة

بُنيت المنظمات الإقليمية في الأمريكتين على ثلاثة مبادئ أساسية هي: الحقوق الأساسية، وسيادة القانون، والديمقراطية. واحدى خصائصها الرئيسية تتمثل في مكافحة الحرمان. وخلال العقود الثلاثة الماضية، عملت الحكومات التي رسخت سيادتها بشكل كبير على اتخاذ التدابير لحماية الديمقراطية. وقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة سبب هذا التناقض. الأول هو أن الديمقراطية

تُصور على أنها "خير عالمي"، والآخر أن الحكومات تريد ضمان بأن يصبح هذا التطور من الصعوبة بمكان تغييره. وتهدف هذه الآلية إلى إعاقه عملية قلب الديمقراطية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ بأن احتمال قيام المنظمات الإقليمية بتوفير هذه الحماية يتزايد بما ينسجم مع درجة تعقيدها.

والغالبية العظمى من المنظمات الدولية الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا هي منظمات حكومية دولية. ومن ثم، يمكن للحكومة "المتردة" ممارسة حقها في نقض القرار، ومنع صدور القرار الذي تعده في غير صالحها. يعرقل حق النقض والمقترن بتعاريف وإجراءات غير واضحة، فضلاً عن درجة عالية من السلطة التقديرية فعالية، أي تدابير لحماية الديمقراطية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على حماية حقوق الإنسان.

٢-٢ نظرة عامة على بعض المنظمات الدولية الإقليمية في أمريكا اللاتينية

لقد وصفت الآليات القائمة الهادفة الى ضمان التجانس في المنظمات الدولية الإقليمية في أمريكا اللاتينية في دراسة شاملة (باللغة الإسبانية) من قبل كارلوس كلوسا وبليستينيا وأورتيز، وكذلك مساهمة كارلوس كلوسا عمل جماعي بشأن تطبيق قيم وقانون الاتحاد الأوروبي. ولذلك فان تقديم ملخص مكثف للنتائج التي توصلوا إليها يمكن ان تفي بالغرض في هذا السياق.

وتنص بعض الصكوك الدولية على عقوبات مثل المعاهدة المتعلقة بجماعة دول الأنديز (المادة ٤)، اتحاد اميركا الجنوبية(المادة ٤). وفي حالة السوق المشتركة

لبلدان اميركا الجنوبية، لا يشتمل بروتوكول أوشوايا على العقوبات. يسمح فقط بروتوكول مونتيفيديو (أوشوايا ٢) بتعليق حقوق العضوية (المادة: ٦)، وتقع سلطة طلب تلك العقوبات على عاتق "الحكومة الدستورية"، (المادتان ٤ و ٥) من بروتوكول (أوشوايا: ٢).

ومن السمات المشتركة بين جميع الآليات التي نوقشت في هذا القسم: أنها جميعاً توفر دوراً محورياً تؤديه الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة المعنية. وفي بعض المنظمات، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، فإن الدولة العضو المتأثرة فقط بإمكانها أن تثير آلية المراقبة.

٢-٣ منظمة الدول الأمريكية (OAS)

في عام ١٩٨٥، كرس بروتوكول (كارتاخينا دي إندياس) الالتزام بحماية وتوطيد الديمقراطية في منظمة الدول الأمريكية. وفي التسعينيات، تعززت هذه العملية عن طريق ترسيخ إمكانية عقد اجتماع للمجلس الدائم في حالة وجود أي تهديد للديمقراطية داخل أي دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية. لقد دخلت آلية العقوبات، التي قدمت في عام ١٩٩٢، حيز التنفيذ عام ١٩٩٧، وتنص على تعليق حقوق أي عضو خرجت حكومته الديمقراطية من السلطة بطريقة غير دستورية. وكان آخر صك يستخدم في هذا السياق الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠١.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ بأن عدداً كبيراً من المنظمات الإقليمية، كما هو في حالة الاتحاد الأوروبي، لم تكن لديها آليات للحماية مُدرجة في ميثاقها التأسيسي. وعلى النقيض من ذلك، غالباً ما تضاف في وقت لاحق بروتوكولات إضافية أو وثائق مماثلة. وأحد البروتوكولات التي أُضيفت إلى معاهدة السوق المشتركة لبلدان اميركا الجنوبية، أوشوايا ٢، المؤرخة في ٢٠/١٢/٢٠١١، أشارت الى الديمقراطية وسيادة القانون، ولكن لا بد من التصديق عليها. وثمة فرق آخر مثير للاهتمام بين منظمات أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي هو أنه على النقيض من الاتحاد الأوروبي، فإن جميع المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية لا تتضمن بنداً رسمياً يستبعد الدول غير الديمقراطية من العضوية.

وتتضمن العديد من معاهدات المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ترابط وثيق بين الديمقراطية وسيادة القانون. غير أن التعاريف في كثير من الأحيان يكتنفها الغموض. ويتضمن الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الموقع في ليمّا في ١١/٩/٢٠٠١ تعريفاً دقيقاً الى حد ما لمفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية.

المادة ٢ :

تعد الممارسة الفعالة للديمقراطية التمثيلية أساس سيادة القانون والنظم الدستورية للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. ويجري تعزيز الديمقراطية التمثيلية وتعميقها عن طريق المشاركة الدائمة والأخلاقية والمسؤولة للمواطنين ضمن الاطار القانوني الذي يتفق مع النظام الدستوري المعني.

المادة ٣:

تشمل العناصر الأساسية للديمقراطية التمثيلية، من بين جملة أمور أخرى: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والوصول إلى السلطة وممارستها وفقاً لسيادة القانون، وإجراء انتخابات دورية وحرّة ونزيهة تستند إلى الاقتراع السري والاقتراع العام كتعبير عن سيادة الشعب، والنظام التعددي للأحزاب والمنظمات السياسية، وفصل السلطات واستقلال هيئات الحكومة. وتنص أيضاً على آلية فرض العقوبات:

المادة ٢٠:

في حالة حدوث تغيير غير دستوري في النظام الدستوري يعرقل النظام الديمقراطي في دولة عضو بشكل خطير، يجوز لأي دولة عضو أو للأمين العام أن يطلب من المجلس الدائم الدعوة فوراً إلى إجراء تقييم جماعي للحالة، واتخاذ القرارات التي يراها مناسبة.

ويجوز للمجلس الدائم، ووفقاً للحالة الموجودة، أن يتخذ المبادرات الدبلوماسية اللازمة، بما في ذلك المساعي الحميدة، لتعزيز عملية إحياء الديمقراطية.

وإذا تكللت هذه المبادرات الدبلوماسية بالفشل، أو استدعت الضرورة الملحة لذلك، يجب أن يدعو المجلس الدائم إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة فوراً. وستعتمد الجمعية العامة القرارات التي تراها مناسبة، بما في ذلك القيام بمبادرات

دبلوماسية، وفقاً لميثاق المنظمة والقانون الدولي وطبقاً لأحكام هذا الميثاق الديمقراطي.

وستستمر خلال هذه العملية المبادرات الدبلوماسية اللازمة، بما في ذلك المساعي الحميدة، لتعزيز عملية إحياء الديمقراطية.

المادة ٢١:

عندما تحدد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بأن هناك تعطيل غير دستوري في النظام الديمقراطي للدولة العضو، وفشل المبادرات الدبلوماسية، تتخذ الدورة الاستثنائية قراراً بتعليق الدولة العضو من ممارسة حقها في المشاركة في منظمة الدول الأمريكية بتصويت إيجابي من ثلثي الدول الأعضاء وفقاً لميثاق منظمة الدول الأمريكية. ويدخل التعليق حيز التنفيذ فوراً.

وستستمر الدولة العضو التي تم تعليق عضويتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة، سيما التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

ورغم تعليق عضوية الدولة، ستواصل المنظمة في تقديم المبادرات الدبلوماسية لإحياء الديمقراطية في تلك الدولة.

ومن الناحية الإجرائية، من المثير للاهتمام أن نلاحظ بأنه على النقيض من الأنظمة الأخرى الموصوفة أعلاه، (أ) يمكن للأمين العام أن يبرر الإجراء، (ب) أن النصاب القانوني للتصويت (٣/٢) أقل بكثير مما هو عليه في المادة: (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي (الإجماع على الإخلال الجاد والمستمر والأغلبية المؤهلة

للعقوبات). وببدو أن كلا الحكّمين يعملان على تسهيل استخدام الآلية. ومن ناحية أخرى، لا يمكن استخدام تعليق العضوية إلا في حالة فشل المبادرات الدبلوماسية. لذلك فإنها تعد الوسيلة النهائية. لقد انتقدت هذه الاداة على نطاق واسع بسبب عدم فعاليتها وعدم استخدامها.

٢.٤ : الاستنتاجات

فيما يتعلق بتصنيف العقوبات، فان غالبية المنظمات تعتمد على فرض العقوبات الدبلوماسية وتعليق حقوق العضوية، في حين تسمح بعضها بفرض العقوبات اقتصادية. وتتمثل إحدى العناصر المشتركة المترتبة على اثاره آليات العقوبات في تمتع رؤساء الحكومات بمستوى عال من السلطة التقديرية. وهذا بالتأكيد يعد أحد أسباب الندرة، ان لم يكن الغياب الكامل سيما فيما يتعلق بهذه المسألة. وقد يقدم تفسيراً لماذا "التراجع الديمقراطي" غالباً ما يواجه برد فعل سلبي غير حاسم، مما يقلل من جودة وجدية تنفيذ القيم الأساسية.

٣- منظمة الوحدة الأفريقية (AUO)

بند التجانس

وتؤكد منظمة الوحدة الأفريقية، في قانونها التأسيسي، اهمية تمسكها بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وحتى في ديباجتها، يُعرب رؤساء الدول الأفريقية عن تصميمهم على "تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب، وتوطيد المؤسسات والثقافة الديمقراطية، وضمان الحكم الرشيد وسيادة القانون".

وتشير المادة: ٤ الفقرة (م) على "احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد"، وهي المبادئ التي تستند عليها منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي ٣٠/١/٢٠٠٧، عززت منظمة الوحدة الأفريقية التزامها بهذه المبادئ من خلال اعتماد "الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم"، الذي حُدث أهدافه في المادة (٢) من الميثاق:

١- تعزيز التزام كل دولة عضو بالقيم والمبادئ العالمية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،

٢- تعزيز وتحسين الالتزام بمبدأ سيادة القانون القائم على احترام وسمو النظام المؤسسي والدستوري في الترتيبات السياسية للدول الأطراف.

وتلتزم الدول الأطراف بتنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم وفقا لمبادئ احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون (المادة ٣)، من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم).

التنفيذ

وبموجب المادة ٢٣ من القانون التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فانه يجب على جمعية منظمة الوحدة الأفريقية ان تحدد العقوبات في حالة عدم احترام قرارات المنظمة وسياساتها. ولا تحتوي هذه المادة على مجموعة محددة من العقوبات، ولكنها تشير إلى أمثلة مثل "الحرمان من وسائل النقل والاتصالات مع

الدول الأخرى الأعضاء، وغير ذلك من التدابير ذات الطابع السياسي والاقتصادي التي تحددها الجمعية".

وتخول المادة(٤٦) من القانون التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تحديد "التدابير المناسبة في حالة انتهاك القانون التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية". وبموجب المادة(٥٢) من البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الأفريقية وحقوق الإنسان، فإن عدم احترام الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا لحقوق الإنسان يمكن أن يؤدي إلى فرض العقوبات. ويجوز بعد تقديم طلب من أحد الطرفين، للمحكمة الافريقية لحقوق الإنسان أن تحيل الطرف المنتهك إلى الجمعية التي ربما تقوم بدورها في فرض العقوبات. لم يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ حتى الان.

ومن المتوقع تعليق عضوية الأعضاء في حالة وصول الحكومات إلى السلطة "بوسائل غير دستورية"(المادة: ٣٠ من القانون التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية: CAOAU). لقد علقت منظمة الوحدة الأفريقية بالفعل عضوية أعضاء عدة نتيجة الانقلاب العسكري. وفي الحالات التي استخدمت فيها الحكومات الشرعية السابقة، تحت مظلة الشرعية الرسمية، وسائل مشكوك فيها لإطالة مدة بقائها في السلطة، كانت منظمة الوحدة الأفريقية غير فاعلة إلى حد كبير. وكما هو الحال مع أنظمة أمريكا اللاتينية، نلاحظ نلاحظ بأن الاتحاد لا يعاقب الحكومات الشرعية عندما تشترك في أنشطة مشروعة تتعارض مع المبادئ الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية.

إلى جانب التنفيذ "الصعب" للتدابير مثل تعليق عضوية الأعضاء، تنص منظمة الوحدة الأفريقية أيضا على الامتثال "الناعم" واجراءات المراقبة . وفي عام ٢٠٠٢، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: NEPAD) التي تلزم الدول الأطراف بتعزيز وتعميق الحكم الديمقراطي(المادة ٣٦). ولتحقيق هذا الغرض، فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تضع، من بين جملة أمور اخرى، الآلية الأفريقية للتقييم تستند إلى الانضمام الاختياري. تهدف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى تطبيق الالتزام الصارم بموقف الاتحاد الأفريقي حول التغييرات غير الدستورية للحكومة، والقرارات الاخرى التي تتخذها المنظمة الافريقية بهدف تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسلام والامن. وهنا نجد آلية مثيرة للاهتمام تدافع عن الوضع الراهن، وعن سيادة الدول الأعضاء التي تتعارض مع أهداف المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

ثلاثة من الأهداف المركزية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتماثل مع القيم التي تحميها المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي هي الديمقراطية وسيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية. تؤدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عملية التقييم على أساس التشريعات المتفق عليها بصورة متبادلة ومعايير الديمقراطية، فضلا عن الحكم السياسي والاقتصادي والتعاوني. فضلاً عن ذلك، تلزم المادة(٤٩) من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الدول

الأطراف بتقديم تقرير كل سنتين عن التشريع أو التدابير الأخرى التي تم اتخاذها ذات الصلة من أجل تطبيق مبادئ الميثاق والتزاماته.

التجربة

لقد بدأت التجربة العملية لبد تعليق العضوية في أوائل عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، ظلت منظمة الوحدة الأفريقية فاعلة بشكل كبير. وقد أثرت عقوباتها على الإجراءات المماثلة التي اتخذتها المنظمات الأفريقية الإقليمية.

التقييم

تُماثل المبادئ والقيم التي تدافع عنها منظمة الوحدة الأفريقية من حيث جوهرها إلى حد كبير مع المبادئ والقيم التي تدافع عنها معاهدة الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بآليات التنفيذ، يمكن أن يشكل إعداد التقارير والتقييم أساساً للمناقشة بشأن الآليات "الناعمة" البديلة في الاتحاد الأوروبي (انظر الجزء الثالث في أدناه). ومن ناحية أخرى، فإن هذه الآليات يتم اثارتها إلى حد كبير من الحكومات ذات العلاقة، وليس من قبل المؤسسات المستقلة فوق الوطنية، التي تحد من نطاقها مقارنة مع المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. يفسر هذا الاختلاف أيضاً العيوب الإجرائية والاعتبارات السياسية التي تهيمن عليها بشكل كبير عملية فرض العقوبات التي رصدها بعض المراقبين.

٤ - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

في عام ٢٠٠١، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بروتوكولا بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد.

يعد البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد محاولة لتعزيز الأمن الانساني والمؤسسات والممارسات السياسية، ومعايير حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والسياسات الاجتماعية الاقتصادية في الدول الأعضاء. وتنص المادة (٤٥) على العقوبات. وأكثر التدابير شدة هي تعليق عضوية الدولة العضو المعنية في جميع هيئات صنع القرار التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويمكن اثاره "النهاية المفاجئة للديمقراطية" أو الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية في الدولة العضو. وتشكل العلاقة بين هذه الأحكام والشروط الدستورية لبعض الدول الأعضاء بمثابة اشكالية، نظرا لعدم وجود خاصية فوق الوطنية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية (SADC)

تقدم بعض الحالات أمثلة محزنة إلى حد ما لعدم احترام سيادة القانون. وأحد هذه الامثلة تتعلق بمحكمة جماعة الجنوب الأفريقي للتنمية. وتضمن مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية صراحة حقوق الإنسان وسيادة القانون في ديباجتها وأقسامها المتعلقة بالمبادئ (المادة: ٤ من ميثاق مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية). تلزم المادة(٦) من ميثاق جماعة الجنوب الأفريقي للتنمية، شأنه في ذلك

شأن المادة: ٤ (٣) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، تلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير لتعزيز عملية انجاز تلك المبادئ والامتناع عن اتخاذ التدابير التي يمكن ان تعرضها للخطر. تخول المادة(٣٣) من ميثاق مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية تطبيق العقوبات على الدول الأعضاء التي تفشل في الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية أو التي تنفذ سياسات تقوض أهدافها.

ومما يؤسف له ، ثُبَّت بان هذه الأحكام حبر على ورق عندما أصدرت المحكمة مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية حكما في قضية تتعلق بالإصلاح الزراعي في زمبابوي. وقد انتهت المحكمة منذ ذلك الحين، نتيجة تأثير نظام موغابي الذي تم تعليق عضويته. ولم تتدخل مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية ضد هذا النظام ، على الرغم من عدم الاحترام الواضح لحكم المحكمة. لذلك ، فإننا نواجه فشل واضح في ضمان سيادة القانون، على الأقل وفقا للفهم الأوروبي التقليدي في شكله الاساسي. ويُرجع بعض المؤلفين هذا الفشل إلى الطابع التاريخي لمجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية بوصفها مجموعة تقوم على التعاون الودي، وفي السياق الافريقي، يُفهم التقاضي في بعض الأحيان بوصفه وسيلة غريبة لحل النزاعات، مما يؤدي في النهاية إلى توقف في العلاقات. ويرى آخرون بان ذلك صراع بين قوى الاستعمار السابق وقوى ما بعد الاستعمار التي تهيمن على الجنوب الأفريقي. ويتمسك رأي ثالث بفشل المحكمة في محاكاة هيئة قضائية على غرار الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتعارض مع رغبة الدول الأعضاء في مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية في "الحفاظ على المؤسسات التي ترسخ للسيادة. ومهما كانت

الاسباب، فإن قضية محكمة مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية تعد مثلاً واضحاً بان وجود آليات للعقوبات فقط ليس كافياً لضمان حماية فعالة لسيادة القانون.

٣ - المنظمات الدولية العالمية

١ - الأمم المتحدة

لقد التزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ "بحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية بشكل فاعل".

تتمثل إحدى خصائص منظومة الأمم المتحدة بأنها تعتمد على تدابير القوة في حالة وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين (الفصل السابع). وهذه التدابير خاصة بالأمم المتحدة، ولذلك فهي لا تتعلق بالبحث الذي يركز على المنظومة التي تأسست بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي.

توجد أحكام ذات علاقة أكثر لأغراض البحث المقدم في الجزء الأول من ميثاق الأمم المتحدة. ووفقاً للمادة (٥) من الميثاق، يجوز للجمعية العامة أن تعلق عضوية العضو الذي تعرض ضده إجراءات التطبيق الوقائي، بناءً على توصية من مجلس الأمن. والفكرة الكامنة وراء هذا الحكم هي تأديب الدولة العضو التي تهدد أو تنتهك السلم والأمن الدوليين، أو التي ارتكبت عملاً من أعمال العدوان بصورة مباشرة. ويعد كلسن (*Kelsen*) العقوبة المفروضة أكثر قيمة من الاستبعاد. فقد كان دورها العملي محدوداً بسبب المتطلبات الإجرائية الصارمة.

كما هو الحال مع المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فان العناصر الأساسية واضحة فقط المعنى الخفي مشكوكاً فيه. على غرار الإجراء في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فإن ذلك يتطلب الاجماع في مجلس الأمن. ويتعين على الجمعية العامة أن تصوت بأغلبية الثلثين. كان القصد من العتبة الإجرائية العالية هو أن تعكس جدية الإجراء، ولكن من الناحية العملية ثبت بأن الحاجة إلى ان يمرر القرار عبر مجلس الأمن مرتين تجعل تطبيق شرط تعليق العضوية قريباً من المستحيل. وحتى عام ٢٠٠٣، لم يتم تعليق عضوية أي دولة عضو على هذا الأساس. وبدلاً من ذلك، اختارت الأمم المتحدة نهجاً أكثر براغماتية. ورفضت وثائق تفويض الأعضاء. وقد منعوا فعلياً من أي مشاركة في أنشطة الجمعية العامة دون الحاجة إلى تطبيق الإجراء الضروري الوارد في المادة (٥) من ميثاق الأمم المتحدة.

تنص المادة (٦) من ميثاق الأمم المتحدة، خلافاً للأحكام الواردة في معاهدة الاتحاد الاوروبي، على إمكانية طرد عضو من أعضاء الأمم المتحدة. يتطلب طرد أحد أعضاء الأمم المتحدة "انتهاكاً دائماً" للمبادئ الواردة في الميثاق. وتختص الجمعية العامة بالطرد وتتصرف بناءً على توصية من مجلس الأمن. وينبغي وضع عملية الطرد في سياق منظومة الأمم المتحدة النموذجية. ووفقاً لهذا النظام، يمكن لمجلس الأمن أن يقرر إجراءات التنفيذ بموجب الفصل السادس من الميثاق بهدف صيانة السلم والأمن الدوليين. لقد تبين بأن الاجراء الأخير يمثل الأداة الأكثر ملاءمة لضمان احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الامور المتنازع عليها، فيما إذا كانت عملية الطرد تساعد على تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة. فمن ناحية، قد تؤدي عملية الطرد إلى حالة يمكن فيها التغلب على أزمة إجرائية، وتمثل ردعاً لاحتمالية العضو "المتمرد". ومن ناحية أخرى، فإن هناك مجموعة من أوجه القصور الخطيرة: فالدولة "المتمردة" لم يعد من الممكن تأديبها، كما أن الطرد يتناقض مع هدف الأمم المتحدة المتمثل في تحقيق العضوية العالمية. كلسن لا تعد الطرد أداة مناسبة سيما إذا أدت الى تخلص العضو من التزاماته. ومن المشكوك فيه أن تكون عملية طرد العضو من منظمة هدفها صون السلام تمثل عقاباً كافياً على الإطلاق. وبالتأكيد هذه ليست المسألة، فإذا ما تخلص العضو من الالتزامات التي خرقها نتيجة الطرد، ومن ثم تُظهر بانه يعتبر هذه الالتزامات عبء غير مرغوب فيه عليه. اود ان أذكر تقييم تامس (Kelsen) الذي يقول بان عضوية الأمم المتحدة من دون الاحترام لمبادئها التأسيسية سوف تقوض في نهاية المطاف مصداقية الأمم المتحدة بحد ذاتها وتجعلها عديمة الفائدة. لذلك ينبغي ألا يُستخدم الطرد إلا كحل أخير.

ولأغراض البحث المقدم، ليس هنالك حاجة للبحث في تفاصيل المناقشات حول فائدة المادة (٦) من ميثاق الأمم المتحدة. وبمجرد إلقاء نظره على صياغته يتبين الاتي: (أ) المصطلحات المستخدمة المتمثلة في "تنتهك باستمرار" و "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة" (دون تحديد أي منها)، و (ب) المتطلبات الإجرائية "عدم استخدام حق النقض من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الأمن واغلبية الثلثين في الجمعية العامة" تجعل عملية طرد العضو مستحيلاً، على الرغم من حالات

الانتهاك المستمر. بدلا من ذلك، تستخدم الأمم المتحدة صلاحياتها بموجب الفصل السابع، وعموماً، لم تثبت أحكام الطرد فعاليتها.

لقد تم معاقبة زمبابوى في اطار الكمنولث. واثبتت عملية الطرد بأن مثل هذه العقوبة لا تعمل على تحسين حالة الدولة العضو ذات العلاقة. اذ تؤدي إلى انعدام عملية الرصد في الدولة "المتردة"، لا بل يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة. في نهاية المطاف، من غير المحتمل تطبيق بند الطرد، مما يؤدي إلى انعدام الجانب القانوني؛ لأن الممارسة المتعلقة بالدول الأعضاء غير الممتثلة قد اتبعت نهجاً أكثر براغماتية.

٢ - دول الكومنولث

سأختتم هذا الفصل من خلال التقصي الموجز عن ممارسة دول الكومنولث سيما فيما يتعلق بانسجام أعضائها وآليات التنفيذ(التعليق أو الاستبعاد). دول الكومنولث ليست منظمة دولية بالمعنى التقليدي، وإنما هي رابطة طوعية للدول تضم (٥٤) دولة نامية ومتقدمة وتتنوع على ست قارات. يؤكد ميثاق الكومنولث على سيادة أعضاء الكمنولث، ويتحملون المسؤولية عن سياساتهم. يتمثل هدفها في التأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح جميع أعضائها من خلال السعي الى تطبيق المبادئ والقيم المشتركة عن طريق التشاور والتعاون.

رغم الاختلافات الجوهرية مع الاتحاد الأوروبي، التي تعد منظمة أكثر تماسكاً، فإن سلوك الكمنولث يمكن ان يقدم بعض الرؤى حول عواقب تعليق عضوية العضو المتمثلة في خرق "بنود التجانس" المذكورة.

بنود التجانس

أكد رؤساء حكومات دول الكومنولث في اجتماع هراري عام ١٩٩١، التزام الدول الأعضاء بحماية وتعزيز "القيم السياسية الأساسية للكومنولث":

• "الديمقراطية، والعمليات الديمقراطية والمؤسسات التي تعكس الظروف الوطنية، وسيادة القانون واستقلال القضاء، وحكومة عادلة ونزيهة"،

• حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك المساواة في الحقوق والفرص لجميع المواطنين بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة أو المعتقد السياسي،

• المساواة بين المرأة والرجل، حتى تتمكن من ممارسة حقوقها الكاملة والمتساوية،

وفي ميثاق عام ٢٠١٣، تم التأكيد على هذا الالتزام، بالإشارة إلى سيادة القانون بوصفها عنصراً أساسياً للتقدم والازدهار لجميع الاعضاء. وتضمن عملية الفصل الفعال بين السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية "سيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية والالتزام بالحكم الرشيد". وتعد سيادة القانون الية حماية أساسية للشعب وضمان لتقييد ومساءلة الحكومة. وينصب التركيز بشكل خاص على القضاء المستقل والنزيه. فضلاً عن ذلك، تؤدي سيادة القانون دوراً حاسماً في تعزيز الحكم الرشيد.

يمائل مضمون تلك القيم إلى حد بعيد مع القيم التي يستند عليها الاتحاد الأوروبي، وفقا للمادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وفي الوقت نفسه، ينص إعلان هراري صراحة على أن تلك القيم "سياسية" بشكل أساسي، وتثير التساؤل حول قيمتها القانونية. مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية دول الكومنولث بوصفها رابطة "فضفاضة" من الدول التي ليس لها خاصية "فوق الوطنية"، وهذا البيان لا يمثل مفاجأة حقيقية. وفي الوقت نفسه، وكما سنرى في الفصل الآتي، تمثل واحدة من الآليات الدولية القليلة التي اكتسبت تجربة في آليات تطبيق شروط التجانس.

آلية التنفيذ

في عام ١٩٩٥، اعتمد رؤساء حكومات دول الكومنولث برنامج عمل "ميل بروك (Millbrook)" للكومنولث بشأن إعلان هراري من أجل "الوفاء بشكل فاعل بالالتزامات الواردة في إعلان الكومنولث في هراري". ومن أجل مراقبة احترام تلك القيم، أنشأ برنامج عمل "ميل بروك" للكومنولث، من بين جملة أمور أخرى، مجموعة عمل وزارية "للتعامل مع الانتهاكات المستمرة أو الخطيرة للمبادئ المشتركة لدول الكومنولث". ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ بأن متطلباتها الجوهرية تشبه أيضا المتطلبات الواردة في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، على سبيل المثال "الانتهاكات المستمرة أو الخطيرة".

يتألف الفريق(مجموعة العمل الوزارية) من وزراء الخارجية الذين يقومون بتقييم التعدي على القيم السياسية في الدول الأعضاء في الكومنولث، ويقدمون

التوصيات باتخاذ الاجراءات وفقاً لذلك. وتتمثل مهمتها في تقييم طبيعة التجاوزات والتوصية باتخاذ التدابير للعمل الجماعي لدول الكومنولث بهدف توطيد الديمقراطية والحكم الدستوري. ولتحقيق هذا الغرض، يمكن للمجموعة ان تقوم بتعليق عضوية بلد ما، أو حتى التوصية بطرده من الكومنولث.

ممارسة التعليق أو الطرد

في المدة بين عامي (١٩٩٥) و (٢٠٠٠) ، علق الكومنولث عضوية كل من نيجيريا وفيجي وباكستان من الحصول على منافع العضوية الكاملة، إما عقب الانقلابات العسكرية، أو نتيجة الانتهاكات الخطيرة للمبادئ الأساسية للرابطة. وتجدر الإشارة بان مجموعة العمل الوزارية للكومنولث اوقفت الدول الاعضاء ثماني مرات منذ تأسيسها. وعادت جميع البلدان المعلقة عضويتها(باستثناء زمبابوي، التي اختارت مغادرة الكومنولث في كانون الأول/ ٢٠٠٣ ، بعد بيان اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث بشأن زمبابوي) إلى العضوية الكاملة بعد عملية احياء الديمقراطية فيها. لقد انسحبت حكومة غامبيا من الكومنولث في ٣ / ١٠ / ٢٠١٣.

ويولي الكومنولث اهتماماً خاصاً للوقاية والردع الناجحين. ومن ثم تقييم عمل مجموعة العمل الوزارية للكومنولث بصورة إيجابية. والواقع أن سلطتها في تعليق عضوية حكومات الأعضاء تتجاوز خبرة المنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

لقد تم فرض العقوبة على زمبابوي فى اطار الكمنولث. ولقد تبين بأن فرض العقوبة لا يؤدي الى تحسين حالة الدولة العضو ذات العلاقة. بل تؤدي إلى انعدام كامل لعملية المراقبة في الدولة "المتردة" ويمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة.

التقييم والدروس المستفادة

عند مقارنة حالة الكمنولث مع المجلس الاوروبي، فانه من اللافت للنظر اتبعت زمبابوي نهجاً مماثلاً لليونان في الثمانينيات عندما قررت الخروج من المجلس الاوروبي بدلاً من استبعادها(انظر أعلاه في هذا الجزء). ومن ناحية أخرى، تُبين هذه التجربة بأن وجود آلية لفرض العقوبة تعد عملية ناجحة نسبياً في معظم القضايا. وعند مواجه حالات "التمرد" الصعبة مثل اليونان في ظل الكولونيل، وزمبابوي في عهد الرئيس موغابي، فان هذه الآليات الدولية تصل الى نهايتها القصوى.

الاستنتاجات

يعد مفهوم سيادة القانون مفهوماً جوهرياً في معظم الانظمة الدولية الإقليمية. ويُفهم من ذلك إما انها شرط مسبق أو عنصر ضروري للديمقراطية الحقيقية وحماية حقوق الإنسان. وتؤدي المنظمات الدولية الإقليمية دوراً مهماً في تحديد الديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتها.

يؤكد عرضنا الموجز للنتائج التي توصلت إليها لجنة البندقية بأن الأحكام القانونية المتعلقة بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تتسم بالعمومية ولا تحتوي على تعريفات مفصلة.

العنصر المشترك بين البنود التي تنص على حماية القيم الأساسية في المنظمات الدولية سيما في أمريكا اللاتينية والمنظمات الأوروبية هو السلطة التقديرية في عملية تطبيقها. فضلاً عن ذلك يمكن التمييز بين أهداف هذه البنود: فبينما في أمريكا اللاتينية والسياقات الأفريقية، فإن هذه المبادئ توجه إلى حد كبير (إن لم تكن موجهة حصراً) إلى الداخل، وتحديدًا نحو الحكومة "غير الدستورية"، فإنه في المجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي بإمكانهم العمل ضد الحكومة. واستناداً إلى تجاربها التاريخية، تشير آليات أمريكا اللاتينية والآليات الأفريقية ذات الصلة إلى حالات مماثلة للانقلاب. وحتى في الحالات التي تحدث فيها التدخلات، يمكن ملاحظة التحيز الهيكلي لصالح من يتولى المنصب في الصراع.

على النقيض من ذلك، فإن الآليات الأوروبية القائمة على التجربة الأوروبية المحددة في القرن العشرين (انظر الثاني أعلاه) تركز بدلا من ذلك على انتهاكات القيم الأساسية من الحكومة الرسمية "الشرعية" بحد ذاتها، ومن ثم تحاول تأمين الحكومة "من أجل الشعب" ضد الحكومة الدستورية بشكل رسمي.

وفيما يتعلق بالتجربة العملية في آليات التطبيق، فإن هذا الفصل أظهر بأن الممارسة نادرة إلى حد ما. ففي آلية التعاون "الفضفاضة" نسبياً مثل الكومنولث، فإن تجربة تعليق العضوية هي الأكثر انتشاراً. ويمكن ارجاع ذلك إلى طبيعة

الرابطة. ومما يعد أقل خطورة، هو ما يترتب على ذلك من عواقب على الدولة العضو التي تعاني من تعليق العضوية. في نهاية المطاف، ويمكن فهم هذا الاستنتاج على أنه تعبير عن جانب معين لآليات التطبيق ضد الأعضاء المتمردين في المنظمة الدولية بالمعنى الواسع وغير الفني. وفيما يتعلق بالاستنتاج الذي تم التوصل إليه في الاتحاد الأوروبي، من الواضح، من ناحية أخرى، تدعو درجة الاندماج العالية إلى اتباع نهج حفيف نوعاً ما.

واستناداً إلى التجربة في النظم الاتحادية، يمكن ان ندحض على نحو معقول " التغذية العكسية السلبية غير المبررة" المتعلقة بنقص النشاط المزعوم للاتحاد الأوروبي سيما فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها حكم القانون في الدول الأعضاء. وهذا اللوم غير المبرر وغير المتناسب لمؤسسات الاتحاد الأوروبي يضيف بشكل غير ضروري ، إلى ما وصفه أحد المؤلفين بحق بأنه "سرد غير عادل وغير دقيق للشلل المؤسسي، والفشل السياسي والسياسة الواقعية التشاؤمية". في الختام، يفضل وضع فقط خطابات السيادة الوستفالية وايقاد "الشكوكية الأوروبية" بدلاً من السماح لخطاب مفتوح وعقلاني حول حماية القيم الأساسية التي تأخذ في الاعتبار الإطار القانوني والتاريخي والمؤسسي والسياسي التي يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحترمها.

التعليقات الختامية: الفصل الثاني

- 51- Jürgen Habermas, *The Lure of Technocracy* (2015) at IX s.
- 52- http://www.coe.int/t/dgal/dit/ilcd/archives/selection/churchill/zurichspeech_en.asp
- 53- Thomas Giegerich, *Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum ‚Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT-EUROPARECHT–MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG*, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015).
- 54- [Antonio Arroyo Gil](http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html), *Lealtad federal y coerción federal*, *El Pais* (10 September 2014) http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html.
- 55- Christopher May, *The Rule of Law, The Common Sense of Global Politics* (2014) at 162ss.
- 56- Utz Schliesky, *Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes*, XII *Handbuch des Staatsrechts der Bundesrepublik Deutschland*, 847-877 (3d ed. 2014) at 861.
- 57- [Antonio Arroyo Gil](http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html) in *El Pais* of 10 September 2014: http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html.
- 58- Roland Bieber & Francesco Maiani, *Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora’s Toolbox?* 51 *CMLR* 1057-1092 (2014) at 1061 with examples; see also Antonio Arroyo Gil, *Lealtad federal y coerción federal*, *EL PAIS* (10 September 2014) http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html.
- 59- For more details see Carlos Closa, *The Protection of Democracy in Regional and International Organizations*, in *The Enforcement of EU Law and Values: Ensuring Member States’ Compliance*, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming).
- 60- Jürgen Habermas, *The Lure of Technocracy* (2015) at IX speaks about ‘unfavourable circumstances’.
- 61- Christiaan Timmermans, *How to Define the European Union*, in *DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN*, 81-90 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016) at 88.
- 62- Christiaan Timmermans, *How to Define the European Union*, in *Democracy and Rule of Law in the European Union, Essays in Honour of Jaap W. de Zwaan*, 81-90 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016) at 86.
- 63- Johanne Poirier & Cheryl Saunders, *Comparing Intergovernmental Relations in Federal Systems: An Introduction*, in *Intergovernmental Relations in Federal Systems: Comparative Structures and Dynamics* (Johanne Poirier et al. eds., 2015) at 3.
- 64- Ulrich Everling, *The European Union as a Federal Association of States and Citizens*, in *PRINCIPLES OF EUROPEAN CONSTITUTIONAL LAW*, 701-34 (Armin von Bogdandy ed., 2d ed., 2009) at 734.
- 65- Joseph H.H. Weiler, *The Transformation of Europe*, *Yale L. J.* (1991) at 2407.
- 66- See below, Third Part.
- 67- See below, Third Part.
- 68- Giuseppe Martinico & Anna Margherita Russo, *Is the European Union a Militant Democracy? The Perspective of the Court of Justice in Zambrano and Kadi*, 21 *European Pub. L.* 659-78 at 677s.
- 69- Karl Loewenstein, *Militant Democracy and Fundamental Rights*, I, 31 *AM. POL. SCI. REV.* 417-32 (1937) at 418; see also Giuseppe Martinico & Anna Margherita

- Russo, Is the European Union a Militant Democracy? The Perspective of the Court of Justice in Zambrano and Kadi, 21 EUROPEAN PUB. L. 659-78. (2015) at 659.
- 70- See Jan-Werner Müller, Militant Democracy, in THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW, (Michel Rosenfeld & András Sajó, eds., 2012) at 1253.
- 71- Daniel Volp, Parteiverbot und wehrhafte Demokratie, NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT 459-64 (2016) at 464.
- 72- See Jan-Werner Müller, Militant Democracy, in THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW, (Michel Rosenfeld & András Sajó, eds., 2012) at 1255.
- 73- Joahim Lampe & Sigrid Hegmann, MÜNCHENER KOMMENTAR ZUM STGB [Munich Commentary of the Criminal Code], (2d ed. 2012), at preliminary remarks, para. 2.
- 74- Kurt Sontheimer, Von Weimar zu Hitler: Das Jahrhundert des Faschismus, DER SPIEGEL No. 33/1999, 63-73
<http://magazin.spiegel.de/EpubDelivery/spiegel/pdf/14225447>.
- 75- Werner Heun, The Constitution of Germany: A Contextual Analysis (2011) at 19.
- 76- Joahim Lampe & Sigrid Hegmann, MÜNCHENER KOMMENTAR ZUM STGB [Munich Commentary of the Criminal Code], (2d ed. 2012) at preliminary remarks, para. 5.
- 77- Jan Komárek, Waiting for the Existential Revolution in Europe, 12 INT'L J. CONST. L. 190-212 (2014) at 194 with further references; Werner Heun, THE CONSTITUTION OF GERMANY: A CONTEXTUAL ANALYSIS (2011) at 18.
- 78- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, XII Handbuch des Staatsrechts der Bundesrepublik Deutschland, 847-77 (3d ed. 2014) at 851.
- 79- Jean-Claude Juncker, President of the European Commission, State of the Union 2015 Address (9 September 2015) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-5614_en.htm.
- 80- Alfonso Mattera, L'Europe est née à Auschwitz. Mémoire et engagement pour ouvrir la voie de l'espérance vers un nouvel Humanisme, REVUE DU MARCHÉ COMMUN ET DE L'UNION EUROPEENNE 637-46 (2004).
- 81- See Nobel Prize winning economist Jean Tirole in an interview given to the EUI Times: Olivia Arigho-Stiles, Europe Under a Common Roof, EUI TIMES (17 June 2015) <https://times.eui.eu/europe-under-a-common-roof.html>.
- 82- "Lo que a partir de ahí empieza es lo más importante: la educación de un pueblo cuya tentación crónica fue siempre la facilidad engañosa de la formulas dictatoriales o revolucionarias y que, si en algún momento pudiera desanimarse de la democracia, sería porque la hubiese recibió con el mismo talante mesiánico con que antes acogió a los 'salvadores de la patria' o las 'revoluciones liberadoras': coma a la panacea que va a dárnoslo todo, sin que tengamos que tomarnos otra molestia que aplaudir". José María García Escudero & María Asunción García Martínez, LA CONSTITUCIÓN DÍA A DÍA, LOS GRANDES TEMAS DE LA CONSTITUCIÓN DE 1978 EN EL DEBATE PARLAMENTARIO (1998) AT 204-05.
- 83- Sandra Day O'Connor, The Rule of Law and Civic Education: Foreword, 67 SMU L. REV. 693-835 (2014) at 695.
- 84- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, XII Handbuch des Staatsrechts der Bundesrepublik Deutschland, 847-877 (3d ed. 2014) at 876.
- 85- Sandra Day O'Connor, The Rule of Law and Civic Education: Foreword, 67 SMU L. Rev. 693-835 (2014) at 695.

- 86- Christiaan Timmermans, How to Define the European Union, in DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN, 81-90 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016) at 85s quoting inter alia Habermas.
- 87- Very instructive: Robert Menasse, Der europäische Landbote (2012) at 42.
- ٨٨- للحصول على وصف أكثر فلسفية من الطريق الذي نحن فيه ('Istopia') إلى المكان الذي نريد أن نكون فيه ('Eutopia') والذي، بحسب المؤلفين، يؤدي من خلال (Knowtopia) وفقاً لي، فإن (Learntopia) سيكون المصطلح الأفضل.
- See: Philip Allott, Eutopia: New Philosophy and New Law for a Troubled World (2016) at 289.
- 89- Paolo Cossarini & Roberto García Alonso, El papel de las emociones en la teoría democrática. Desafíos para un uso público de la razón en tiempos de populismo, REVISTA DE ESTUDIOS POLÍTICOS, 291-315 (2015) at 291.
- 90- Paolo Cossarini & Roberto García Alonso, El papel de las emociones en la teoría democrática. Desafíos para un uso público de la razón en tiempos de populismo, Revista de Estudios Políticos, 291-315 (2015) at 311.
- 91- Karl Loewenstein, Militant Democracy and Fundamental Rights, I, 31 Am. Pol. Sci. Rev. 417-432 (1937) at 418.
- 92- See for instance, Jan-Werner Müller, Militant Democracy, in THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW, (Michel Rosenfeld & András Sajó, eds., 2012).
- 93- Jan-Werner Müller, Should the EU Protect Democracy and the Rule of Law Inside Member States?, 21 European L. J. 141-60 (2015) at 145s.
- 94- Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Verfassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum „Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT-EUROPARECHT-MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 500.
- 95- Wojciech Sadurski, Constitutional Review in Europe and in the United States: Influences, Paradoxes, and Convergence, in The American Exceptionalism Revisited, 79-107 (Marcello Fantoni & Leonardo Morlino, eds., 2015) at 83s & 98.
- 96- See below point 6.2 in this Part.
- ٩٧- وفقاً للمادة (٣٤) من الدستور البرازيلي، يحق للدولة الاتحادية التدخل في الولايات أو في المقاطعات الاتحادية من أجل إنفاذ القانون الاتحادي وضمان الامتثال للمبادئ الدستورية للجمهورية، والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- http://www.stf.jus.br/repositorio/cms/portalStfInternacional/portalStfSobreCorte_en_us/anexo/constituicao_ingles_3ed2010.pdf.
- وفقاً لدستور البرازيل، فإن سلطة إصدار وتنفيذ التدخل الفيدرالي منوطة برئيس الجمهورية.
- http://www.stf.jus.br/repositorio/cms/portalStfInternacional/portalStfSobreCorte_en_us/anexo/constituicao_ingles_3ed2010.pdf.
- و لا يمكن للرئيس أن يعمل إلا بناءً على طلب المؤسسة التي تدعي أن سلطاتها المخولة قد تم التعدي عليها.
- ٩٨- بموجب دستور جمهورية الهند، يمكن للرئيس (الاتحادي) تولي سلطات أي حاكم أي ولاية سيما إذا "أخفقت في الامتثال أو تنفيذ أي توجيهات في ممارسة السلطة التنفيذية لـ الاتحاد بموجب أي من أحكام هذا الدستور" (المادتان ٣٥٦ و ٣٦٥ من دستور عام ١٩٤٩).
- http://india.gov.in/sites/upload_files/npi/files/coi_part_full.pdf
- 99- European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2016)001-e, Opinion on amendments to the Act of 25 June 2015 on the Constitutional Tribunal of Poland, adopted by the Venice Commission at its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016) at para. 101, fn. 25 and para.

- 135, fn. 33; both referring to the landmark case *Marbury v. Madison*, 5 U.S. 137 (1803) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)001-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)001-e)
- 100- U.S. Const. art. VI; see also https://www.law.cornell.edu/wex/supremacy_clause.
- 101- Eduardo Virgala Foruria, La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución, *REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL* 55-110 (2005) at 60.
- 102- Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum ,Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, *HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT EUROPARECHT– MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG*, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 500
- 103- Akhil Reed Amar, *America's Unwritten Constitution: The Precedents and Principles We Live By* (2012) at 30 with reference to *Washington v. US*, 460 US 536, 547 (1983).
- 104- Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, *HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG*, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 500.
- 105- Harold H. Bruff, *UNTRODDEN GROUND: HOW PRESIDENTS INTERPRET THE CONSTITUTION* (2015) at 18ss.
- 106- Harold H. Bruff, *UNTRODDEN GROUND: HOW PRESIDENTS INTERPRET THE CONSTITUTION* (2015) at 3 & 457.
- 107- 10 U.S. Code § 12406 - National Guard in Federal service: call:
"الرئيس غير قادر مع القوات النظامية على تنفيذ قوانين الولايات المتحدة؛ يجوز للرئيس استدعاء أعضاء الوحدات الاتحادية ووحدات الحرس الوطني لأي ولاية بالأعداد التي يراها ضرورية لصد الغزو أو قمع التمرد أو تنفيذ تلك القوانين"
- see: <https://www.law.cornell.edu/uscode/text/10/12406>
- 108- For a list of historical examples, see CNN, National Guard Fast Facts (29 June 2016): <http://edition.cnn.com/2013/08/09/us/national-guard-fast-facts/>.
- 109- The American Presidency Project, Website, John F. Kennedy: <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=9270>.
- 110- *Lucy v. Adams*, 350 U.S. 1 (1955).
- 111- The scene has been immortalized by the movie *Forest Gump*.
<https://www.youtube.com/watch?v=eluXKOqxM28>
- ١١٢ - لم يتم تركيز الاهتمام على اي فشل للديمقراطية حول انهيار جمهورية فايمار.
Ian Kershaw, Introduction: Perspectives of Weimar's Failure, in: *WEIMAR: WHY DID GERMAN DEMOCRACY FAIL?* 1 (Ian Kershaw, ed.,1990) at 1.
- 113- Joahim Lampe & Sigrid Hegmann, *MÜNCHENER KOMMENTAR ZUM STGB [Munich Commentary of the Criminal Code]*, (2d ed. 2012) at preliminary remarks, para. 2.
- 114- For an English version see: *Facing History and Ourselves*, Excerpts from the Weimar Constitution, <https://www.facinghistory.org/weimar-republic-fragility-democracy/politics/weimar-constitution-excerpts-politics-general>.
- 115- Joahim Lampe & Sigrid Hegmann, *MÜNCHENER KOMMENTAR ZUM STGB [Munich Commentary of the Criminal Code]*, (2d ed. 2012) para. 5; Daniel Volp, *Parteiverbot und wehrhafte Demokratie*, *NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT* 459-64 (2016) at 460.
- 116- See Jan-Werner Müller, *Militant Democracy*, in *THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW*, (Michel Rosenfeld & Andrés Sajó, eds., 2012) at 1257.

- 117- Ian Kershaw, TO HELL AND BACK: EUROPE 1914-1949 (2015) at 146; more differentiated: Kathrin Groh, DEMOKRATISCHE STAATSRECHTSLEHRER: VON DER KONSTITUTIONELLEN STAATSLEHRE ZUR THEORIE DES MODERNEN DEMOKRATISCHEN VERFASSUNGSSTAATES (2008).
- 118- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, XII HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND, 847-877 (3d ed. 2014) at 851.
- 119- Joseph H.H. Weiler, Federalism and Constitutionalism: Europe's 'Sonderweg' (Jean Monet Center for International and Regional Economic Law & Justice, Working Paper, 2000) at 10. <http://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/00/001001.html>.
- 120- Alfonso Mattera, L'Europe est née à Auschwitz. Mémoire et engagement pour ouvrir la voie de l'espérance vers un nouvel Humanisme, REVUE DU MARCHÉ COMMUN ET DE L'UNION EUROPEENNE 637-46 (2004).
- 121- Karl Loewenstein, Militant Democracy and Fundamental Rights, I, 31 AM. POL. SCI. REV. 417-32 (1937) at 417.
- 122- Ian Kershaw, TO HELL AND BACK: EUROPE 1914-1949 (2015) at 146.
- 123- United States Holocaust Memorial Museum, Beer Hall Putsch (Munich Putsch) <http://www.ushmm.org/wlc/en/article.php?ModuleId=10007884>; for a complete analysis, see Harold J. Gordon, HITLERPUTSCH 1923. MACHTKAMPF IN BAYERN 1923-1924 (1971).
- 124- Otto Gritschneider, Der bayerische Richter Neithardt und sein folgenschweres Hitler-Urteil von 1924, NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT (2001) at 485.
- 125- Jeremy Noakes & Geoffrey Pridham, NAZISM 1919-1945, VOL. 1 THE RISE TO POWER 1919-1934, A DOCUMENTARY READER (2005) at 33.
- 126- Jeremy Noakes & Geoffrey Pridham, NAZISM 1919-1945, VOL. 1 THE RISE TO POWER 1919-1934, A DOCUMENTARY READER (2005) at 27.
- 127- United States Holocaust Memorial Museum, Beer Hall Putsch (Munich Putsch) <http://www.ushmm.org/wlc/en/article.php?ModuleId=10007884>; Otto Gritschneider, Der bayerische Richter Neithardt und sein folgenschweres Hitler-Urteil von 1924, NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT (2001) at 484; other sources speak about 14 Nazis and 3 police officers, Joachim C. Fest, HITLER, EINE BIOGRAPHIE (8th ed. 1973) at 273.
- 128- Winfried Nerdinger, ed., MÜNCHEN UND DER NATIONALSOZIALISMUS: KATALOG DES NS DOKUMENTATIONSZENTRUMS MÜNCHEN (2015) at 68.
- 129- United States Holocaust Memorial Museum, Beer Hall Putsch (Munich Putsch) <http://www.ushmm.org/wlc/en/article.php?ModuleId=10007884>, Otto Gritschneider, Der bayerische Richter Neithardt und sein folgenschweres Hitler-Urteil von 1924, NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT (2001) at 485.
- 130- Bernd Steger, Der Hitlerprozess und Bayerns Verhältnis zum Reich, VIERTELJAHRESHEFTE FÜR ZEITGESCHICHTE 441-66 (1977) at 442.
- 131- Geoffrey Pridham, HITLER'S RISE TO POWER, THE NAZI MOVEMENT IN BAVARIA 1923-1933 (1973) at 17.
- 132- Jeremy Noakes & Geoffrey Pridham, NAZISM 1919-1945, VOL. 1 THE RISE TO POWER 1919-1934, A DOCUMENTARY READER (2005) at 33 & 35.
- 133- Section 12 of the law of the protection of the Republic, http://www.documentarchiv.de/wr/repschutz_ges01.html#
- 134- Bernd Steger, Der Hitlerprozess und Bayerns Verhältnis zum Reich, VIERTELJAHRESHEFTE FÜR ZEITGESCHICHTE 441-66 (1977) at 442, fn. 3
- 135- Bernd Steger, Der Hitlerprozess und Bayerns Verhältnis zum Reich, VIERTELJAHRESHEFTE FÜR ZEITGESCHICHTE 441-66 (1977) at 442, 447 s.

- 136- Joachim C. Fest, *HITLER, EINE BIOGRAPHIE* (8th ed. 1973) at 278; Otto Gritschneider, Der bayerische Richter Neithardt und sein folgenschweres Hitler-Urteil von 1924, *NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT* (2001) at 486.
- 137- Joachim C. Fest, *HITLER, EINE BIOGRAPHIE* (8th ed. 1973) at 278.
- 138- Otto Gritschneider, Sympathisant in Richterrobe Beim Quasi-Freispruch half die bayerische Justiz kräftig mit, *SÜDDEUTSCHE ZEITUNG* (30 March 1999): http://www.uni-regensburg.de/Fakultaeten/phil_Fak_III/Geschichte/dar-hitler-prozess1.html.
- 139- Otto Gritschneider, Der bayerische Richter Neithardt und sein folgenschweres Hitler-Urteil von 1924, *NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT* (2001) at 486.
- 140- Ian Kershaw, *HITLER (PROFILES IN POWER)* (1995) at 43; Joachim C. Fest, *HITLER, EINE BIOGRAPHIE* (8th ed. 1973) at 279.
- 141- Jeremy Noakes & Geoffrey Pridham, *NAZISM 1919-1945, VOL. 1 THE RISE TO POWER 1919-1934, A DOCUMENTARY READER* (2005) at 36.
- 142- Joachim C. Fest, *HITLER, EINE BIOGRAPHIE* (8th ed. 1973) at 276; Ian Kershaw, *HITLER (PROFILES IN POWER)* (1995) at 43.
- 143- Otto Gritschneider, Der bayerische Richter Neithardt und sein folgenschweres Hitler-Urteil von 1924, *NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT* (2001) at 486.
- 144- See above in this Part.
- 145- Michael Head, *EMERGENCY POWERS IN THEORY AND PRACTICE: THE LONG SHADOW OF CARL SCHMITT* (2016) at 44-45.
- 146- Daniel Volp, Parteiverbot und wehrhafte Demokratie, *NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT* 459-64 (2016) at 461.
- 147- For a historical overview of prior German constitutions, see Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, *HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG*, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 500s.
- 148- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, *XII HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND*, 847-877 (3d ed. 2014) at 848.
- 149- For details see above in this Part.
- 150- Justin Collings, *DEMOCRACY'S GUARDIANS: A HISTORY OF THE GERMAN FEDERAL CONSTITUTIONAL COURT, 1951–2001* (2015) at Prologue p. xxiii.
- 151- Werner Heun, *THE CONSTITUTION OF GERMANY: A CONTEXTUAL ANALYSIS* (2011) at 20.
- 152- See for example José María Gil Roble & Gil Delago, Commentary to Art. 155, in *COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOL. TOMO XI - ARTICULOS 143 A 158 DE LA CONSTITUCION ESPAÑOLA DE 1978* 501-520 (2006) at 501. <http://app.vlex.com/#/vid/339030>.
- 153- Samuel Issacharoff, *FRAGILE DEMOCRACIES: CONTESTED POWER IN THE ERA OF CONSTITUTIONAL COURTS* (2015) at 50.
- 154- Helmut Schmitt von Sydow, Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE, *REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE*, 285-328 (2001) at 289.
- 155- Peter Quint, *THE IMPERFECT UNION: CONSTITUTIONAL STRUCTURES OF GERMAN UNIFICATION* (1997) at 251.
- 156- Peter Quint, *THE IMPERFECT UNION: CONSTITUTIONAL STRUCTURES OF GERMAN UNIFICATION* (1997) at 252 & fn 31 at 433.

- 157- Michael Sachs, Introduction in GRUNDGESETZ KOMMENTAR (Michael Sachs ed. 5th ed., 2009) (2014) at para. 19.
- 158- Luc Heuschling, État de Droit, Étude linguistique, de théorie & de dogmatiques juridiques comparées, in Verfassungsprinzipien in Europa, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 103-166 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 144s.
- 159- Winfried Nerdinger, ed., MÜNCHEN UND DER NATIONALSOZIALISMUS: KATALOG DES NS DOKUMENTATIONSZENTRUMS MÜNCHEN (2015) at 70s.
- 160- Winfried Nerdinger, ed., MÜNCHEN UND DER NATIONALSOZIALISMUS: KATALOG DES NS DOKUMENTATIONSZENTRUMS MÜNCHEN (2015) at 70.
- 161- Luc Heuschling, État de Droit, Étude linguistique, de théorie & de dogmatiques juridiques comparées, in Verfassungsprinzipien in Europa, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 103-166 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 144s.
- 162- Thomas Giegerich, Völkerrechtsfreundlichkeit "light" – Viel Schatten und wenig Licht im BVerfG-Beschluss zum Treaty Override (Saar Expert Paper, 02/2016) http://jean-monnet-saar.eu/?page_id=70.
- 163- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, XII HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND, 847-877 (3d ed. 2014) at 876.
- 164- Justin Collings, DEMOCRACY'S GUARDIANS: A HISTORY OF THE GERMAN FEDERAL CONSTITUTIONAL COURT, 1951–2001 (2015) at 303.
- 165- Justin Collings, DEMOCRACY'S GUARDIANS: A HISTORY OF THE GERMAN FEDERAL CONSTITUTIONAL COURT, 1951–2001 (2015) at 303.
- 166- Thomas Giegerich, Völkerrechtsfreundlichkeit "light" – Viel Schatten und wenig Licht im BVerfG-Beschluss zum Treaty Override (Saar Expert Paper, 02/2016) http://jean-monnet-saar.eu/?page_id=70.
- 167- Michael Head, EMERGENCY POWERS IN THEORY AND PRACTICE: THE LONG SHADOW OF CARL SCHMITT (2016);
يشير "جيجريش" إلى أن هذه عودة مؤسفة لفكرة السيادة في النصف الأول من القرن العشرين" وهي التي كان القانون الأساسي قد قصد بها تصحيح رؤية توماس جيجريش.
Völkerrechtsfreundlichkeit "light" – Viel Schatten und wenig Licht im BVerfG-Beschluss zum Treaty Override (Saar Expert Paper, 02/2016) http://jean-monnet-saar.eu/?page_id=70 .
بالإشارة إلى المناقشات في الجمعية البرلمانية التي صاغت القانون الأساسي واستندت بشكل صريح في نهجها إلى فلسفة كانط بأن الدولة لا يمكنها ضمان الحقوق إلا لمواطنيها إذا قبلت الالتزام بالدول الأخرى.
- 168- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, XII HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND, 847-877 (3d ed. 2014) at 849.
- 169- Luc Heuschling, État de Droit, Étude linguistique, de théorie & de dogmatiques juridiques comparées, in Verfassungsprinzipien in Europa, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 103-166 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 146.
- 170- See below in this section.
- 171- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, XII HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND, 847-877 (3d ed. 2014) at 853.
- 172- Utz Schliesky, Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes, XII HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND, 847-877 (3d ed. 2014) at 850 with references to Aristotle, Herodotus and Plato.
- 173- Federal Constitutional Court, Judgment of 17 August 1956 in case 1 BvB 2/51 (prohibition of the German Communist Party), collection of decisions vol. 5, pp. 85ss at 138s.

- 174- Council and Parliament Regulation 1141/2014, 2014 O.J. (L 317) at 1:
<http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014R1141&from=EN>
- 175- For more details, see below Third Part.
- 176- Werner Heun, THE CONSTITUTION OF GERMANY: A CONTEXTUAL ANALYSIS (2011) at 37.
- 177- Justin Collings, DEMOCRACY'S GUARDIANS: A HISTORY OF THE GERMAN FEDERAL CONSTITUTIONAL COURT, 1951–2001 (2015) at 1.
- 178- Karl Loewenstein, Militant Democracy and Fundamental Rights, I, 31 AM. POL. SCI. REV. 417-32 (1937) at 418; see also, Giuseppe Martinico & Anna Margherita Russo, Is the European Union a Militant Democracy? The Perspective of the Court of Justice in Zambrano and Kadi, 21 EUROPEAN PUB. L. 659-78. (2015) at 659.
- 179- Justin Collings, DEMOCRACY'S GUARDIANS: A HISTORY OF THE GERMAN FEDERAL CONSTITUTIONAL COURT, 1951–2001 (2015) at 1.
- 180- Arthur Gunlicks, THE LÄNDER AND GERMAN FEDERALISM (2003) at 146.
- 181- GRUNDGESETZ FÜR DIE BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND (Basic Law): English version available at http://www.gesetze-im-internet.de/englisch_gg/englisch_gg.html.
- 182- Arthur Gunlicks, THE LÄNDER AND GERMAN FEDERALISM (2003) at 147.
- 183- Arthur Gunlicks, THE LÄNDER AND GERMAN FEDERALISM (2003) at 158.
- 184- See above in this section.
- 185- Beck'scher Online-Kommentar GG (“BeckOK GG/Hellermann GG”) GG Art. 37 Rn. 1-2.1, 27th ed. (12 December 2015).
- 186- Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum „Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 525.
- 187- Beck'scher Online-Kommentar GG (“BeckOK GG/Hellermann GG”) GG Art. 37 Rn. 7, 27th ed. (12 December 2015).
- 188- Beck'scher Online-Kommentar GG (“BeckOK GG/Hellermann GG”) GG Art. 37 Rn. 10, 27th ed. (12 December 2015) referring to a judgment of the FCC of 22.05.1990 - 2 BvG 1/88, BVerfGE 81, 310 (338).
- ١٨٩- كما سنرى أدناه في هذا القسم وفقاً للدستور الإسباني ، ينطبق مبدأ التناسب أيضاً في العلاقة بين الدولة المركزية والمجتمعات المستقلة.
- 190- Werner Heun, The Constitution of Germany: A Contextual Analysis (2011) at 20s.
- 191- Jean-Philippe Derosier, Les Limites consitutionnelles à l'intégration Européenne, Etude comparée, Allemagne, France, Italië, Bibliothèque Constitutionnelle et de Science Politique, tome 144, (2015) at 37 & 42.
- 192- M. Gonzalez Pascual, Barcelona and D. Toda Castán, Katalonien und Spanien: Bruch oder Verfassungsreform?, Die öffentliche Verwaltung (DÖV) 69 (2016), pp 269-278 at 270.
- 193- Eduardo Virgala Foruria, La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución, Revista Española de Derecho Constitucional 55-110 (2005) at 71ss.
- 194- S.T.C., 42/2014, de 25 de marzo de 2014, B.O.E. n. 87 10 April 2014, Sec. TC, p. 77 point 4 c) (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/HJ/docs/BOE/BOE-A-2014-3885.pdf>.
- 195- S.T.C., 42/2014, de 25 de marzo de 2014, B.O.E. n. 87 10 April 2014, Sec. TC, p. 77 point 4 c) (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/HJ/docs/BOE/BOE-A-2014-3885.pdf>.

- 196- S.T.C., 42/2014, de 25 de marzo de 2014, B.O.E. n. 87 10 April 2014, Sec. TC, p. 77 point 4 c) (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/HJ/docs/BOE/BOE-A-2014-3885.pdf>.
- ١٩٧- وتتعلق ببعض القرارات التي اتخذتها كاتالونيا في إطار سعيها من أجل الاستقلال ، ومن أجل الحصول على تفاصيل حول الخلفية السياسية والوقائعية والقانونية:
- see: Maribel González Pascual et al., Katalonien und Spanien: Bruch oder Verfassungsreform?, 69 Die öffentliche Verwaltung 269-78 (2016).
- 198- S.T.C., 259/2015, de 2 de diciembre de 2015, B.O.E. n. 10, 12 January 2016, Sec. TC, p. 1951 at 1967 (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/docs/BOE/BOE-A-2016-308.pdf>.
- 199- S.T.C., 259/2015, de 2 de diciembre de 2015, B.O.E. n. 10, 12 January 2016, Sec. TC, p. 1951 at 1967 et sequi (Spain). <http://hj.tribunalconstitucional.es/docs/BOE/BOE-A-2016-308.pdf>.
- 200- S.T.C., 259/2015, de 2 de diciembre de 2015, B.O.E. n. 10, 12 January 2016, Sec. TC, p. 1951 at 1970 e (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/docs/BOE/BOE-A-2016-308.pdf>.
- 201- S.T.C., 259/2015, de 2 de diciembre de 2015, B.O.E. n. 10, 12 January 2016, Sec. TC, p. 1951 at point 7 (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/docs/BOE/BOE-A-2016-308.pdf>.
- 202- See also: Maribel González Pascual et al., Katalonien und Spanien: Bruch oder Verfassungsreform?, 69 Die öffentliche Verwaltung 269-278 (2016) at 277 with further references.
- 203- See above, First Part.
- 204- For its drafting history see: Eduardo Virgala Foruria, La coacción estatal del Artículo 155 de la constitución, REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL 55-110 (2005) at 55-110, 75-78.
- 205- Constitución Española (The Spanish Constitution), (1978) <http://www.tribunalconstitucional.es/es/constitucion/Documents/ConstitucionINGLES.pdf> at 47 sequi.
- 206- José María Gil Roble & Gil Delago, Commentary to Art. 155, in Comentarios a la Constitución Español. Tomo XI - Artículos 143 a 158 de la Constitución Española de 1978 501-20 (2006). <http://app.vlex.com/#/vid/339030>; Antonio Arroyo Gil, Lealtad federal y coerción federal, El País (10 September 2014): http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html.
- 207- Vincente Juan Calafell Perra, La Compulsion of corecion estatal, Estudio de Artículo 155 de la Constitucion Espanola, Revista de Derecho Político, 99-146 (2000) at 127.
- 208- Vincente Juan Calafell Perra, La Compulsion of corecion estatal, Estudio de Artículo 155 de la Constitucion Espanola, Revista de Derecho Político, 99-146 (2000) at 134.
- 209- José María Gil Roble & Gil Delago, Commentary to Art. 155, in Comentarios a la Constitución Español. Tomo XI - Artículos 143 a 158 de la Constitución Española de 1978 501-520 (2006) at 504. <http://app.vlex.com/#/vid/339030>; Mariano Bacigalupo quoted in Marisa Cruz, ¿Cómo se aplica el artículo 155 de la Constitución?, El Mundo (26 July 2015) <http://www.elmundo.es/espana/2015/07/26/55b3da8f22601d06178b4583.html>
- 210- Mariano Bacigalupo quoted in Marisa Cruz, ¿Cómo se aplica el artículo 155 de la Constitución?, El Mundo (26 July 2015) <http://www.elmundo.es/espana/2015/07/26/55b3da8f22601d06178b4583.html>; Antonio Arroyo Gil in El País 11 November 2015: http://elpais.com/elpais/2015/11/05/opinion/1446727253_643972.html

- 211- Mariano Bacigalupo quoted in Marisa Cruz, ¿Cómo se aplica el artículo 155 de la Constitución?, EL MUNDO (26 July 2015) <http://www.elmundo.es/espana/2015/07/26/55b3da8f22601d06178b4583.html>; Antonio Arroyo Gil, Lealtad federal y coerción federal, EL PAIS (10 September 2014) http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html.
- 212- Eduardo Virgala Foruria, La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución, REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL 55-110 (2005) at 55-110, 87.
- 213- José María Gil Roble & Gil Delago, Commentary to Art. 155, in COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOL. TOMO XI - ARTICULOS 143 A 158 DE LA CONSTITUCION ESPAÑOLA DE 1978 501-520 (2006) at 511. <http://app.vlex.com/#/vid/339030>.
- 214- José María Gil Roble & Gil Delago, Commentary to Art. 155, in COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOL. TOMO XI - ARTICULOS 143 A 158 DE LA CONSTITUCION ESPAÑOLA DE 1978 501-520 (2006) at 514. <http://app.vlex.com/#/vid/339030>.
- 215- José María Gil Roble & Gil Delago, Commentary to Art. 155, in COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOL. TOMO XI - ARTICULOS 143 A 158 DE LA CONSTITUCION ESPAÑOLA DE 1978 501-520 (2006) at 517. <http://app.vlex.com/#/vid/339030>; see also: Vincente Juan Calafell Perra, La Compulsion of corecion estatal, Estudio de Artículo 155 de la Constitucion Espanola, REVISTA DE DERECHO POLÍTICO, 99-146 (2000) at 114.
- 216- Marisa Cruz, ¿Cómo se aplica el artículo 155 de la Constitución?, EL MUNDO (26 July 2015) <http://www.elmundo.es/espana/2015/07/26/55b3da8f22601d06178b4583.html>.
- 217- Marisa Cruz, ¿Cómo se aplica el artículo 155 de la Constitución?, EL MUNDO (26 July 2015) <http://www.elmundo.es/espana/2015/07/26/55b3da8f22601d06178b4583.html>.
- 218- Eduardo Virgala Foruria, La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución, REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL 55-110 (2005) at 55-110, 75-88.
- 219- G. Gomez Orfanel, Art. 155, in : M.-E. Casas Baamonde/M. Rodriguez-Piñero y Bravo-Ferrer, Comentarios a la Constitución Española, 2009, p. 2579-80.
- 220- Eduardo Virgala Foruria, La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución, REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL 55-110 (2005) at 91.
- 221- Vincente Juan Calafell Perra, La Compulsion of corecion estatal, Estudio de Artículo 155 de la Constitucion Espanola, REVISTA DE DERECHO POLÍTICO, 99-146 (2000) at 109.
- 222- Eduardo Virgala Foruria, La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución, REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL 55-110 (2005) at 93.
- 223- See above First Part.
- 224- Germán Gómez Orfanel, Art. 155, in COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOLA (María Emilia Casas Baamonde et al. eds., 2009) at 2582, see also Vincente Juan Calafell Perra, La Compulsion of corecion estatal, Estudio de Artículo 155 de la Constitucion Espanola, REVISTA DE DERECHO POLÍTICO, 99-146 (2000) at 137.
- 225- Germán Gómez Orfanel, Art. 155, in COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOLA (María Emilia Casas Baamonde et al. eds., 2009) at 2583, see also: Eduardo Virgala Foruria, La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución, REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL 55-110 (2005) at 81.
- 226- Costituzione [Cost.](It.) (Constitution of the Italian Republic) https://www.senato.it/documenti/repository/istituzione/costituzione_inglese.pdf.
- 227- Corte. Cost., Sentenza 219/2013 (It.) <http://www.cortecostituzionale.it/actionSchedaPronuncia.do?anno=2013&numero=219>

- for a comment on the judgment see: Enrico Albanesi, Il decreto presidenziale di scioglimento/rimozione ex art. 126, primo comma, Cost. è un atto sostanzialmente governativo o complesso eguale? 41 LE REGIONI 1148-61 (2013).
- 228- Corte. Cost., Sentenza 219/2013 (It.) at para 14.4:
<http://www.cortecostituzionale.it/actionSchedaPronuncia.do?anno=2013&numero=219>
- 229- Corte. Cost., Sentenza 219/2013 (It.) at para 14.4:
<http://www.cortecostituzionale.it/actionSchedaPronuncia.do?anno=2013&numero=219>.
- 230- Corte. Cost., Sentenza 219/2013 (It.) at para 14.4:
<http://www.cortecostituzionale.it/actionSchedaPronuncia.do?anno=2013&numero=219>
- 231- Corte. Cost., Sentenza 219/2013 (It.) at para 14.4:
<http://www.cortecostituzionale.it/actionSchedaPronuncia.do?anno=2013&numero=219>
- 232- Article 3 (3) let. o) of Law n. 400 of 23 August 1988.
- 233- Corte. Cost., Sentenza 219/2013 (It.) at para 14.7:
<http://www.cortecostituzionale.it/actionSchedaPronuncia.do?anno=2013&numero=219>
- 234- Corte. Cost., Sentenza n. 101/1966.
- 235- Corte. Cost., Sentenza n. 1/2013.
- 236- Jeremy Webber, THE CONSTITUTION OF CANADA (2015) at 139.
- 237- Jeremy Webber, THE CONSTITUTION OF CANADA (2015) at 169.
- 238- Jeremy Webber, THE CONSTITUTION OF CANADA (2015) at 259, see also Canadian Supreme Court
 Re Secession of Quebec, [1998] 2 S.C.R. 217 (Can.) point 2 <http://scc-csc.lexum.com/scc-csc/scc-csc/en/item/1643/index.do>.
- 239- Re Secession of Quebec, [1998] 2 S.C.R. 217 (Can.) point 2 <http://scc-csc.lexum.com/scc-csc/scc-csc/en/item/1643/index.do>.
- 240- Re Secession of Quebec, [1998] 2 S.C.R. 217 (Can.) point 2 <http://scc-csc.lexum.com/scc-csc/scc-csc/en/item/1643/index.do> The factual parallels with secession votes in some Member States and even with votes on membership in the European Union are striking.
- 241- Melissa Castan & Sarah Joseph, Federal Constitutional Law, A Contemporary View (2001) at 11.
- 242- Australianpolitics.com, Australian Constitution – Chapter 5
<http://australianpolitics.com/constitution-aus/text/chapter-5-the-states>.
- 243- Australianpolitics.com, Separation of Powers
<http://australianpolitics.com/democracy-and-politics/key-terms/separation-of-powers>
 for an example see: George Winterton, The Communist Party Case, in Australian Constitutional Landmarks, 108-146 (Hoong Phun Lee & George Winterton eds., 2003) at 129.
- 244- Melissa Castan & Sarah Joseph, Federal Constitutional Law, A Contemporary View (2001) at 255.
- 245- George Winterton, The Communist Party Case, in Australian Constitutional Landmarks, 108-146 (Hoong Phun Lee & George Winterton eds., 2003) at 126.
- 246- See Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum ‚Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, Herausforderungen an Staat und Verfassung, Völkerrecht - Europarecht – Menschenrechte, Liber Amicorum für Torsten Stein zum 70. Geburtstag, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 506.
- 247- Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 11.
- 248- Treaty on the Final Settlement with Respect to Germany, Sept. 12, 1990, S. TREATY DOC. No. 20, 101st Cong., 2d Sess. (1990), 29 I.L.M. 1186 (1990).

"وإذ يرحب بحقيقة أن الشعب الألماني، الذي يمارس حقه في تقرير المصير بحرية، قد أعرب عن رغبته في تحقيق وحدة ألمانيا كدولة حتى يتمكن من خدمة السلام في العالم على قدم المساواة والسيادة بوصفها شريك في أوروبا الموحدة".

<http://usa.usembassy.de/etexts/2plusfour8994e.htm>.

- 249- Daniel Volp, *Parteiverbot und wehrhafte Demokratie*, NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT 459-64 (2016) at 464.
- 250- Jairo Lugo-Ocando & Sara Garcia Santamaria, *Media, Hegemony and Polarization in Latin America*, in MEDIA AND POLITICS IN NEW DEMOCRACIES, 265-275 (Jan Zielonka ed., 2015) at 267; see also Daniele Caramani, *THE EUROPEANIZATION OF POLITICS, THE FORMATION OF A EUROPEAN ELECTORATE AND PARTY SYSTEM IN HISTORICAL PERSPECTIVE* (2015) at 293.
- 251- See Ulf Engel, *Africa's „1989“*, in 1989, IN A GLOBAL PERSPECTIVE 331-348 (Ulf Engel et al., eds., 2015) at 347 he notices “an emerging transnational social arena“ in Africa since 1989.
- 252- David Simo, *Africa and the Turning Point of 1989*, in 1989 IN A GLOBAL PERSPECTIVE 363-74 (Ulf Engel et al., eds., 2015) at 373.
- 253- Carlos Closa Montero et al., *ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA* (2015) at 42; Carlos Closa, *The Protection of Democracy in Regional and International Organizations*, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES' COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming) at 22.
- 254- For Latin America, see: Jairo Lugo-Ocando & Sara Garcia Santamaria, *Media, Hegemony and Polarization in Latin America*, in MEDIA AND POLITICS IN NEW DEMOCRACIES, 265-275 (Jan Zielonka ed., 2015) at 266; for CEE: Gábor Polyák, *Context, Rules and Praxis of the New Hungarian Media Laws: How Does the Media Law Affect the Structure and Functioning of Publicity*, in, CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-52 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015); for Poland see infra Third Part.
- 255- Jairo Lugo-Ocando & Sara Garcia Santamaria, *Media, Hegemony and Polarization in Latin America*, in MEDIA AND POLITICS IN NEW DEMOCRACIES, 265-275 (Jan Zielonka ed., 2015) at 266.
- 256- Jairo Lugo-Ocando & Sara Garcia Santamaria, *Media, Hegemony and Polarization in Latin America*, in MEDIA AND POLITICS IN NEW DEMOCRACIES, 265-75 (Jan Zielonka ed., 2015) at 273.
- 257- Karl Loewenstein, *Militant Democracy and Fundamental Rights*, I, 31 AM. POL. SCI. REV. 417-432 (1937) at 418; see also Jan-Werner Müller, *Militant Democracy*, in THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW, (Michel Rosenfeld & András Sajó, eds., 2012) at 1257.
- 258- Daniel Volp, *Parteiverbot und wehrhafte Demokratie*, NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT 459-64 (2016) at 464.
- 259- According to Jairo Lugo-Ocando & Sara Garcia Santamaria, *Media, Hegemony and Polarization in Latin America*, in MEDIA AND POLITICS IN NEW DEMOCRACIES, 265-275 (Jan Zielonka ed., 2015) at 270; see below in this Part this is the case for example in Ecuador.
- 260- See below in the Third Part.
- 261- Matthew C. Mirow, *LATIN AMERICAN CONSTITUTIONS: THE CONSTITUTION OF CADIZ AND ITS LEGACY IN SPANISH AMERICA* (2015) at 269; for the Polish and Hungarian examples see Third Part.

٢٦٢- وفقاً لمقال نشر في الصحافة في ١١/٣/٢٠١٦ ، قال وزير الخارجية البولندي واسزيكوفسك إن رئيس المحكمة الدستورية يذكره بـ "آية الله في إيران" ، اذا تدافع بولندا عن الديمقراطية، وترفض الانتقادات بشأن الإصلاحات.

TRT WORLD (11 March 2016) <http://www.trtworld.com/europe/poland-defends-democracy-rejects-criticism-on-reforms-65497>.

- 263- Martin Scheinin, The Potential of the EU Charter of Fundamental Rights for the Development of the Rule of Law Indicators, in REINFORCING RULE OF LAW OVERSIGHT IN THE EUROPEAN UNION, (Carlos Closa & Dimitry Kochenov eds, 2016); see the case of Poland, infra Third Part.
- 264- Matthew C. Mirow, LATIN AMERICAN CONSTITUTIONS: THE CONSTITUTION OF CADIZ AND ITS LEGACY IN SPANISH AMERICA (2015) at 269.
- 265- Pál Sonnevend et al., The Constitution as an Instrument of Everyday Politics: The Basic Law of Hungary, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 33-110 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015).
- 266- For more details see below in the Third Part; cf.: European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2016)007-e Rule of Law Checklist, adopted by the Venice Commission at its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016): [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)007-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)007-e), see also, most recently: European Commission, Commission Recommendation of 27.7.2016 Regarding the Rule of Law in Poland C(2016) 5703 final (27 July 2016) http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/recommendation-rule-of-law-poland-20160727_en.pdf; due to the date when the manuscript was closed a mere reference must suffice here.
- 267- See 2005 World Summit Outcome, G.A. Res. 60/1, UN Doc. A/RES/60/1 (24 October 2005) <http://www.un.org/womenwatch/ods/A-RES-60-1-E.pdf>; for a theoretical underpinning of the concept and its legitimacy: Ronald Dworkin, A New Philosophy for International Law, 41 PHIL. & PUB. AFF. 2-30 (2013) at 16.
- 268- Carlos Closa, The Protection of Democracy in Regional and International Organizations, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES' COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming).
- 269- Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015).
- 270- Armin von Bogdandy, Ius Constitutionale Commune Latinoamericanum, una aclaración conceptual, in IUS CONSTITUTIONALE COMMUNE EN DERECHOS HUMANOS EN AMÉRICA LATINA, 1-24 (Armin von Bogdandy et al. eds, 2013) at 4.
- 271- See John Hands, COSMOSAPIENS, HUMAN EVOLUTION FROM THE ORIGIN OF THE UNIVERSE (2015) at 554.
- 272- Case T-340/14, Klyuyev v. Council of the European Union [2016] (delivered 15 September 2016) at paras. 87 & 88.
- 273- The Kingdom of Belgium, the Kingdom of Denmark, the French Republic, the Irish Republic, the Italian Republic, the Grand Duchy of Luxembourg, the Kingdom of the Netherlands, the Kingdom of Norway, the Kingdom of Sweden and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; see Statute of the Council of Europe, 87 U.N.T.S. 103, E.T.S. 1 <http://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680306052>.
- 274- Council Presidency Document No. 16862/14 of 12 December 2014, Conclusions of the Council of the EU and the Member States Meeting within the Council on

- Ensuring Respect for the Rule of Law, at para. 6.
<http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-17014-2014-INIT/en/pdf>.
- 275- Statute of the Council of Europe, 87 U.N.T.S. 103, E.T.S. 1:
<http://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680306052>.
- 276- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) at 4:
http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 277- Weekly Meeting News, European Commission, Rule of Law in Poland: Commission Starts Dialogue (13 January 2016):
http://ec.europa.eu/news/2016/01/20160113_en.htm; see also European Commission, MEMO/16/62, Fact Sheet – College Orientation Debate on recent developments in Poland and the Rule of Law Framework: Questions & Answers, (13 January 2016) [http://europa.eu/rapid/press-release MEMO-16-62_en.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-16-62_en.htm).
- 278- Case T-340/14, Klyuyev v. Council of the European Union [2016] (delivered 15 September 2016) at paras. 87 & 88.
- 279- For example, Carlos Closa, The EU Needs a Better and Fairer Scrutiny Procedure over Rule of Law Compliance, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Policy Brief, Issue 2015/1, May 2015) at 7; see also Cesare Pinelli, Protecting the Fundamentals, Article 7 of the Treaty on the European Union and Beyond, (Foundation for European Progressive Studies, 2012) at 17 et sequi <http://www.feps-europe.eu/assets/9a4619cf-1a01-4f96-8e27-20the%20fundamentals.pdf>.
- 280- Council of Europe, Statute of the Council of Europe, 87 U.N.T.S. 103, E.T.S. 1
<http://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680306052>.
- 281- See European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2011)003rev-e, Report on the rule of law - Adopted by the Venice Commission at its 86th plenary session (Venice, 25-26 March 2011):
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2011\)003rev-e;](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2011)003rev-e;).
- 282- Armin von Bogdandy & Michael Ioannidis, Systemic Deficiency in the Rule of Law: What It Is, What Has Been Done, What Can Be Done, COMMON MKT L. REV. 59-96 (2014) at 68.
- 283- Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 48.
- 284- See Armin von Bogdandy & Michael Ioannidis, Systemic Deficiency in the Rule of Law: What It Is, What Has Been Done, What Can Be Done, COMMON MARKET L. REV. 59-96 (2014) at 68; see also C. Pinelli, Protecting the Fundamentals, Article 7 of the Treaty on the European Union and Beyond, 2012, p. 1 <http://www.feps-europe.eu/assets/9a4619cf-1a01-4f96-8e27->
- 285- Council of Europe, News & Events, Citing Ukraine, PACE renews sanctions against Russian delegation, including suspension of voting rights <https://go.coe.int/3puu4>.
- 286- Parliamentary Assembly, Council of Europe, Resolution 2063 (2015) <http://semantic-pace.net/tools/pdf.aspx?doc=aHR0cDovL2Fzc2VtYmx5LmNvZS5pbmQvbnNveG1sL1hSZWYvWDJILURXLWV4dHIuYXNwP2ZpbGVpZD0yMTk1NiZsYW5nPWVu&xsl=aHR0cDovL3NlbWFudGljcGFjZS5uZXQvWHNsdC9QZGYvWFJiZi1XRClBVC1YTUwyUERGLnhzbA==&xsltparams=ZmlsZWlkPTIxOTU2>.
- 287- See Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Verfassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT -

- EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 478.
- 288- Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum ‚Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 503.
- 289- See ECtHR, Fact Sheet–Pilot Judgments (November 2016): http://www.echr.coe.int/Documents/FS_Pilot_judgments_ENG.pdf. see also ECtHR, The Pilot-Judgment Procedure: Information note issued by the Registrar http://www.echr.coe.int/Documents/Pilot_judgment_procedure_ENG.pdf.
- 290- Armin von Bogdandy & Michael Ioannidis, Systemic Deficiency in the Rule of Law: What It Is, What Has Been Done, What Can Be Done, COMMON MARKET L. REV. 59-96 (2014) at 69.
- 291- Armin von Bogdandy, Ius Constitutionale Commune Latinoamericanum, una aclaraciòn conceptual, in IUS CONSTITUTIONALE COMMUNE EN DERECHOS HUMANOS EN AMÉRICA LATINA, 1-24 (Armin von Bogdandy et al. eds, 2013) at 7.
- 292- Armin von Bogdandy, Ius Constitutionale Commune Latinoamericanum, una aclaraciòn conceptual, in IUS CONSTITUTIONALE COMMUNE EN DERECHOS HUMANOS EN AMÉRICA LATINA, 1-24 (Armin von Bogdandy et al. eds, 2013) at 15.
- 293- For more details see: Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015).
- 294- See Carlos Closa, Governance Structures and Processes in Integration Organisations, in COMPARATIVE REGIONAL INTEGRATION, GOVERNANCE AND LEGAL MODELS, 1-154 (Carlos Closa & Lorenzo Casini eds., 2016) at 18.
- 295- This is convincingly argued by Carlos Closa, The Protection of Democracy in Regional and International Organizations, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES’ COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming) at 1-2.
- 296- See Carlos Closa, Governance Structures and Processes in Integration Organisations, in COMPARATIVE REGIONAL INTEGRATION, GOVERNANCE AND LEGAL MODELS, 1-154 (Carlos Closa & Lorenzo Casini eds., 2016) at 25.
- 297- See infra III.C. 2.
- 298- Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 25.
- 299- Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 25.
- 300- Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015).
- 301- Carlos Closa, The Protection of Democracy in Regional and International Organizations, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES’ COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming) at 23.
- 302- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 54.
- 303- CELAC includes permanently thirty-three countries in Latin America and the Caribbean. According to its own understanding it is as an ‘intergovernmental

- mechanism for dialogue and political agreement’, see CELAC, Homepage <http://www.caricom.org/> .
- 304- CELAC, Homepage <http://www.caricom.org/>.
- 305- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 56.
- 306- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 42.
- 307- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 43.
- 308- For the text see: http://www.mercosur.int/innovaportal/file/2485/1/ushuaia_ii.pdf.
- 309- As of 19 July 2016, http://www.mre.gov.py/tratados/public_web/ConsultaMercosur.aspx [number 130].
- 310- See Article 49 TEU and, prior to the Treaty of Lisbon the so-called Copenhagen Criteria.
- 311- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 44-45.
- 312- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 45.
- 313- Organization of American States, Inter-American Democratic Charter 11 September 2001) http://www.oas.org/charter/docs/resolution1_en_p4.htm.
- 314- Organization of American States, Inter-American Democratic Charter 11 September 2001) http://www.oas.org/charter/docs/resolution1_en_p4.htm.
- 315- Rubén M. Perina: The Inter-American Democratic Charter: An Assessment and Ways to Strengthen It, in THE ROAD TO HEMISPHERIC COOPERATION: BEYOND THE CARTAGENA SUMMIT OF THE AMERICAS, 77-87 (Latin America Initiative at Brookings, July 2012): <http://www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2012/7/07-summit-of-the-americas/07->
- 316- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 25 at 58ss and table 6.
- 317- For more details see Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at at 76.
- 318- Ted Piccone, FIVE RISING DEMOCRACIES AND THE FATE OF THE INTERNATIONAL LIBERAL ORDER (2016) at 229s.
- 319- African Union, Constitutive Act of the African Union, adopted by the 36th ordinary session of the Assembly, held in Lome, Togo (11 July 2000): http://www.au.int/en/sites/default/files/Constitutive_Act_en_0.htm.
- 320- African Union, African Charter on Democracy, Elections and Governance, adopted by the 8th ordinary session of the Assembly, held in Addis Ababa, Ethiopia (29–30 January 2007) <http://www.achpr.org/instruments/charter-democracy/>; African Union, List of Countries Which have Signed, Ratified/acceded to the African Charter on Democracy, Elections and Governance

[http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7790-sl-charter on democracy and governance.pdf](http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7790-sl-charter%20on%20democracy%20and%20governance.pdf).

321- African Union, Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights adopted in Sharm El Sheikh, Egypt (1st July 2008).

[http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7792-african court justice and human rights.pdf](http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7792-african%20court%20justice%20and%20human%20rights.pdf).

٣٢٢- يبدأ نفاذها بعد ثلاثين (٣٠) يومًا من إيداع وثائق التصديق من قبل خمس عشرة (١٥) دولة عضو ؛ وحالة التصديق كانت حتى ١/٤/٢٠١٦، هي أنه من بين ما مجموعه (٥٤) دولة ، وقعت (٣٠) دولة، و (٥) صادقت عليها و (٥) صكوك تصديق مودعة.

See: African Union, List of Countries Which Have Signed, Ratified/Acceded to The Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights,

[http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7792-sl-protocol on statute of the african court of](http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7792-sl-protocol%20on%20statute%20of%20the%20african%20court%20of)

323- Examples of the suspension of members: 2003: Central African Republic, Guinea-Bissau; 2005: Mauritania, Togo; 2008: Mauritania, Madagascar, Guinea; 2010: Côte d'Ivoire; 2012: Mali, Guinea-Bissau; 2013: Central African Republic, Egypt, Guinea-Bissau; 2015: Burkina Faso; see Ionel Zamfir, Actions of the African Union against Coups d'état, EUROPEAN PARLIAMENTARY RESEARCH SERVICE, PE 580.878 (April 2016):

[http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2016/580878/EPRS_ATA\(2016\)580878_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2016/580878/EPRS_ATA(2016)580878_EN.pdf)

324- Ionel Zamfir, Actions of the African Union against Coups d'état, EUROPEAN PARLIAMENTARY RESEARCH SERVICE, PE 580.878 (April 2016).

[http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2016/580878/EPRS_ATA\(2016\)580878_EN](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2016/580878/EPRS_ATA(2016)580878_EN).

325- African Union, Declaration on Democracy, Political Economic and Corporate Governance, adopted the 38th ordinary session of the Assembly, held in Durban, South Africa (8 July 2002)

<http://www.sarpn.org/NEPAD/july2002/declaration/declaration.pdf>

326- For current members and practice, see: AFRICAN UNION HANDBOOK 2016 <http://www.au.int/en/sites/default/files/auhb-2016-english-pdf-final-january-2016.pdf> at 117-120.

327- Carlos Closa, The Protection of Democracy in Regional and International Organizations, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES' COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming) at 15.

328- African Peer Review Mechanism, Website, <http://aprm-au.org/democratic-and-political-governance>.

329- Carlos Closa, The Protection of Democracy in Regional and International Organizations, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES' COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming) at 15 et sequi of 23 with an overview of cases.

330- Carlos Closa, The Protection of Democracy in Regional and International Organizations, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES' COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming) at 22-23.

331- ECOWAS, Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol relating to the Mechanism For Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security (December 2001)

http://www.internationaldemocracywatch.org/attachments/350_ECOWAS%20Protocol%20on%20De

- 332- Jerry Ukaigwe, ECOWAS LAW (2016) at 160-63.
- 333- Southern African Development Community (SADC)
<http://www.sadc.int/documents-publications/show/865>.
- 334- For more details see: Werner Scholtz & Gerrit Ferreira, Much Ado About Nothing? The SADC Tribunal's Quest for the Rule of Law Pursuant to Regional Integration, 2 ZEITSCHRIFT FÜR AUSLÄNDISCHES ÖFFENTLICHES RECHT UND VÖLKERRECHT 331-58 (2011).
- 335- Mike Campbell (Pvt) Ltd et al. v. Republic of Zimbabwe is a landmark test case decided by the Southern African Development Community (SADC) Tribunal, based in Windhoek, Namibia.
- رأت المحكمة أن حكومة زيمبابوي انتهكت المعاهدة المنشئة من خلال منع الوصول إلى المحاكم والانخراط في التمييز العنصري سيما فيما يتعلق بمصادرة الأراضي في برنامج "الإصلاح الزراعي" في زيمبابوي. في ٢٨ / ١٢ / ٢٠٠٨، قضت المحكمة بأن (٧٨) مزارعًا يواجهون المصادرة يمكنهم الاحتفاظ بمزارعهم لأن برنامج الإصلاح الزراعي في زيمبابوي يقوض سيادة القانون. ورداً على ذلك، قالت الحكومة إنها لن تعترف بمحكمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واستمرت عمليات القسر التي لا هوادة فيها للمزارعين. ورأت المحكمة أن حكومة زيمبابوي كانت تنتهك حكمها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ولم يتم احترام الحكم أبداً وبدلاً من ذلك، علقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المحكمة، وعدلت نظامها الداخلي في آب / ٢٠١٥. إذ سوف يقتصر اختصاصها في المستقبل على النزاعات بين الدول. ولن يكون الأفراد ضمن اختصاصاتها بعد الآن.
- Tapiwa Shumba, HARMONISING REGIONAL TRADE LAW IN THE SOUTHERN AFRICAN DEVELOPMENT COMMUNITY (SADC). A CRITICAL ANALYSIS OF THE CISG, OHADA AND CESL (2015) at 113; see also Werner Scholtz & Gerrit Ferreira, Much Ado About Nothing? The SADC Tribunal's Quest for the Rule of Law Pursuant to Regional Integration, 2 ZEITSCHRIFT FÜR AUSLÄNDISCHES ÖFFENTLICHES RECHT UND VÖLKERRECHT 331-58 (2011) at 334ss.; for a detailed description of what happened in the wake of the judgment see: Karen Alter et al., Backlash against International Courts in West, East and Southern Africa: Causes and Consequences, 27 EUROPEAN J. INT'L L. 293-328 (2016) at 307ss.
- 336- Tapiwa Shumba, HARMONISING REGIONAL TRADE LAW IN THE SOUTHERN AFRICAN DEVELOPMENT COMMUNITY (SADC). A CRITICAL ANALYSIS OF THE CISG, OHADA AND CESL (2015) at 111.
- 337- James Fowkes, Relationship with Power: Re-imagining Judicial Roles in Africa, Separation of Powers; in AFRICAN CONSTITUTIONALISM 205-25 (C.M. Fombad ed., 2016) at 210.
- 338- For the need to adopt a different approach in the African context, more oriented towards the experience in Latin America: Michaela Hailbronner, Constitutional Legitimacy and the Separation of Powers Looking Forward, in AFRICAN CONSTITUTIONALISM 385-99 (Charles Manga Fombad ed., 2016) at 396 with reference to the different colonial traditions shaping the understanding of law and the role of the judiciary; see also Jerry Ukaigwe, ECOWAS LAW (2016) at 160-63 at 161ss.
- 339- Tapiwa Shumba, HARMONISING REGIONAL TRADE LAW IN THE SOUTHERN AFRICAN DEVELOPMENT COMMUNITY (SADC). A CRITICAL ANALYSIS OF THE CISG, OHADA AND CESL (2015) at 113.
- 340- Carlos Closa Montero et al., ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA (2015) at 23.
- 341- Karen Alter et al., Backlash against International Courts in West, East and Southern Africa: Causes and Consequences, 27 EUROPEAN J. INT'L L. 293-328 (2016) at 306.

- 342- 2005 World Summit Outcome, G.A. Res. 60/1, UN Doc. A/RES/60/1 (24 October 2005) at para. 119 <http://www.un.org/womenwatch/ods/A-RES-60-1-E.pdf>.
- 343- For a concise overview of UN practice see Nico Krisch, Articles 41 et sequi, in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012); a summary of the deliberations until 1995 can be found at United Nations, Website, Repertoire of the Practices of the Security Council, <http://www.un.org/en/sc/repertoire/admission.shtml>.
- 344- UN Charter, <https://treaties.un.org/doc/publication/ctc/uncharter.pdf>.
- 345- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012).
- 346- Hans Kelsen, Sanctions under the Charter of the United Nations¹² Canadian Journal of Economics and Political Science/Revue canadienne de ECONOMIQUES ET SCIENCE POLITIQUE 429-38 (1946).
- 347- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 2.
- 348- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 12.
- 349- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 18.
- 350- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 18.
- 351- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 26.
- 352- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 27.
- 353- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 2.
- 354- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 5.
- 355- Hans Kelsen, Sanctions under the Charter of the United Nations, 12 Canadian Journal of Economics and Political Science/Revue canadienne de economiques et science politique 429-38 (1946).
- 356- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 6.
- 357- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 17.
- 358- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 22.
- 359- Christian Tams, Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para. 22.
- 360- For an overview see Christian Tams, Article 6 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at paras. 26 and 27.
- 361- See below in this section.
- 362- See the example of Zimbabwe and supra with regard to the Council of Europe with reference to Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 503.

- 363- Christian Tams, Article 6 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012) at para 28.
- 364- See Charter of the Commonwealth, adopted on 14 December 2012, preamble <http://thecommonwealth.org/sites/default/files/page/documents/CharteroftheCommonwealth.pdf>.
- 365- See Charter of the Commonwealth, adopted on 14 December 2012, preamble <http://thecommonwealth.org/sites/default/files/page/documents/CharteroftheCommonwealth.pdf>.
- 366- The Commonwealth, The Harare Commonwealth Declaration (1991) <http://thecommonwealth.org/sites/default/files/history-items/documents/Harare%20Common>. The Commonwealth Charter explicitly affirms its validity and the Heads of governments commitments to the values and principles expressed in the Harare Declaration, see preamble at 2.
- 367- The Harare Commonwealth Declaration Section "III. INTERNATIONAL PEACE AND SECURITY".
- 368- The Harare Commonwealth Declaration, Section "VI. SEPARATION OF POWERS".
- 369- The Harare Commonwealth Declaration, Section "VII. RULE OF LAW".
- 370- The Harare Commonwealth Declaration, Section "VIII. GOOD GOVERNANCE".
- 371- The Commonwealth, Millbrook Commonwealth Action Programme on the Harare Declaration (1995) <http://thecommonwealth.org/sites/default/files/history-items/documents/millbrook%20declaration.pdf>.
- 372- The Commonwealth, Millbrook Commonwealth Action Programme on the Harare Declaration (1995) <http://thecommonwealth.org/sites/default/files/history-items/documents/millbrook%20declaration.pdf>
- جدد رؤساء حكومات الكومنولث في عام (٢٠١١) التزامهم "بتعزيز القيم والمبادئ والتطلعات الأساسية للكومنولث والحفاظ عليها والحفاظ عليها والدفاع عنها". وأكدوا أن مهمة المجموعة هي "التعامل مع مجموعة من الانتهاكات الخطيرة أو المستمرة لقيم الكومنولث.
- The Commonwealth, News, Commonwealth Leaders Release CHOGM 2011 Communiqué (30 October 2011): <http://thecommonwealth.org/media/news/commonwealth-leaders-release-chogm-2011->
- 373- The Commonwealth, Millbrook Commonwealth Action Programme on the Harare Declaration (1995) <http://thecommonwealth.org/sites/default/files/history-items/documents/millbrook%20declaration.pdf>.
- 374- Alison Duxbury, Austria and the European Union - The Report of the 'Three Wise Men', 10 MELBOURNE J. INT'L L. (2000) at fn 35 with references.
- 375- The Commonwealth, Website, Protecting Democracy and Human Rights <http://thecommonwealth.org/agv/protecting-democracy-and-rights>.
- 376- The Commonwealth, Website, Protecting Democracy and Human Rights <http://thecommonwealth.org/agv/protecting-democracy-and-rights>.
- 377- See above, Second Part III.C.2.
- 378- See the example of Zimbabwe and supra with regard to the Council of Europe with reference to See Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum ,Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG,

VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 503.

- 379- Ted Piccone, FIVE RISING DEMOCRACIES AND THE FATE OF THE INTERNATIONAL LIBERAL ORDER (2016) at 229.
- 380- European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2011)003rev-e, Report on the rule of law - Adopted by the Venice Commission at its 86th plenary session (Venice, 25-26 March 2011) at para. 68:
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2011\)003rev-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2011)003rev-e).
- 381- Carlos Closa & Stefano Palestini, Between Democratic Protection and Self-Defense: The Case of UNASUR and Venezuela, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2015/93) in particular at 6 and a good overview of the dramatic situation of democracy at 22 et sequi, and the attacks on judicial independence at 21; in Venezuela can be found in Benigno Alarcón et al., Can Democracy Win in Venezuela?, 27 JOURNAL OF DEMOCRACY 20-34 (2016).
- 382- See Editorial Comments, The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems, 53 COMMON MKT. L. REV., 597–605 (2016) at 605.
- 383- See Editorial Comments, The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems, 53 COMMON MKT. L. REV., 597–605 (2016) at 605.

الفصل الثالث

سيادة القانون وحمايتها من قبل الاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث

سيادة القانون وحمايته من قبل الاتحاد الأوروبي

أولاً- سيادة القانون بموجب المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي

أ- العناصر الأساسية لسيادة القانون في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي

لقد شغلت التعاريف المتعلقة بسيادة القانون العلوم القانونية لمدة طويلة. إذ هناك فلسفتان أساسيتان: أحدهما تعريف مجرد/ معنوي وحقيقي لسيادة القانون، والآخر أكثر جوهرية، ويتضمن عناصر مثل حقوق الإنسان. وكما رأينا في مقدمة الفصل الأول من هذه الدراسة، فإن عملية فهم سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي استلهمت من التقاليد الدستورية للدول الأعضاء والمعاهدات الدولية، وفي مقدمة ذلك، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية. وقد أظهرنا في الفصل الثاني ان كلاً منهما يُطبق "مفهوماً صارماً" لسيادة القانون.

وفي المنظور الأوروبي، يقتصر التعريف "المجرد" على الشرعية الرسمية المجردة التي لا يمكن أن تسود لأنه يتجاهل تجارب التاريخ سيما مع دستور فايمار، ولن يحترم المفهوم الجوهري لسيادة القانون الذي أتبع في الدساتير الأوروبية الأخرى. وقد رأينا أيضاً(انظر الجزء الثاني من الفصل الثالث) بأن المنظمات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي تطبق تعريفاً "صارماً" لسيادة القانون، وتتضمن هذه العناصر على سبيل المثال المشاركة، الديمقراطية، ونظام فعال للمراقبة، والتوازنات.

يمكن لسيادة القانون وفق المنظور الحديث تحقيق هدفها كقيمة أساسية عندما يُفهم على أنه أداة لحماية القيم الأساسية الأخرى والديمقراطية. هذه المفاهيم الثلاثة (سيادة القانون، والقيم الأساسية، والديمقراطية) مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له. كما ان الدفاع عن الشرعية الرسمية لا يفي بالغرض. وتعد سيادة القانون ضرورية لاستكمال فكرة الحكم، من الشعب، ولأجله، اذ تُفسر جوهر الفهم الشامل للديمقراطية بوصفها غياب لديكتاتورية الأغلبية.

أشارت المفوضية في رسالتها المؤرخة ٢٠١٤/٣/١١ إلى العناصر الرئيسة للقيم الأساسية المحمية بموجب المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وهي تعكس النتيجة التي تم التوصل إليها آنفاً، والمتمثلة بان الاتحاد الاوروبي يركز على "مفهوم صارم" لسيادة القانون.

وعلى رغم من وجود التنازع في بعض الجوانب، فقد اتفق المؤلفون على أن المفوضية أدرجت العناصر الأساسية لسيادة القانون:

• الشرعية(الضوابط والتوازنات)، بوصفها عناصر أساسية لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

• اليقين او التأكدية القانونية.

• احترام حقوق الإنسان (المساواة وعدم التمييز).

• الحماية ضد التعسف من قبل السلطة التنفيذية(الإدارة الجيدة).

• الرقابة القضائية: المحاكم المستقلة (داخلياً وخارجياً) التي تقرر في حالة التضارب.

• تطبيق الضمانات الإجرائية (المساواة في الوسائل؛ والحق في الاستماع).

تتطابق هذه المرتكزات إلى حد كبير مع مسودة قائمة التحقق من سيادة القانون التي وضعتها لجنة فينيسيا التابعة للمجلس الاوروبي بشأن العناصر الضرورية لسيادة القانون. وتستند "القائمة" النهائية التي اعتمدت في اذار من عام ٢٠١٦ على المبادئ نفسها. وفي الوقت نفسه، تحتوي على تفاصيل وإثراء اكثر المعايير الملموسة التي يمكن أن توفر دليلاً ذو فائدة للجنة لإنجاز مهامها بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ليس هناك حاجة إلى تحديد جميع التداعيات المحتملة لسيادة القانون، سيما وان المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي لا تغطي فقط "الانتهاكات الجسيمة".

وينتقد بعض المؤلفين القائمة الواردة في قائمة المفوضية لعدم إدراج "انفاذ" القانون، أو حماية التطلعات المشروعة، أو مبدأ التناسب. ويبدو هذا النقد غير مبرر إلى حد كبير. في الحقيقة، جميع الجوانب الثلاثة تعالجها العناصر الأساسية التي أدرجتها المفوضية. ويتضمن اليقين القانوني، من ضمن جملة أمور، "وضوح القانون"، الذي يشمل جوانب "إمكانية التطبيق" وضرورة احترام التطلعات المشروعة. فضلاً عن ذلك، واستناداً الى العنوان الموسوم "منع التعسف من السلطات التنفيذية"، اذ يشير بشكل واضح إلى الحماية من التدخل غير المناسب. وتشير محكمة العدل الأوروبية إلى اليقين القانوني والتطلعات المشروعة بوصفها مبادئ

عامّة لقانون الاتحاد الأوروبي التي يتعين على الدول الأعضاء احترامها عندما تتبنى التدابير التي تهدف الى تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي.

إنفاذ سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي

أ - تفسير مفاهيم "الخرق الخطير والمستمر"

لا تسمح المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بفرض العقوبات إلا في حالة وجود خطر واضح(الفقرة: ١) أو الوجود الفعلي لخرق خطير(الفقرة ٢). وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن أهلية الإخلال التي توصف بانها "خطيرة" مستوحاة من نصوص الأنظمة الوطنية وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويبين النص بأن مشاكل تفسير نشأة المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ليست فريدة من نوعها، ولكنها لا توفر أي مساعدة فورية لحلها. وفي الوقت نفسه، فإنه يضع الانتقادات ضد عدم اليقين من المصطلحات المستخدمة في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي في المستقبل. بينما من الصواب أن نشير إلى عدم الدقة من ناحية، فإن هذا الغموض، من ناحية أخرى، أمر لا مفر منه وشائع جدا عندما يجب ان تشمل الحالات الاستثنائية بقاعدة. ويمكن أن يدعم تحليل الفقه القضائي القائم في ميادين أخرى تفسير هذه المفاهيم. كما يمثل اجابة على طلب البرلمان الأوروبي وضع معايير موضوعية لتنفيذ المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

وعند مواجهة مهمة تفسير المصطلحات الغامضة في التشريع ، من المفيد دائماً المقارنة مع السوابق القضائية في ميادين أخرى.

إن مفهوم "الإخلال الخطير" موجود أيضاً في الفقه القضائي لمحكمة العدل الأوروبية سيما فيما يتعلق بالمسؤولية غير التعاقدية. وتتطلب السوابق القضائية وجود انتهاك خطير لمسؤولية الاتحاد الأوروبي غير التعاقدية بما فيها سيادة القانون التي تهدف إلى منح حقوق الأفراد. وفيما إذا كانت المؤسسة المعنية تتجاهل بشكل واضح وخطير حدود سلطتها التقديرية فإن ذلك يعد بمثابة الاختبار الحاسم للجديّة. "فقط عندما تكون هذه المؤسسة أو الجهاز قد خفضت أم لم تخفض إلى حد كبير عملية التقدير، أن مجرد انتهاك قانون الجماعة قد يكفي لإثبات وجود خرق خطير بما فيه الكفاية". وفي الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بهامش كبير من حرية التصرف، أي خرق خطير لقواعد القانون محل النظر يجب أن يستند إلى التجاهل الواضح والجدي للقيود المفروضة على السلطة التقديرية الواسعة التي تتمتع بها عند ممارسة سلطاتها.

وطبقاً لهذه السوابق القضائية، يمكن تحديد "خطورة الانتهاك" طبقاً لموضوعه ونتائجه وشدته وسلوك "المخالف". ومن اللافت للنظر أن هذا الاقتراح مشابه جداً للمقترح الذي قدمه بعض المؤلفين الإسبان من أجل تحديد مفهوم الانتهاك الخطير لمصلحة الدولة في المادة (١٥٥) من الدستور الإسباني. وليس من قبيل المفاجأة أنه إذا طبق قياساً على الحالات الواردة في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي،

فإن هامش السلطة التقديرية الذي تتمتع بها دول الأعضاء عموماً يكون كبيراً جداً،
ومن ثم فإن نطاق المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي محدود جداً.

وقد أُنِيحت لمحكمة العدل الأوروبية الفرصة لتطوير بعض السوابق القضائية
سيما فيما يتعلق بفكرة "الإخلال المستمر". القضايا المتعلقة بالحالات التي هاجمت
فيها اللجنة الممارسة الإدارية للدولة العضو بموجب المادة (٢٥٨) من معاهدة
الاتحاد الأوروبي.

والقضية الواضحة التي تتعلق بـ "الإخلال المنهجي أو المستمر" بموجب المادة
(٢٥٨) من معاهدة الاتحاد الأوروبي هي القضية: C-494/01 (المفوضية ضد
إيرلاندا). واستندت إلى سلسلة من الشكاوى التي تلقتها اللجنة على مدى (٣)
سنوات بين عامي (١٩٩٧) (٢٠٠٠) من مواطنين إيرلنديين بشأن عدد من
الحوادث التي تنطوي على إلقاء نفايات يزعمون أنها تنتهك أحكام قانون
النفايات. ولم تطلب المفوضية من المحكمة فقط أن تثبت عدم امتثال إيرلاندا
لالتزاماتها بموجب قانون النفايات في كل حالة من هذه الحالات فردياً، ولكنها
أكدت أيضاً أن هذه الحالات توفر الأساس لبيان المحكمة بأن هناك خرق عام
وهيكلي على قانون النفايات من إيرلاندا. وتهدف إجراءات اللجنة أساساً إلى إثبات
بأن إيرلاندا لم تمتثل لالتزاماتها بموجب قانون النفايات بأسلوب عام وهيكلي.
وتجدر الإشارة إلى عدد من القضايا الأخرى التي لم تكن موضوعاً للشكاوى الاثنتي
عشرة، ولكنها كانت في المجال العام دليل إضافي على عدم الامتثال. وقد انتقدت
المفوضية هذه الحوادث كجزء من قاعدة أساسية.

لقد قبلت المحكمة في حكمها بأن الممارسة الإدارية يمكن أن تكون موضع الشك لعدم الوفاء بالالتزامات سيما عندما تكون ذات طبيعة متسقة وعامة.

رأي المدعي جيلهود في هذه الحالة مفيد علمياً. إذ يشير إلى الابعاد الآتية: بعد الزمن والخطورة. إذ يدرك النطاق سيما عند الإشارة إلى عدد من حالات الانتهاك. ومن الواضح بأن البعد الزمني يرتبط بحقيقة مفادها حالة عدم الامتثال موجودة منذ زمن. ويشير بعد الخطورة إلى الدرجة التي ينحرف فيها الوضع الفعلي في الدولة العضو عن النتيجة التي يقصد بها تحقيق التزام الجماعة.

وفي قضايا أخرى، أكدت المحكمة هذه السوابق القضائية. إذ تشير إلى الوضع الذي لم تفلح فيه دولة عضو مراراً وتكراراً مدة طويلة من الزمن في الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، وخلصت إلى ان الممارسات الإدارية دخلت في نطاق الخروقات سيما إذا ما استطاعت اللجنة أن تثبت بأن هذه الانتهاكات بنيوية وعامة. ويجب أن توثق اللجنة هذه الممارسة وتعمل على تقديم دليل مفصل على أن هنالك درجة من الطابع المتسق والعام، وان هذه الحالات ليست غير مرتبطة ببعضها.

الاستنتاج من (أ)

المعايير الثلاث التي طورتها محكمة العدل الأوروبية لتحديد ما إذا كانت الممارسة الإدارية للدولة العضو تنتهك التزاماتها بموجب قانون الاتحاد، على سبيل المثال: الطابع العام والهيكلية للانتهاك، والنطاق، الوقت أو المدة،

والخطورة، يمكن تطبيقها لتحديد ما إذا كانت الشروط الواردة في المادة: ٧ (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي يتم الايفاء بها أم لا.

ب – الخصائص الرئيسية للاتحاد الأوروبي

لا بد من فهم صلاحيات الاتحاد الأوروبي (سيما حدودها) بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، مقابل الخصائص الرئيسية للاتحاد الأوروبي مقارنة مع الدولة من ناحية، والمنظمة الدولية من ناحية أخرى.

الاتحاد الأوروبي هو "اتحاد الدول والمواطنين"، وليس دولة، المادتان (١) و(٤ : ٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، وليس "دولة". من المفهوم أن صياغة المادة (٤ : ٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي تستبعد إنشاء دولة اتحادية أوروبية. لذلك فإن سيادة القانون في سياق الاتحاد الأوروبي يجب أن تأخذ في الاعتبار "العلاقات الثلاثية الأبعاد" في الاتحاد الأوروبي سيما مؤسساته والدول الأعضاء والأفراد. كما الافتراض بأن الاتحاد الأوروبي ليس دولة له تداعيات مهمة على اختصاصات الاتحاد الأوروبي في مجال حماية سيادة القانون. معظم الآليات التي وصفها لوبينشتاين في "الديمقراطية المحصنة" لا يمكن تطبيقها من قبل الاتحاد الأوروبي؛ لأنها تنطوي على تدابير "عمودية" مخصصة "للدولة". إذ يتم توظيفها من قبل السلطات العامة ويتم إصدار الأوامر إلى المواطنين أو الجمعيات مثل الأحزاب السياسية. ولا يملك الاتحاد الأوروبي مثل هذه السلطات "الشرطية". بل على العكس من ذلك، تلزم المادة (٤ : ٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي صراحة الاتحاد الأوروبي باحترام المهام الأساسية للدولة مثل صيانة القانون والنظام. ومن ثم، فإن

الآليات "الأفقية" (بين السلطات العامة) هي أكثر ارتباطاً بالهدف من البحث المقدم.

وخلافا للمنظمات الدولية يتمتع قانون الاتحاد من خلال سلطته الخاصة بالسمو على قانون الدول الأعضاء. إن الإعلان المرقم: ١٧، والمرفق بالقرار النهائي للمؤتمر الحكومي الدولي الذي تبني معاهدة لشبونة، يشير إلى السوابق القضائية التي تمت تسويتها لمحكمة العدل الأوروبية منذ عام ١٩٦٤.

ويؤكد سياق قانون الاتحاد الأوروبي كله على أهمية القيم الأساسية. ووفقا للمادة (٣) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فإن تعزيز قيمها ورفاهية شعوبها هي أحد أهداف الاتحاد الأوروبي (الفقرة ١) التي يجب ان تسعى إلى تحقيقها بالوسائل المناسبة والتي تنسجم مع الاختصاصات الممنوحة لها في المعاهدات (الفقرة ٦). إن الاتحاد الأوروبي، في جميع أنشطته، ملتزم بمبادئ المنح والتبعية والتناسب.

ولكن ماذا عن دور الدول الأعضاء في هذا السياق؟ إن المعاهدات لا تقتصر فقط على سلطات الاتحاد الأوروبي على النحو الذي وصفته، وإنما تفرض، كموازنة، التزامات مهمة على الدول الأعضاء. ابتداءً وقبل كل شيء، من خلال سيادة قانون الاتحاد الذي تعترف به الدول الأعضاء (انظر أعلاه)، وهي ملزمة باحترامه.

وعلى نحو محدد بشكل أكبر، ووفقا لمبدأ التعاون المخلص، تلتزم الدول الأعضاء بمساعدة الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بالمهام المنبثقة من المعاهدتين (معاهدة الاتحاد الأوروبي، و (معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي)، المادة: ٤ (٣) من معاهدة

الاتحاد الاوروبي (للاطلاع على مزيد من التفاصيل ينظر في أدناه في هذا الجزء). فضلاً عن ذلك، يتعين على الدول الأعضاء أن تسهل (بشكل ايجابي) إنجاز مهام الاتحاد وأن تمتنع (بشكل سلبي) عن أي تدبير يمكن أن يعرض تحقيق أهداف الاتحاد للخطر. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمادة: ١٩ (١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، يجب على الدول الأعضاء توفير حماية قانونية فعالة في المجالات التي يغطيها قانون الاتحاد. كما ان القيم الأساسية وحمايتها لا يغطيها القانون الاتحادي دون أدنى شك منذ إدراج المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي في هذه المعاهدة. وبالنظر إلى المكانة العالية التي تتمتع بها سيادة القانون بين أهداف الاتحاد، فإنه يمكن لهذه النتائج أن تؤثر تأثيراً مهماً في عملية تفسير التزامات الدول الأعضاء.

ج - لماذا يجب على الاتحاد الأوروبي أن يحمي سيادة القانون والقيم

الأساسية الأخرى في الدول الأعضاء؟

أولاً، وبإجابة واضحة: لأن المعاهدات تنص على ذلك. هذه الإجابة ليست عادية وقانونية كما يبدو. لقد صادقت جميع برلمانات الدول الأعضاء على المعاهدات، مما يعطيها درجة عالية من الشرعية الديمقراطية. وهذا يثبت على الأقل من الناحية النظرية، بأن السلطات الوطنية تقر بان الهيئات فوق الوطنية، ويقصد بها هنا مؤسسات الاتحاد الأوروبي، هي في مكانة افضل، ويمكنها التحقق من المعايير عبر الوطنية وتفسيرها. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد للغاية في هذا السياق، إذا تمكنت السلطات الوطنية بحد ذاتها(مثل الحكومات والبرلمانات والمحاكم) من

كسر الحواجز بوصفهم مدافعين عن المصالح الوطنية بشكل كامل. وينبغي أن يدركوا بأنها أصبحت إلى حد ما مؤسسات اوروبية معينة، ومن ثم، يجب أن تدافع أيضا عن المصالح الأوروبية. ومن وجهة النظر النظرية، أوضح "كانت" منذ زمن بعيد بأن الدولة تتمتع بسلطة الطلب من مواطنيها التقيد بالقواعد الداخلية إذا ما كانت تحترم التزاماتها القانونية تجاه الدول الأخرى. ومن الناحية التاريخية، فإن ذلك يجعل من المنطقي أيضا بأن التجربة أثبتت تعدد الولايات القضائية يساعد على إدارة المخاطر، ويمكن أن يزيد من مقاومة القاعدة السيئة. في القرن العشرين، الفيدرالية واجهت تهديداً في كثير من الأحيان عندما انتقلت الأنظمة الحكومية من الديمقراطية إلى أنظمة أكثر سلطوية.

لقد رأينا أعلاه بأن الاتحاد الأوروبي هو اتحاد للدول الأعضاء ومواطنيه. وينظر إلى التكامل الأوروبي تاريخياً بوصفه إحدى الوسائل الرئيسة لترسيخ الديمقراطية.

وأصبح الدفاع عن الديمقراطية في الوقت الحاضر مهمة أوروبية وعالمية على حد سواء. إن نهاية 'شميت إيان' (Schmitt-ian) في الدولة بوصفه الحامي الوحيد ضد التهديدات للفرد وتجاوزه الصارم له لذاته والأجنبي والصديق والعدو، لا تعكس حقيقة "عبر الوطنية الحديثة". وكما قال بي هابيرل: "لا مع كارل شميت وسويسرا يمكن تفسيرها، ولا يمكن بناء أوروبا". ومع ذلك لا تزال نظريات كارل شميت مؤثرة في الأوساط السياسية والقانونية في ألمانيا وخارجها.

ومن منظور أوسع نطاقاً، كهذا منهج يهمل حدوث التعاون كبديل تدريجي للمنافسة العدوانية والقوة المتزايدة بشكل متسارع والتي تشكل الارتقاء الانساني. وبدلاً من أن تكون موجهة نحو الأمام، فإنه ينفي التطورات الناجمة عن نظرية "كانت" في أواخر القرن الثامن عشر، وفي الممارسة العملية تكمن في التطور باتجاه حركة التعاون الدولي الفعالة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. بدلاً من ذلك يعود بالمجتمع مرة أخرى إلى أصولها المدمرة المتوارثة للمنافسة العدوانية التي هيمنت على الجنس البشري لملايين السنين وبلغت ذروتها في الحربين العالميتين في القرن الماضي.

وهناك أيضاً أكثر من جانب عملي لأهمية إيجاد الحلول العابرة للوطنية. وتؤثر القرارات المتخذة من قبل دولة عضو لا تحترم سيادة القانون، في مواطني الاتحاد الأوروبي على مستويين ("جميع المبادئ المتأثرة"). وبشكل غير مباشر، جميع الدول الأعضاء تشارك في القرارات في المجلس والبرلمان الأوروبي. ومن ثم، يمكن للاتجاهات غير الليبرالية أن تؤثر على مخرجات تشريعات الاتحاد الأوروبي التي يمكن تطبيقها على الدول الأعضاء جميعها. وبشكل مباشر، بما أن مواطني جميع الدول الأعضاء يمكن أن يتأثروا بالقرارات الداخلية التي تتخذها إحدى الدول الأعضاء، سيما عند استخدام حرياتهم بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال عندما يعيشون أو يعملون في دولة عضو مختلفة. ولذلك، فإن توفير درجة معينة من التجانس في الاتحاد الأوروبي يضمن أيضاً مستوى من "الديمقراطية غير المباشرة". ومن ناحية أخرى فإن مواطني الاتحاد

الأوروبي سيتأثرون بالقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء والتي تقع تماما خارج نطاق نفوذهم. وإذا كان للقاعدة أو القرار آثار تتجاوز المستوى الذي تم فيه عملية صناعته، فإن الشرعية الديمقراطية الوطنية لا يمكن أن تعالج الخلل في القاعدة أو القرار. مثل هكذا قرارات يمكن أن تتعلق، على سبيل المثال، بمسائل ذات نطاق كبير مثل استقلال أجزاء من الإقليم، أو على نطاق ضيق، قضايا مثل ضرورة قيام غير المواطنين بتقديم ضمانات في حالة التقاضي المدني.

ويعد ضمان احترام سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي تعبيرا عن التزام الاتحاد الأوروبي بحماية المصلحة العامة وشرعيتها العقلانية وفق المنطق الوبري (Weberian sense). ولذلك فإن هذه القيم الجوهرية تعطي، في نهاية المطاف، معنى لتنظيم النظام السياسي. ولم ينشأ الاتحاد الأوروبي كغاية في حد ذاته بل بالأحرى لتعزيز الأهداف المتفق عليها بموجب القانون المؤسس، سواء أكان الدستور في النظم الوطنية أم معاهدة الاتحاد الأوروبي ووحدة الاتحاد في الاتحاد الأوروبي. وهكذا، يمكن للسلطات عبر الوطنية أن تعزز في الواقع الشرعية الديمقراطية للدول وتخلق مرتكزات التآزر بين الشرعية الوطنية وفوق الوطنية. وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يتمتع بمشروعية ثلاثية الابعاد: الشرعية الديمقراطية من خلال الانتخابات المباشرة للبرلمان الأوروبي، وشرعية التكامل عن طريق اللجنة المستقلة، والأخرى المستمدة من الدول الأعضاء عن طريق المجلس والمجلس الأوروبي. إن "شرعيتها العابرة للحدود الوطنية" تساعد على إنشاء واحدة من أهم الجوانب الانسانية: العلاقة مع الأجنبي كما

وصفه البروفيسور ويلر الشهير، يمثل احد الجوانب المعيارية الأكثر أهمية لحالة الإنسان، ولمجتمعاتنا المتعددة الثقافات: علاقة قائمة على اساس احترام الأجنبي. قررت محكمة العدل الاوروبية مراراً وتكراراً بان الاتحاد الاوروبي "مجتمع يرتكز على الثقة المتبادلة والمتمثلة بان القيم المشتركة متجذرة في الاتحاد الاوروبي". كما يقول مولر (*Müller*) بأسلوب جذاب جداً: " هذا هو بالضبط لأن بروكسل لا يمكن أن تثق بالدول الأعضاء، ومن ثم يمكن للدول الأعضاء ان تثق بعضها البعض". الصفة الوحيدة التي أود أن أضيفها هو أن "عدم الثقة" استثناء من القاعدة. ويمكن تفسير الصفة الاستثنائية بسهولة من خلال الأهمية الرئيسة للثقة بين المؤسسات والدول الأعضاء ومبدأ التبعية (انظر أعلاه في هذا الفصل).

ومن الجوانب المهمة الأخرى التي تدعو إلى حماية سيادة القانون هي الحفاظ على مصداقية الاتحاد الأوروبي داخل إقليمه وخارجه، وتقديم حلول عبر وطنية للقضايا عبر الوطنية. ومع الترابط المتنامي بين الحكومات الوطنية للدول الاعضاء، رغم شرعيتها "الديمقراطية" الوطنية، فإن الدول الأعضاء لا تستطيع أن تضم جميع المتأثرين بقراراتها. ولذلك فإن الدول الأعضاء تعاني فعلا من عجز ديمقراطي.

وفي ملاحظة أكثر أهمية، يشير مؤلفين آخرين إلى فقدان الخيارات السياسية الديمقراطية الحقيقية المعروضة على الناخب فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي وما يترتب على ذلك من خطر تعريض موضوعية المواطن. وعلى صعيد أشمل، فيما يتعلق بالمواطنة العابرة للحدود، والإجابة على هابرماس وراولز، التساؤل الذي

يطرح فيما إذا كان دور المواطن كفاعل سياسي يؤخذ في الاعتبار كما يجب. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يقال بان المواطن سيفتقر إلى التعلق بالمجتمع السياسي والرغبة في المشاركة في أنشطة المواطنة.

هذا النقد مفهوم، ولكنه ليس مقنعاً تماماً. ان لا يأخذ في الاعتبار الطابع الخاص للاتحاد الأوروبي، ولا يأخذ في الاعتبار المستويات السفلى للمجتمع السياسي "غير العابر للوطنية". في حين أنه مما لا شك فيه أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تفتقر إلى الشرعية الديمقراطية المرتبطة عادة بالسياسات الوطنية، ويمكن فهم الاتحاد الأوروبي على أنه يعكس نموذج تعددي للديمقراطية. وتمنح الشرعية الديمقراطية من قبل الممثلين الوطنيين في المجلس، ومن البرلمان الأوروبي المنتخب بشكل مباشر. فضلاً عن ذلك، رأينا بأن الشرعية الديمقراطية الوطنية تصل بسهولة إلى حدودها عندما تواجه قضايا عابرة للحدود الوطنية لسبب بسيط هو أن القرارات الوطنية لا تأخذ في الاعتبار آثارها على المواطنين الذين لا يستطيعون المشاركة على سبيل المثال في الانتخابات الوطنية أو في الاستفتاءات. ولذلك فإنهم يستبعدون أو يقصون مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون على الأراضي الوطنية، الذين يستخدمون حقهم في حرية التنقل. ومن المعلوم، وفي الوقت نفسه، فإن "التقليدية" مجرد قرارات إجرائية ديمقراطية أدت إلى أنظمة شريرة تعرض المواطنين الى الهلاك. وهذا يثبت محددات السياسة التقليدية، واختيار السياسة الوطنية والشرعية الديمقراطية. وبما أن الديمقراطية ليست هدفاً في حد ذاته، ولكن

شأنها في ذلك شأن سيادة القانون ينبغي أن تعزز الصالح العام وتحمي الفرد من الحكومة التعسفية. وينبغي أن تكون هناك حلول جديدة للرد على تلك المطالب.

كيف يمكن تجنب "خيبة الأمل" للناس عن العملية السياسية؟ كيف يمكننا أن نضمن أن يأخذ القرار السياسي في دولة عضو بعين الاعتبار الآثار السلبية المحتملة على المواطنين الذين يعيشون في الدول الأعضاء الأخرى، وعلى الأجانب الذين يعيشون في الدولة العضو التي يتخذ فيها القرار؟. هناك حاجة ماسة إلى الرد على التساؤل الأخيرة في السياق عبر الوطني. وإذا أخفقت النظم الوطنية في معالجة هذه المسائل فإنها تفشل في الاختبار المهم لنظام ديمقراطي حقيقي.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ بأن المشاركة عبر الوطنية مشهورة في المجالات الأخرى، سيما البيئية بوصفها تقييم للأثر البيئي. ويهدف تقييم الأثر البيئي إلى تعزيز المساءلة والشفافية في عملية صنع القرار وتعزيز الدعم العام للقرارات المتعلقة بالبيئة، ومن ثم المساهمة في تعزيز الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالمشاريع/ البرامج التي لها آثار بيئية عابرة للحدود، ينص ميثاق إسبو (ESPOO) على إجراء عملية للإبلاغ والتشاور والالتزام بمراعاة نتائج العملية عند اتخاذ القرار. وقد أقرت محكمة العدل الدولية بالتزام "تقييم الأثر البيئي العابر للحدود" بوصفه مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي العرفي (الفقرة: ٢٠٥). ويرد نص مماثل في المبدأ (١٧) من إعلان ريو والمادة (٧) من مواد لجنة منع الجريمة الدولية المتعلقة بمنع الضرر العابر للحدود والمادة (٢٠٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وعلى رغم من أن التفاصيل

ليست محددة بدقة، فإن العناصر الآتية على الأقل لا جدال فيها: الإخطار والمعلومات والتشاور بين الجمهور يُعد واجب عام للتعاون.

الفكرة التي تكمن وراء هذه المتطلبات الإجرائية تتمثل في أن الدولة تحتاج أولاً إلى معلومات كافية وفهم الأثر البيئي للنشاط قبل أن تتخذ قراراً عقلانياً. ومن الواضح بأن هذا النهج يمكن أن يزيد أيضاً من الشرعية الديمقراطية للقرارات السياسية ذات الآثار العابرة للحدود الوطنية (بمعنى التأثير الأساسي والعابر للحدود على رعايا الدول الأعضاء الأخرى الذين يعيشون على أراضيها). وقد كشفت دراسة حديثة عن الإدراك الأوروبي للديمقراطية بأن أغلبية كبيرة من الأوروبيين ترى أن "حكوماتهم الوطنية" لا تأخذ آراء الحكومات الأخرى في الاعتبار بشكل كافٍ في عملية صنع قراراتها.

وفيما إذا كانت النتائج المتعلقة بتقييم الأثر البيئي العابر للحدود يمكن تطبيقها جزئياً مقارنةً بآثار القرارات السياسية العابرة للحدود الوطنية، فمن الواضح أنها مسألة حساسة للغاية وتتجاوز الغرض من هذه الدراسة. ومن الناحية النظرية، يمكن العثور على مبررات محتملة لمثل هذا النهج في المادة: ٤(٣) من السطر الثالث من معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تلزم الدول الأعضاء بتسهيل إنجاز مهام الاتحاد. وأحد هذه المهام يرد ذكره في المادة: ٣(١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، من بين أمور أخرى، هي تعزيز قيمها، وتعد الديمقراطية أهمها. ووفقاً لرودريك (*Rodrik*)، فإن غياب الديمقراطية العابرة للحدود الوطنية على مستوى

الاتحاد الأوروبي يؤدي الى ايجاد حلقات مفرغة تؤدي من بين امور متعددة إلى عدم وجود ترتيبات مؤسسية دائمة على نطاق الاتحاد الأوروبي

يجب أن تؤخذ البحوث الأخرى المتعلقة بهذه المسألة في الاعتبار الطابع الخاص للاتحاد الأوروبي، والحاجة إلى احترام الهويات الوطنية(المادة: ٤ (٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي) ومبدأ التبعية(المادة: (٥) من معاهدة الاتحاد الاوروبي). وتتمثل احدى الجوانب المهمة لتقييم التبعية في أن التجربة أظهرت بأن الدول الأعضاء لا تستطيع تحقيق هدف ضمان "الديمقراطية العابرة للحدود"، التي يمكن للوهلة الأولى أن تميل لصالح اتخاذ إجراء على مستوى الاتحاد. بعض المزايا السياسية المترتبة على التقييم الأوروبي للأثر السياسي ستكون على النحو الآتي: يمكن للمواطنين المشاركة في القرار الذي يؤثر عليهم، كما ان الحاجة إلى تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء يمكن أن تؤدي إلى عقلنة الخطاب السياسي؛ لأن المناقشات الشعبية وحدها قد لا تكون ناجحة في دولة عضو واحدة بالشكل الذي يتماثل مع البلدان المجاورة التي تتأثر بالقرار ذاته على حد سواء.

وبصرف النظر عن حقوق المشاركة المحتملة، يمكن النظر في مسألة مهمة واحدة بالفعل: ما هو دور الفرد في هذا السياق بالإشارة إلى حماية "السلع العابرة للحدود الوطنية"؟ بالنسبة إلى المواطنين، ينبغي أن تكون سيادة القانون بمثابة درع ضد السلطة التعسفية التي قد يمارسها الاتحاد والدول الأعضاء. ولتوضيح هذا المفهوم، أود أن أستخدم أدوار المتذمرين من إجراءات التعدي بموجب المادة(٢٥٨) منمعاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، على سبيل المثال، في الإجراء المرجعي الأولي

بموجب المادة (٢٦٧) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي. ومن الناحية الكمية، أصبح الأخير الإجراء الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة. ويظهر تواتر طرح الأسئلة الأساسية بأن المحاكم الوطنية والخصوم يثقون في محكمة العدل الأوروبية. ومن وجهة النظر النوعية، فإن الإجراء الأساسي للحكم هو حجر الزاوية في النظام القضائي للاتحاد الأوروبي. ومن الضروري ضمان التطبيق الموحد لقانون الاتحاد الأوروبي. ووصفه الرئيس السابق لمحكمة العدل الأوروبية السيد سكوريس (*Skouris*) بأنه الأداة الرئيسية لتطوير وتنفيذ قانون الاتحاد الاوروبي.

وإلى جانب هذه المهام الجوهرية المهمة، فإنه من وجهة النظر الإجرائية يردم فجوة المعالجات القانونية للفرد من خلال وضع احتمالية التحدي غير المباشر لصحة قاعدة الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد تعد جزء أساسي من نظام الحماية القانونية الفعالة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإنه يؤدي وظيفته بجعل محكمة العدل الأوروبية أقرب إلى المواطن، ومن ثم "أكثر دستورية"، ويبدو انه يأخذ في الاعتبار نية الآباء المؤسسين بهدف تلبية مطالب ألمانيا. وينطبق الشيء نفسه على دور المتذمرين من الانتهاك. لقد أدت الشكاوى إلى إجراءات مهمة ضد الدول الأعضاء لمصلحة سيادة قانون الاتحاد الاوروبي، سيما ضد الدولة العضو التي لم تكن دائما راغبة أو قادرة على احترام التزامها.

ولكن ما هو دور المواطن في سياق حماية القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي؟ هل صحيح، كما يقول البروفيسور ويلر (*Weiler*)، بأن الإجراء المرجعي الاساسي يضع الفرد ضد المصلحة العامة الوطنية؟ من وجهة نظر إجرائية صارمة أن البيان

صحيح، ولكن هذا، في رأيي، ليس بالضرورة نهاية القصة. وينبغي أن تشمل المصلحة العامة الوطنية أيضا احترام القانون الأوروبي وسموها. لأن هذا ما اتفقت عليه الدول الأعضاء عندما انضمت إلى الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن الإجراء المرجعي الأولي يؤدي دوراً محورياً في ضمان التطبيق الفعال والموحد لقانون الاتحاد. ومن وجهة نظر أكثر رسمية، وردا على انتقاد الفرد بأنه مجرد "هدف" في قانون الاتحاد كما ذكر آنفاً، فإن الإجراء المرجعي الأولي يضع للمحاكم الوطنية والفرد دوراً فاعلاً بشكل كبير. وفي هذه الحالات فان الفرد والمحكمة الوطنية التي توجه السؤال الرئيس، يصبحون الفاعلين في المشهد القانوني الأوروبي. اذ يتحولون إلى عملاء فاعلين ويتركون دورهم بوصفهم هدف في القانون الأوروبي. هذا هو بالضبط اصالة الإجراء المرجعي الأساسي. وإذا كان الفرد قادراً على إقناع محكمة العدل الأوروبية بوجهة نظره او نظرها، فإن المصلحة الأوروبية العامة كما هو معبر عنه في قانون الاتحاد الأوروبي الذي يسمو على المصلحة الوطنية الضيقة كما هو مبين في التشريع الوطني في المسألة قيد النظر. لذلك، ليس بالضرورة الفرد "المنكفي على الذات" هو محور الإجراء المرجعي الأساس. من الافضل هنا استخدام كلمات القديس توماس، مع ما يلزم من تعديل، مما يجعل ممر مشهور للأخلاقيات تعبيراً عن ليتموتيف من الاتحاد الأوروبي: الذي ترجم النص المشهور "الخير الاوروبي المشترك افضل من قدسية من الخير الواحد". وهناك جانب مهم آخر متأصل في الإجراء المنصوص عليه في المادة (٢٦٧) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، ليس بالضرورة ان تكون الأطراف في الإجراءات القانونية الوطنية من مواطني البلد الذي

تجري فيه المقاضاة الوطنية. ومن ثم، فإن الإجراء المرجعي الاساس يساعد أيضا على إعادة تشكيل شرعية التشريعات الوطنية موضوع البحث. ان يوفر أداة إجرائية للمُقيمين في الاتحاد الأوروبي الذين تحولوا إلى مجرد اهداف للتشريعات الوطنية دون التمتع بأي حقوق للمشاركة في العملية التشريعية.

أي دور للمؤسسات المختلفة للاتحاد الأوروبي؟

١- المقدمة

يوفر توزيع الاختصاصات بموجب المعاهدات عناصر مهمة للرد على السؤال المتمثل في أي دور يمكن للمؤسسات المختلفة للاتحاد الأوروبي ان تؤديه في عملية ضمان احترام سيادة القانون؟. لقد تم التأكيد على أهمية المؤسسات من قبل جان مونيت (Jean Monnet) بقوله: "لا شيء ممكن من دون رجال، ولا شيء دائم بدون مؤسسات".

ولتحقيق هذا الغرض، يجب ان نبحث بشكل منفصل في السلطات الأساسية التي تشكلها مؤسسات الاتحاد الأوروبي طبقاً للمعاهدات. لقد تمت دراسة مبدأ فصل السلطة في الاتحاد الأوروبي بشكل مكثف. ولأغراض تحقيق هدف هذا البحث فانه يبدو من المفيد تحديد الهيكل الأساسي وفق نظرة دقيقة لنص المعاهدات وممارسات المؤسسات. جميع المؤسسات لها أدوار مهمة ومتكاملة تؤديها في عملية حماية القيم الأساسية، سيما سيادة القانون. ومن أجل أن تكون مكملة لبعضها، فإنها لا يمكن أن تكون متشابهة؛ لأن هذا يعني ضمنا ازدواجية الجهود

ومن ثم يؤدي إلى غياب وضوح عملية فصل السلطات بموجب قانون الاتحاد. ويجب على مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تحترم توزيع الاختصاصات والتوازن المؤسسي المتوخى منه في المعاهدات.

٢ : دور البرلمان الأوروبي في حماية الدور

لقد وردت مهام البرلمان الأوروبي في المادة (١٤) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويتمثل دوره الأساس في ممارسة الوظائف التشريعية والميزانية. ويضطلع بمهام التوجيه السياسي والتشاور على النحو المنصوص عليه في المعاهدات. وفيما يتعلق بمناقشات قضايا القيم الأساسية في هنغاريا وبولندا، فإن البرلمان الأوروبي يؤدي دوراً فاعلاً جداً في مراقبة الدول الأعضاء (هنغاريا وبولندا)، ومن الناحية السياسية، فإنه يتحكم في نشاطات المفوضية. ويؤدي دوراً مهماً في مساءلة المفوضية عن أعمالها أو عدم فاعليتها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن البال بأن البرلمان الأوروبي يمكنه الشروع في الإجراءات المنصوص عليها في المادة: (١)٧ من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ولم تتوفر الاغلبية اللازمة لا في حالة هنغاريا ولا بولندا. وثمة جانب آخر يظهر سيما فيما يتعلق ضد الدور الاكثر نشاطاً للبرلمان الأوروبي هو أنه يجب ألا يتم تسييس الإجراءات الوارد في المادة: (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. البرلمان الأوروبي هو مؤسسة سياسية بشكل واضح؛ ومن ثم فإن دورها الكلاسيكي الذي يمكن ملاحظته يتمثل في مراقبة المفوضية لتجنب الخطر السياسي أو على الأقل المساومة السياسية (حالة النمسا على سبيل المثال).

يعمل البرلمان الأوروبي حالياً على وضع آلية لتحسين استخدام المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. وفي ٥/٤/٢٠١٦، اقترحت لجنة الحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية إبرام اتفاق مشترك بين المؤسسات "ميثاق الاتحاد الأوروبي من أجل الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية في شكل اتفاق مشترك بين المؤسسات" بشأن الاستخدام الأكثر فعالية لآلية المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

ويحتاج هذا الاتفاق المشترك بين المؤسسات إلى موافقة المجلس. وتظهر الخبرة المكتسبة من المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي و "حوار سيادة القانون" معارضة الدول الأعضاء في الدخول في أي شكل من أشكال التعهد الملزم سيما فيما يتعلق باحترام سيادة القانون. ويبدو أن احتمالات دخولها في اتفاق مشترك بين المؤسسات ينص على التزامات ملموسة في هذا الصدد محدودة إلى حد ما. وعلى الصعيد الأشمل، فإنه هناك شكوك بأن يكون هناك شروع في عملية مناقشة طويلة سيما بشأن أدوات جديدة بوصفها وسيلة أفضل لضمان احترام سيادة القانون من عملية تحسين الأدوات الحالية.

٣: المجلس الأوروبي

يتألف المجلس الأوروبي من رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء إلى جانب رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس المفوضية (المادة: ١٥(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. يجب ان يعطي الاتحاد الأوروبي القوة الدافعة اللازمة لتنميته، ويحدد

الأولويات والاتجاهات السياسية العامة (المادة: ١٥ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

ويُظهر تكوينه بالفعل بأنه مؤسسة سياسية بشكل واضح. وهو يعمل إلى حد كبير بآلية الاجماع، التي تجعل من الصعب اتخاذ تدابير ضد أحد أعضائها.

٤ : الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ورغم أن الدول الأعضاء ليست "مؤسسة" بالمعنى التقني، فإنها تؤدي دوراً هاماً في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي. وقد رأينا بالفعل (أعلاه في هذا الفصل) بأنه وفقاً للمادة: ٤(٣) القسم الثاني والثالث من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فإنهم ملزمون باتخاذ أي إجراء مناسب لضمان الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدتين (معاهدة الاتحاد الأوروبي و معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي)، وتسهيل تحقيق مهام الاتحاد. وعلى عكس ذلك، يتعين عليهم الامتناع عن أي تدبير يُمكن أن يعرض تحقيق أهداف الاتحاد للخطر.

وفيما يتعلق بمراقبة تطبيق الدول الأعضاء - على الأقل نظرياً - فإنها واسعة الاثر. وبإمكانها أن تحيل دولة عضو غير ممثلة إلى محكمة العدل الأوروبية لانتهاكها التزاماً منصوص عليه في المعاهدات سيما (المادة: ٢٥٩ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي). ومن حيث التطبيق، لم يُستخدم هذا الخيار البتة. ووفقاً للمعلق الألماني المشهور على معاهدات الاتحاد الأوروبي، فإنه حتى عام ٢٠١٥، لم تُقدم سوى ستة قضايا بموجب المادة (٢٥٩) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، وتم

سحب اثنين منها قبل إصدار الحكم. عمليا هذا الخيار هو "الخيار النائم" الذي يستخدم في حالات استثنائية، و أحيانا في قضايا مهمة سياسياً. ويشرح بعض المؤلفين عدم وجود مبادرة للدول الأعضاء في هذا الصدد بوصفها تعبيراً عن "الدقة الدبلوماسية". ويفسر آخرون، ولكن بصورة أكثر إيجابية، استخدامها المتكرر على أنه تعبير عن ثقة الدول الأعضاء في فعالية المفوضية بوصفها وليّ العهد للمعاهدات (معاهدة الاتحاد الأوروبي و معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي).

فبموجب المادة: (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي يتمتعون بحق المبادرة ولكنهم لم يحصلوا على النصاب القانوني المتمثل بثلاث الاصوات للشروع في إجراء ما. وكما يقول أحد المؤلفين، فإنه يُطلب من الدولة العضو الشروع في إجراء من هذا القبيل مثل أن يطلب من الأتراك بالتصويت لصالح عيد الشكر (إما ٥/٤ أو بالإجماع)؛ ويصفه البعض الآخر بأنه فضيحة سيما كيف تغض الدول الأعضاء عن انتهاكات القيم الأساسية من جانب نظرائها.

٥ : المجلس

وفقا للمادة (١٦) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، تتمثل المهمة الأساسية للمجلس في ممارسة الوظائف التشريعية والمتعلقة بالميزانية ووضع السياسات والتنسيق. ويشير بعض المؤلفين إلى المجلس بوصفه مؤسسة شبيهة بمقاطعة يانوس، من ناحية، فهي مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى فهي تتألف من ممثلين للدول الأعضاء.

وقد أكد المجلس باستمرار على أهمية سيادة القانون. وعندما يتعلق الأمر بالخطوات الملموسة لضمان احترام سيادة القانون في الدول الأعضاء، فإن التردد يكون أكثر من ذلك بكثير. يهدف المجلس إلى تشجيع ثقافة "احترام سيادة القانون" من خلال "حوار بناء بين جميع الدول الأعضاء".

ومن الناحية التطبيقية، فإن اقتراح المجلس بإجراء حوار سنوي بشأن سيادة القانون ليس مفيداً جداً نتيجة انتقاد المسائل الملموسة التي تتعلق بسيادة القانون. ولم يذكر أول "حوار بشأن سيادة القانون" الذي نظّمته رئاسة المجلس في تشرين الثاني من العام (٢٠١٥) أي من المسائل الملموسة المتعلقة بسيادة القانون، مثل الحالة في هنغاريا، بل تناول عموماً سيادة القانون في العصر الرقمي.

ونتيجة لذلك، أدى الحوار السنوي بوصفه "أداة" لحماية سيادة القانون في الدول الأعضاء إلى انتقاد شديد من قبل المؤلفين الأكاديميين. على سبيل المثال لا الحصر: عدّت "واجهة للعمل"، وتعد أقل قيمة رسمية ممكنة، إذ لم تشر إلى أي التزامات ملموسة للدول الأعضاء ويعود ذلك إلى إجراء بين الحكومات بشكل خالص.

وإذا كان هناك بلا شك ما يبرره سيما فيما يتعلق بالحوار السنوي الأول، فقد تغير الوضع في عام: (٢٠١٦). وأتاح الحوار الثاني المتعلق بسيادة القانون، والذي عقد تحت الرئاسة الهولندية في النصف الأول من عام (٢٠١٦) إجراء مناقشات أكثر جدية. وركزت المناقشات على التحديات التي تواجه سيادة القانون والقيم الأساسية الأخرى الناجمة عن ارتفاع عدد اللاجئين القادمين إلى الاتحاد الأوروبي.

ه : المفوضية

وفي القسم الحالي ، لن نقدم إلا الدور العام للمفوضية بموجب المعاهدات . يتم تناول ممارستها الحالية أدناه في القسم الثالث .

ووفقا للمادة(١٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي ، تضطلع المفوضية بمهام تعزيز المصلحة العامة للاتحاد واتخاذ المبادرات المناسبة لتحقيق هذه الغاية . وتكفل أيضا تطبيق المعاهدات (معاهدة الاتحاد الاوروبي و معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي) ، والإشراف على تطبيق قانون الاتحاد تحت إشراف محكمة العدل الاوروبية . اذ تتيح مجموعة كبيرة من الأنشطة مثل جمع وتقييم ونشر المعلومات المتعلقة بالامتثال لقانون الاتحاد . وقد أكدت المحكمة العامة مؤخرا أهمية استقلال المفوضية .

(٨١) "فإن المفوضية هي أيضا ، وفقا للمادة : ١٧(١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي ، هي تعزيز المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي واتخاذ المبادرات المناسبة لتحقيق هذه الغاية (...) (انظر ، في هذا الصدد) ، الحكم الصادر في ٢٠١٥/٤/١٤ بين المجلس والمفوضية : C 409/13 ، EU، ECR ، 2015: 217 : C ، فقرة : (٧٠) ."

(٨٢) "وهكذا ، فإن المفوضية ، التي تهدف إلى تعزيز المصلحة العامة والاستقلال التام في عملية الاضطلاع بمسؤولياتها ، أصبحت مسؤولة عن ادراك المصلحة العامة لجميع الدول الأعضاء واقترح حلول قادرة على تعزيز تلك المصلحة العامة (انظر ،

في هذا الصدد، رأي المحامي العام جاسكينن في المجلس ضد المفوضية، C
409/13 : 2014: 2470 ECR، C: EU، (فقرة ٤٣)“.

(٨٣) ”نتيجة لذلك، يتعين على المفوضية، عندما تعد وتضع مقترحات تتعلق
بالسياسة العامة، أن تضمن بانها تعمل بطريقة مستقلة تماماً وأن مقترحاتها
تقتصر على المصلحة العامة“.

(٨٤) ”في المقابل، يجب أن تكون هذه المؤسسة في وضع يُمكنها من التصرف، في
تلك المرحلة، بطريقة مستقلة تماماً، وخدمة المصلحة العامة“.

وتقر المؤسسات الأخرى بدور المفوضية بوصفها الوصي على
المعاهدات(معاهدة الاتحاد الاوروبي و معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي). وقد وجد
هذا الاحترام مؤخراً التعبير عنه في الاتفاق المشترك بين المؤسسات بشأن تحسين
وضع القوانين في ٢٠١٦/٣/٩. تنص الفقرة (٢٥) من الفقرة الفرعية الأخيرة على
أن ”الدور المؤسسي للمفوضية هو ضمان احترام المعاهدات والسوابق القضائية
لمحكمة العدل الأوروبية“. وتؤكد أهمية المفوضية المستقلة على التجارب مع
”أمانات“ أقل استقلالية في المنظمات الدولية الاقليمية الاخرى. وقد أثبتت عدم
استقلالية الأمانات في بعض المكاتب الإقليمية الأفريقية أهمية في إضعاف أثر
الأحكام الصادرة عن المحاكم الإقليمية.

ومن الناحية التطبيقية، أخذت المفوضية هذه المهمة على نحو جدي. في
المدة من(٢٠١٠) إلى (٢٠١٥) قدم أكثر من(٤٠٠) تجاوز الى محكمة العدل الأوروبية

(المادة ٢٥٨ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي). وهذا العدد يتناقض بشدة مع الحالات القليلة التي قدمتها الدول الأعضاء ضد بعضها البعض منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي.

ومنذ بدء سريان معاهدة لشبونة في (١ / ١٢ / ٢٠٠٩)، يشير ما يسمى بـ "إجراء الخرق" إلى انتهاك المعاهدات (معاهدة الاتحاد الأوروبي و معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي). ومن ثم، فإن انتهاك التزامات الدول الأعضاء وفق ما نصت عليه معاهدة الاتحاد الأوروبي يمكن أن يستلزم أي إجراء بموجب المادة (٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (التفاصيل في أدناه).

لقد سُئل سؤال عما إذا كان دور المفوضية بوصفها الوصي والطرف المحايد على المعاهدات قد تعرضت للضعف لأن إجراءات ترشيح رئيس المفوضية مرتبط بنتيجة انتخابات البرلمان الأوروبي (المرشحين البارزين). ومن وجهة النظر السياسية، لم ينظر إلى هذا التغيير في الإجراءات على أنه رسمياً مجرد زيادة للشرعية الديمقراطية لرئيس المفوضية وجماعة المفوضين كله بل أيضاً لتعزيز موقفها معاً. ومن الناحية القانونية، لم يتغير وصف مهام المفوضية والتزاماتها بموجب المادة: (١٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. لذلك فإنها ستبقى مستقلة.

هذا "التسييس" في عملية ترشيح رئيس المفوضية لم يغير من التزام المفوضية في أن تكون "غير حزبية" وتعمل بمثابة المدافع المحايد عن المصلحة الأوروبية. ويلزم التمييز بين إجراء الترشيح والممارسة الفعلية للمكتب. في حين أن الأول قد يكون "حزبياً" وسياسياً وهذا لا يعني أن هذا الأخير يحتاج إلى عكس هذه

الشخصية. وهذا التمييز يجب ان يتم بين اجراءات الترشيح والممارسة الحقيقية في المنصب. بينما في السابق يمكن ان يكون حزبي وسياسي، وهذا لا ينطبق على ان هذه الاحرف تعكس الصفة. وهذا التمييز بين الترشيح والممارسة العملية للوظيفة ليست معروفة في السياسة فقط، وإنما هي أيضا ممارسة شائعة في حالة ترشيح القضاة في المحاكم العليا التي غالبا ما تكون لها عناصر سياسية. ولأنهم فقط ملزمون بالامتثال للدستور، فإن عليهم نكران الالتزام تجاه الأحزاب السياسية التي رشحتهم. وتؤدي آليات مختلفة، مثل القرارات التي تتطلب الأغلبية أو سرية المداولات، إلى زيادة استقلالية القضاة عن المصالح الوطنية. وينطبق الشيء ذاته أيضا على أعضاء المفوضية الأوروبية ورئيسها. وبما أن المعاهدة تُلزم المفوضية بالعمل فقط من أجل المصلحة الأوروبية المشتركة، فإنها تنتهك هذا الالتزام إذا ما تصرفت على أساس الانتماء السياسي. ومن الناحية الإجرائية، فإن مبدأ المرافقة وما يترتب على ذلك من خطر على سمعة المفوضين إذا ما اتبعوا أوامر عمياء من "دولهم الأعضاء" يمثل ضمانات إضافية في هذا المجال. وفي ضوء هذه الحجج، فإن مكانة المفوضية التي أفقدتها استقلاليتها يعزى إلى إجراء 'سبييتزنكانديدات' في الترشيح الذي يبدو ليس مقنعا.

وكما رأينا بموجب العنوان السابق "مبدأ الجميع متضرر"، وصفة المشاكل العابرة للحدود الوطنية، تظهر الحاجة إلى إيجاد الحلول العابرة للوطنية. ومن خلال الجمع بين موظفي الخدمة المدنية من مختلف البلدان، فإن المفوضية بوصفها شكلا منبثقاً من أشكال الحكومة العابرة للوطنية توفر هويات عالمية وعبر

الوطنية وقيم القطاع العام العابر للحدود. وهذه القيم العابرة للحدود الوطنية، على مستوى الاتحاد الأوروبي، تنعكس بشكل خاص في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي وتحميها المادة (٧).

وتعد الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي حساسة للغاية. ولذلك، من المهم بصفة خاصة مراقبة احترام القيم العابرة للوطنية، بشكل محايدة ونزيهة، مع احترام مفهوم ويبيريان (Weberian) لموظفي الخدمة المدنية العامة. وعند اتخاذ القرارات، وخدمة المواطن، يسترشد موظفو الخدمة المدنية بمرجعياتهم وقيمهم الخاصة. وبما أن هذه الطلبات لا يمكن الوفاء بها إلا عندما تكون القيم العبر الوطنية جزءاً من قيم الموظفين المدنيين المعنيين، فإن المسؤولين في المفوضية يكونون أهلاً لهذه المهمة.

٦: الدور الحالي لمحكمة العدل الأوروبية

تحدد المادة (٢٦٩) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بشكل واضح اختصاصات محكمة العدل الأوروبية سيما فيما يتعلق بحماية سيادة القانون والشروط الإجرائية. وهذا القيد في حد ذاته يثير تساؤلات بشأن توافقه مع سيادة القانون. ويبدو بأن المؤتمرات بين الحكومات في أمستردام ونيس أظهرت بأن العديد من الدول الأعضاء كانت متحفظة على اعطاء محكمة العدل الأوروبية أي صلاحيات بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. لذا فإن السؤال هو ما إذا كانت المسؤولية تتوقف هنا، على العكس من ذلك، ما إذا كانت محكمة العدل الأوروبية لديها صلاحيات أنشئت بموجب المعاهدات لحماية سيادة القانون.

ومن الناحية التاريخية، أنشأ مؤسسو المجتمعات المحلية محكمة قوية نسبياً بغية ضمان حماية فعالة لسيادة القانون. وغالباً ما كانت قرارات محكمة العدل الأوروبية مفيدة في ترجمة المبادرات السياسية إلى منافع ملموسة للمواطنين. وعلى رغم من الانتقاد في بعض الأحيان لبعض أحكامها، فقد رأت محكمة العدل الأوروبية استمرار صلاحياتها وأكدت حتى على توسيعها، وهو ما يفهم على أنه يؤكد رؤية الدول الأعضاء بأن محكمة العدل الأوروبية قوية إذا كانت السمات البارزة لقانون الاتحاد الأوروبي نجحت في اختبار الزمن.

ووفقاً للمادة: ١٩(١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، تكفل محكمة العدل الأوروبية احترام تفسير وتطبيق المعاهدات (معاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي). ولم تذكر صراحة عبارة "سيادة القانون"، ولكن صيغة المادة(١٩) من معاهدة الاتحاد الأوروبي واسعة بما فيه الكفاية لتغطية ذلك. وتشمل المعاهدات كلا من القيم الواردة في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي وآلية المراقبة للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

وتتمثل إحدى العناصر الرئيسية لسيادة القانون في المراجعة القضائية للقرار(انظر أعلاه). وسيكون من قبيل العبث أن لا ينطبق ذلك على مراجعة سيادة القانون بحد ذاتها.

ومن الناحية التجريبية، عززت محكمة العدل الأوروبية المساءلة الديمقراطية بعدة طرق. إذ أنها تحمي حقوق المواطنين الأوروبيين من خلال جملة أمور منها دعم الإجراءات القانونية الواجبة وتوفير الدليل في عملية التفسير من خلال تفسير

قانون الاتحاد وضمان احترام التوازن المؤسسي بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالديمقراطية، اقرت في حكمها التاريخي روكيت فرير/ إيزوغلوكوس (*Roquette Frère/Isoglucose*) بأن مشاركة البرلمان الأوروبي في العملية التشريعية "عامل أساسي في التوازن المؤسسي في المعاهدة، مما يعكس المبدأ الديمقراطي الأساسي الذي ينبغي على الشعوب من خلالها المشاركة في ممارسة السلطة". وحق المشاركة الديمقراطية يتم بواسطة البرلمان الأوروبي. ويشكل عدم احترام هذا المبدأ شكلاً أساسياً والذي يجعل الإجراء باطلاً. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ بأن المجلس كان المدعى عليه في هذه القضية، وهو ما يثبت بأن مؤسسات الاتحاد الأوروبي هي من تحمي الديمقراطية وليس ممثلي الدول الأعضاء على الصعيد الأوروبي.

ومن ناحية أخرى، يتضح أيضاً من السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية بأن مبدأ التوازن المؤسسي لا يمكن أن ينشئ الاختصاصات لوحدة. وسيكون هنالك مفارقة بأن يتم تحييد محكمة العدل الأوروبية من مسألة سيادة القانون. وأحد العناصر الرئيسية لسيادة القانون هي بالتحديد السيطرة الشرعية للمحاكم. وقد أوضحت محكمة العدل الأوروبية ذلك في العديد من الأحكام. وتخضع هذه المراقبة لنظام الحماية القانونية المنصوص عليها في المعاهدات. فما هو النظام الذي تنص عليه المعاهدات؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن أن يخضع أي فعل ينتهك سيادة القانون لتدقيق محكمة العدل الأوروبية؟

وفي ضوء تفسير المحكمة للمعاهدة، يمكن للمحكمة أن تعد نفسها مختصة للبت في النزاع بموجب المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي والتحديد الموضوعي لخطر واضح يتمثل في الانتهاك الخطير لسيادة القانون. وحسب وجهة نظري، حجج القانون الخاص لا تمنع ذلك.

أولاً، على عكس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (المادة: ٢٤ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي)، فإن المعاهدات لا تستبعد صراحة اختصاص محكمة العدل الأوروبية في مسألة حماية القيم الأساسية؛ وثانياً، لأن المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ليست سوى "القانون الخاص" بقدر ما يصل نطاقها. وقد وجدت محكمة العدل الأوروبية مراراً وتكراراً بأن قاعدة القانون الخاص لا تنطبق إلا بقدر القواعد الخاصة التي تنظم المسائل. المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي تقتصر على المخاطر الواضحة والانتهاكات الجسيمة والمستمرة، سيما فيما يتعلق بالجزاءات المرتبطة بتعليق حقوق التصويت على النحو المحدد في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فهي تستبعد، على سبيل المثال البيان المتعلق بالانتهاك بموجب المادة (٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، سيما وأن المادة (٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي تنطبق بشكل صريح على انتهاك الالتزامات المفروضة بموجب المعاهدات (معاهدة الاتحاد الأوروبي و معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي).

ويدعم هذا الاستنتاج تحليل السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية بشأن عناصر سيادة القانون. وقد رأت محكمة العدل الأوروبية باستمرار بأن المراجعة

القضائية للتدابير التي اعتمدها الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي هي أحد العناصر الأساسية لسيادة القانون. ويجب أن تكون المعالجات والإجراءات متاحة لضمان مطابقة التدابير الأوروبية واجراءات الدول الأعضاء وبشكل رئيس مع قانون الاتحاد.

المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي غير مقتصرة على المجالات المشمولة بقانون الاتحاد، فعلى سبيل المثال، ليست مقتصرة على المسائل التي تقع ضمن اختصاص الاتحاد الأوروبي. لذلك فهو يغطي المجالات التي يمكن للدول الأعضاء أن تتصرف فيها بشكل مستقل. وهذا يعني بانه يختلف عن سلطات الاتحاد الأوروبي في احترام الحقوق الأساسية سيما عندما يتم تطبيق قانون الاتحاد. وقد عدت المحاكم دائما بأن الدول الأعضاء مُلزَمة باحترام الحقوق الأساسية بوصفها مبادئ عامة لقانون الاتحاد.

ثالثاً: تحليل ممارسة المفوضية فيما يتعلق بحماية سيادة القانون

في القسم الآتي سنتم مناقشة فيما إذا كانت المفوضية قد أوفت بهذه المهمة في ممارساتها، سيما فيما يتعلق بحماية سيادة القانون. وقبل الولوج في التفاصيل، فانه من المفيد وصف المخاطر التي تواجهها المؤسسة عند ممارسة آليات التنفيذ.

أ: الايجابيات الخاطئة والسلبيات الخاطئة: مخاطر الشروع في المادة(٧)

من معاهدة الاتحاد الاوروبي

١: رؤية عامة

العقوبات ليست شائعة مطلقاً، ويمكن للآليات العقابية أن تؤدي إلى نتائج عكسية وتضعف سلطة قانون الاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن هذه الآثار السلبية أكبر بكثير إذا فشل الإجراء. وقبل أن تدقق مسائل سيادة القانون رسمياً في إحدى الدول الأعضاء في إطار المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، يتعين على المؤسسات، ولا سيما المفوضية، أن تحلل دائماً وتزن عواقب "الاحفاق" أو "إبطالها" من جانب المجلس. وبسبب عتبة الأغلبية العالية المطلوبة بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فإن هذا الخطر يكون كبيراً (انظر أعلاه). وبعبارة أخرى، يتعين على المؤسسات أن تحلل كل قضية سيما النتائج العملية لنشاطها أو عدم فاعليتها من أجل: أ: الدولة العضو ذات العلاقة، ب: المواطنين(في الدول الأعضاء ذات العلاقة، والاتحاد الأوروبي ككل، (انظر الفصل الثالث)، ج: الاتحاد الأوروبي كله.

وينطوي كل من الإفراط في إنفاذ القوانين(الإيجابيات الخاطئة) و والتقليل من إنفاذ القانون (السلبيات الخاطئة) على مخاطر كبيرة. يجب ان تتضمن الايجابيات الخاطئة بأن المفوضية كانت قد وجدت انتهاكا للمادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، وأن تستهل بإجراء المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ومع ذلك،

في مسألة الغرامة، فإن المؤسسة المختصة، المجلس أو المجلس الأوروبي، سوف تتوصل إلى استنتاج مفاده ليس هناك انتهاك. وفي مثل هكذا حالة سيكون الضرر السياسي كبيراً. سيؤدي البدء بإجراء المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي مثل الإجراء ضد النمسا أدى إلى إلحاق أضرار دائمة بالاتحاد الأوروبي في الدولة العضو والاتحاد الأوروبي كله (انظر أعلاه). ولعل ما هو أسوأ من ذلك هو أن القرار السلبي سيعطي شرعية إضافية للدولة العضو ذات العلاقة، ومن ثم سيتأكد مساره "غير الليبرالي". وسيكون لها أيضاً تأثير موحد داخل الدولة "المتهمة"، ونتيجة لذلك، ستنفر حكومة الدولة العضو وسكانها من الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. فبدلاً من أن يكون لها تأثير في عملية لم الشمل، فإن مثل هذا الفعل الإيجابي الخاطئ، على النقيض من ذلك، سيزيد من شعور "هم" الأمريكي. وغالباً ما يكون هذا الأخير مُهدداً من قبل الحركات الشعبوية. ومن ثم، ينبغي للمؤسسات، من وجهة نظر قانونية وسياسية، أن تستخدم منهجية حذرة، ولكن حازمه، وقبل كل شيء متماسكة.

وينبغي فهم "السلبية الخاطئة" على أنها حالة لا تستهل فيها مؤسسات الاتحاد الأوروبي الإجراء بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، على رغم بان الاحتياجات الرسمية والرئيسية سيتم الإيفاء بها. وينتقد بعض المؤلفين بشدة، على سبيل المثال، عدم وجود إجراء سابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي "ضد هنغاريا. ويدرك أحياناً الفشل في الإدانة من حيث سيادة القانون على أنه يعادل تأكيد الموقف في الدولة العضو ذات العلاقة. ويبدو أن التقييم الأول يتجاهل

المشاكل التي تواجهها المؤسسة عندما تواجه تهديداً للقيم الأساسية لدولة عضو، في حين ان الثاني يبالغ في الاثار "السلبية الخاطئة". كما هو الحال في العديد من المناسبات الأخرى التي من الافضل ان تسفر عن ما هو عملي.

ومن الناحية النظرية، يبدو للوهلة الأولى، الامر مقنعاً بتطبيق مبدأ "مقاومة البدايات" في حالات انتهاك سيادة القانون. في الوهلة الثانية، نظرياً، فان الرد أكثر تعقيداً. حماية القيم الأساسية أمر غير ضروري له سيما عندما يكون التهديد عليه ضئيلاً، لا بل قد ينتهك فرضيته الخاصة بحماية "المجتمع التعددي"، وفي الوقت نفسه، يصبح غير فعال عندما يصل التهديد للقيم الأساسية إلى مستوى معين. ومن الناحية العملية أيضاً فإن الوضع معقد للمؤسسة التي يتعين عليها اتخاذ قرار. ويتعين على المؤسسة التي تغامر في التطبيق الأول للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي أو الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، أن تأخذ جوانب أخرى في عين الاعتبار. هذا التطبيق يعني بأن المغامرة في ارض غير معروفة، التي تعد بحق بحد ذاتها آفاق مخيفة كما ذكر أستاذ ويلر ذلك. وكما أشار مؤلف آخر: "يمكن للرحلات الرائدة، كما نعلم جميعاً، أن تنتهي بالمجد أو الكارثة".

ولا جدال في أن "السلبيات الخاطئة" تعطي أيضاً مشروعية معينة لمسار غير ليبرالي وتخطر بتأثير الاثار الناتجة في الدول الأعضاء الأخرى. ومن ناحية أخرى، يفتقر "السلبى الخاطئ" إلى الصفة الرسمية للحالة في إحدى الدول الأعضاء. والأهم من ذلك أن الانتقادات التي وجهت ضد عدم فاعلية المفوضية

المزعوم لم تأخذ في الاعتبار إمكانية استخدام آليات غير رسمية لحل مسألة "سيادة القانون" مع دولة عضو. وسنرى في الجزء الثالث بأن الحوار في الاتحاد الأوروبي غالباً ما يكون أكثر السبل المؤاتية لمعالجة سيادة القانون والقضايا المتماثلة الأخرى. وفي تقييم عدم استخدام الآلية الرسمية للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فإنه لا يمكن ترك آثار "الإيجابية الخاطئة" بعيداً عن الأنظار. وكما سنرى في القسم الآتي، فإن حالة العقوبات المفروضة على النمسا عام (٢٠٠٠) أظهرت بأن مثل هذه "الإيجابيات الخاطئة" لها عواقب سلبية خطيرة، مثل إضفاء الشرعية على الآثار بالنسبة للحكومة التي تثير قضايا سيادة القانون، ولها تداعيات سلبية خطيرة على الإدراك الأوروبي ومؤسساته.

٢: مثال: آثار "الإيجابية الخاطئة": "العقوبات" ضد النمسا (٢٠٠٠)

لم يتم توظيف المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي رسمياً حتى الآن. ومع ذلك، هناك مثال عملي واحد تعمل فيه أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء من أجل حماية القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي. ولم يكن ذلك استخداماً رسمياً للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ولكنه كان قريباً من ذلك.

يمكن تلخيص الحقائق التي قادت إلى فرض "العقوبات" ضد النمسا على النحو الآتي: بعد الانتخابات في النمسا، كان من المحتمل أن يصبح حزب الحرية الديمقراطي (FPO) عضواً في الائتلاف الحكومي في عام ٢٠٠٠. لقد وصف حزب الحرية الديمقراطي (FPO) بأنه "حزب شعبي يميني مع تعبيرات

متطرفة"، اذ أدلى مسؤولو الحزب بخطاب كراهية للأجانب. وكرد فعل لذلك، وجهت الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي، التي تمثل (١٤) دولة عضو بياناً إلى النمسا في: ٣١/١/٢٠٠٠) أعلنت فيه عدة تدابير (عقوبات) إذا أصبح حزب الحرية الديمقراطي جزءاً من الحكومة الائتلافية في النمسا. وتتضمن "العقوبات" التي أعلن عنها في البيان، من بين جملة أمور، التخلي عن الاتصالات الثنائية الرسمية على المستوى السياسي، وحرمان المرشحين النمساويين من الحصول على مناصب في المنظمات الدولية، وأخيراً استقبال السفراء النمساويين القادمين إلى عواصم الاتحاد الأوروبي على المستوى التقني البحث وليس على المستوى السياسي. ولم تكن هذه العقوبات من الناحية الرسمية تدابير للاتحاد الأوروبي، وإنما كانت (١٤) خطوة ثنائية منسقة.

ورغم عدم ذكر البيان صراحة المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فإن البيانات اللاحقة الصادرة عن المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي تشير إلى هذه الأحكام. وعلى النقيض من الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء (١٤)، فإن المفوضية لم تتبع سياسة عزل النمسا. ووفقاً لرئيسها آنذاك، رومانو برودي، الذي رأى بأن مهمة المؤسسة فوق وطنية ملزمة لأعضائها بقيمتها بدلاً من عزلهم. ولذلك، رفعت "العقوبات" في ١٢/٩/٢٠٠٠ بعد أن أشار تقرير الذي عمل على اعداده "ثلاثة رجال حكماء" إلى أن النمسا لا تنتهك القيم الواردة في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي (التي كانت في ذلك الوقت المادة (٦) من معاهدة الاتحاد الأوروبي).

أدت هذه العقوبات إلى انتقادات كبيرة(استخدمت مصطلحات مثل "الحشد الأوروبي"، والنمسا أصبحت "منبوذة داخل الاتحاد الأوروبي") إذ استخدمت لوصف آثار "العقوبات" و"الازمة الدستورية" في الاتحاد الأوروبي. وقد تكهن أحد المعلقين حتى أن هذا "السلبى الخاطئ" من شأنه أن يمنع استخدام المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي لان الاتحاد سينفجر، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اثاره الاجراء مرة أخرى. فضلاً عن ذلك، ومن الناحية السياسية، أشار تقرير "الرجال الحكماء الثلاثة" إلى أن "العقوبات" من جانب الدول الأعضاء(١٤) لها بعض الآثار الإيجابية من خلال زيادة الوعي بأهمية القيم الأوروبية وتكثيف الجهود التي تبذلها الحكومة النمساوية للدفاع عنها. فضلاً عن ذلك، تشير أجزاء من الكتابات الأكاديمية إلى بعض الآثار الإيجابية الأخرى "للعقوبات" ضد النمسا: فعلى الصعيد السياسي، كثفت المناقشات بشأن حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، ومن الناحية القانونية، أدت إلى تعديل المعاهدات. والواقع أن معاهدة نيس أدخلت في عام ٢٠٠١ مادة جديدة(٧): (١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي التي تسمح باتخاذ إجراءات وقائية في حالة وجود "خطر واضح" على "انتهاك خطير" لأحدى القيم الأساسية المشار إليها في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ومن الجدير بالملاحظة، أن استخدام إجراء "المراقبة" ليس شرطاً إجرائياً لاستخدام العقوبات بموجب المادة:٧(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لن يكون قادراً على الاستجابة للحالات الطارئة مثل العصيان المسلح غير الديمقراطي.

ومن ناحية أخرى، كانت الآثار السلبية سيما إثارة المشاعر القومية هي السائدة. لقد اتخذ القرار في وقت كانت فيه (١٢) من بين (١٤) حكومة يحكمها احزاب من الاشتراكية الدولية. وأدى ذلك إلى تكهنات لبعض المعلقين بأن الحزب الاشتراكي النمساوي، بعد خسارته الانتخابات، كان يعمل على إقناع أصدقاء الأحزاب في الدول الأعضاء الأخرى بالتدخل ضد النمسا.

وكان لرسالة "١٤" عواقب أخرى غير مرغوب فيها أدت في النهاية إلى جعل الجزاءات ذات نتائج "عكسية". في النمسا ذاتها، أنتجت "تحشيد حول تأثير العلم"، وأدت إلى موجة من الشكوك في الاتحاد الأوروبي. وبوصفها ذات تأثير مضاعف، أثارت شكوكا تجاه الاتحاد الأوروبي في الدول الاعضاء الصغيرة الأخرى. وفي ضوء هذه الحالة، اقترح "الحكماء" رفع العقوبات، لكنها لم تتضمن حكما بشأن مشروعية التدابير. ولذلك، فإن التقرير لا يتناول بشكل صريح شرعية الجزاءات. وقد توصل المعلقون بالإجماع إلى استنتاج مفاده أن رد فعل الدول الأعضاء (١٤) لم يكن يتمتع بالحكمة من الناحية السياسية فحسب، بل كان أيضا غير قانوني. ومن المحتمل ان تنتهك المبادئ القانونية الجوهرية بما في ذلك مبدأ التناسب، فضلاً عن التحايل على حكم المعاهدة الوارد في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي (النسخة القديمة) نفسها، مع مراعاة بأن الصيغة القديمة، قبل التعديلات التي أدخلتها معاهدة نيس في عام ٢٠٠١، لم تتضمن الآلية الوقائية في المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي ("خطر واضح للإخلال الجسيم"). ومن ثم، في ذلك الوقت فقط سيما في حالة "وجود خرق جدي ومستمر" يمكن أن تؤدي

إلى اثاره "آلية سيادة القانون". ولا جدال في ان هذه الشروط لم تتوافر في حالة النمسا؛ لأن أي تهديدات محتملة للقيم المذكورة في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي(الصيغة الجديدة) لم تتحقق عندما تم اعتماد الجزاءات.

ومن الناحية الإجرائية، فقد عانت "الجزاءات" من العيوب القانونية التالية: لم تكن تملك الدافع وانتهكت الحق في أن يستمع إليها، و تنتهك المتطلبات الاجرائية الاساسية لأنه على النقيض من المادة:٧(١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي(النسخة القديمة)، لم يتم التشاور مع البرلمان الأوروبي قبل ان يتم تبنيه. و عدت هذه الانتهاكات التي ارتكبتها الدول الأعضاء(١٤) مجتمعة انتهاكاً لمبدأ التعاون المخلص على النحو المنصوص عليه في المادة: ٤ (٣) من معاهدة الاتحاد الاوروبي(الصيغة الجديدة).

٣. الدروس المستفادة

تُعلمنا قضية العقوبات المفروضة على النمسا العديد من الدروس المهمة للاستخدام المستقبلي لإجراء المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي:

(أ) رغم أن الإجراء ينطوي على تداعيات سياسية مهمة، فإنه ينبغي تجنب المناهج التي تبدو أنها ذات دوافع سياسية واضحة، وإلا فإن مصداقية الاتحاد الأوروبي كمنظمة قائمة على القيم قد تتعرض لمخاطر تقويضها. وفي الحالات التي يكون فيها عدم اليقين القانوني، فإنه إذا كانت الشروط اللازمة لإثارة إجراء سيادة القانون قد تم الايفاء بها، فإن تطبيق أي إجراء من إجراءات سيادة القانون سيكون

من الصعب التوفيق بينه وبين المبادئ الأساسية واحترام الهوية الدستورية للدول الأعضاء. وهذه في النهاية تعبير عن سيادة القانون وفصل السلطات داخل الاتحاد الأوروبي.

(ب) يعد احترام المتطلبات الإجرائية مثل الحق في الاستماع والالتزام بدافع اتخاذ القرار أمراً أساسياً. وما لم تحترم هذه العناصر الإجرائية الأساسية المركزية لسيادة القانون، فإن الإجراءات الرامية إلى حماية أو إنفاذ سيادة القانون لن تكون ذات مصداقية ومتسقة. وبغية الحصول على الدعم المؤسسي اللازم، فإن مشاركة المؤسسات الأخرى خلال الاجراء الشامل التي تؤدي إلى فرض الجزاءات تعد أمراً أساسياً.

وعلى المستوى الأكثر شمولاً، أظهرت "الحالة النمساوية" بأنه ينبغي للمؤسسات أن تكون حذرة، ولكن صادقة ومبدئية و متماسكة في استخدام المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. وقد يؤدي الاستخدام غير المبرر إلى آثار خطيرة غير مرغوب فيها. وباختصار، من الضروري أن تعمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي بحذر من أجل تجنب خلق "إيجابيات كاذبة" فيما يتعلق بحماية سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي.

ب: الانتقاد العام لممارسة المفوضية سيما فيما يتعلق بالتهديدات لسيادة

القانون، المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي

وبعد أن تم وصف الخطوات التي اتخذتها المؤسسات فيما يتعلق بالمواد (٢) و(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، قال أحد المؤلفين: "إن هذه الاثار للمبادرات حول سيادة القانون لم تؤدِ بعد إلى اتخاذ إجراءات ملموسة". اذ تشير المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي بوصفها نوع من "العملاق النائم" في تاريخ قانون الاتحاد الأوروبي". وكان من المفترض أن يكون عنوان مجلة قانون السوق المشتركة: حماية قيم الاتحاد الأوروبي في الدول الأعضاء هل ذلك متوقع الحدوث في النهاية؟". وأعرب مؤلفون آخرون عن أسفهم "لعدم وجود إرادة سياسية لدى المفوضية لتفعيل الآلية الجديدة" والتنبؤ "بالآثار الضارة المترتبة على مواصلة تطوير سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي ومصداقية الاتحاد الأوروبي".

ويبدو هذا النقد القاسي، في أحسن الأحوال، له ما يبرره جزئياً. وهو يتجاهل الطابع الخاص للاتحاد الأوروبي الوارد وصفه أعلاه في الجزء(٢). ويجب ان يحترم أي إجراء يتم اتخاذه بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، الهوية الدستورية للدول الأعضاء، والتبعية، ومبدأ ما فوق القومية.

وتثير استعارة "العملاق النائم" مسألة البعد التاريخي للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ولم يدخل هذا الحكم إلا في الاتحاد عن طريق معاهدة أمستردام في عام ١٩٩٦. وبالمقارنة مع الأحكام المماثلة في النظم الوطنية والمنظمات الدولية

الأخرى (انظر الجزء الثاني أعلاه)، فإنه حكم حديث نسبياً. وقد رأينا في الفصل الثاني بأن بنود "التجانس" هي الأقدم، وكثير من آليات إنفاذها اما نادراً ما تستخدم أو قليل جداً. ومن منظور مقارن، فإن استخدام "بنود التجانس" أمر نادر الحدوث. وقد رأينا أعلاه أنه لم يتم استخدام هذه الآليات حتى الآن في جمهورية ألمانيا الاتحادية، ولا في إسبانيا. وحتى في الولايات المتحدة، على الرغم من تقاليدھا الدستورية الطويلة نسبياً، فإنه لا يوجد سوى عدد قليل من الحالات التي استخدمت فيها "آلية الإنفاذ للتجانس". فضلاً عن ذلك، حتى في المنظمات الدولية الأخرى ذات المستوى العال من التكامل، فإن استخدام "تدابير التجانس" كانت نادرة بشكل محدد. الامثلة الوحيدة هي الكومنولث، على سبيل المثال عملية استبعاد زمبابوي، التي لم تؤد الى التأثير المرغوب به على سياسات البلد (انظر الفصل الثاني).

وبالنظر إلى الطابع الاستثنائي للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فإن الحاجة إلى الحذر أمر متجذر. وسنرى في أدناه بأن الحالات التي أثارت التساؤلات بشأن توافقها مع سيادة القانون لم تكن متطابقة، ومن ثم دعت إلى ردود فعل متباينة. وتتطلب هذه الاختلافات في الحالات اختلافاً في النهج الذي تتبعه المؤسسات المختصة، سيما المفوضية.

وردت الانتقادات بشكل خاص حول عدم الفاعلية المزعومة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٢. وتناول العديد من هؤلاء المسائل الحقيقية أو المدركة لسيادة القانون التي حدثت قبل التواصل في عام ٢٠١٤. وعلى سبيل المثال

لا الحصر: ترحيل روما من فرنسا، وتركيز السلطة الإعلامية في إيطاليا، والأزمات الدستورية في رومانيا وهنغاريا.

وبتاريخ ٢٠١٦/١/١٣، أفضى الوضع في بولندا إلى أول استخدام لإجراءات ما قبل المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي وضعتها المفوضية في آذار من عام ٢٠١٤. وفي ٢٠١٦ / ٦ / ١، أصدرت المفوضية أول "رأي قانوني"، أي الخطوة الأولى في الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ضد بولندا. وفي ٢٠١٦/٧/٢٧، أطلقت المفوضية الخطوة الثانية في هذا الإجراء، وهي "توصية سيادة القانون" التي أصبحت عامة.

الحالات الموصوفة (باستثناء حالة بولندا) خضعت بالفعل لتحليل معمق من وجهة نظر العلوم القانونية والسياسية. ولذلك فإن هذه المادة تصف بإيجاز أوجه الشبه فقط وتوضح خصوصيات كل حالة على حدة.

نقطة الانطلاق الأساسية لمؤسسات الاتحاد متطابقة في جميع حالات الانتهاكات المزعومة أو المفترضة لسيادة القانون. وعلى وجه الخصوص، يتعين على المفوضية تقييم المخاطر بين "إيجابية كاذبة" و "سلبية كاذبة". ومعظم الحالات المذكورة لها سمات مشتركة في أن الحكومة التي تمارس السلطة حاولت تعزيز سلطتها من خلال واحد أو عدد من التدابير التالية: الحد من التعددية لوسائل الإعلام (إيطاليا والمجر وبولندا)، إعاقة عمل المنظمات غير الحكومية (هنغاريا وبولندا) في محاولة للإخلال بالتوازن بين مختلف فروع الحكومة عن

طريق إمالة الحزب الحاكم(رومانيا وهنغاريا وبولندا) سيما عن طريق كبح استقلال القضاء (إيطاليا)، رومانيا، هنغاريا، بولندا)؛ مهاجمة الحقوق الأساسية (فرنسا). ومن اللافت للنظر أنه في جميع هذه الحالات باستثناء واحدة، يمكننا أن نلاحظ الهجمات الكلاسيكية للحكومات غير الليبرالية بهدف التأثير على العملية الديمقراطية لتشكيل الآراء. وفي الاوقات التي تدمج فيها هذه التدابير، سيما في هنغاريا وبولندا، هي محاولة للحد من نظام الضوابط والتوازنات التي تم تأسيسها. ويبدو أن المثاليين الأولين، فان الحد من تعددية وسائل الإعلام وإعاقة عمل المنظمات غير الحكومية، هو "أضعف" وأقل ارتباطا بسيادة القانون من غيرهما. ومع ذلك، فإن الفهم الصحيح لسيادة القانون يشمل تلك التدابير أيضا.

وينظر إلى الصحافة الحرة باسم "الملكية الرابعة" بأنها تؤدي دوراً أساسياً في نظام فعال من الضوابط والتوازنات. اذ تضمن وسائل الإعلام الحرة والمنظمات غير الحكومية المستقلة أيضا معارضة سياسية معينة، لا سيما في الحالات التي لا توجد فيها معارضة تم مأسستها الان وفي المستقبل. ولذلك فهي تؤدي دوراً رئيساً في تشكيل والحفاظ على ديمقراطية قابلة للحياة. وعدت المجموعة الرفيعة المستوى حول حرية الإعلام والتعددية بان وجود وسائل إعلام حرة ومتعددة حاسمة بالنسبة للديمقراطية الأوروبية. فضلاً عن ذلك يبدو أن هناك صلة مباشرة أكثر بين الحد من الصحافة الحرة وقضية سيادة القانون التقليدية: لاحظ المؤلفون وجود علاقة بين الحد من التعددية في وسائل الإعلام وعدم وجود قضاء مستقل. هذا تساؤل صغير لأن الرقابة والدعاية هي أدوات نموذجية من الأنظمة الاستبدادية

والشمولية، التي تستخدم كلا الأمرين. ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي دوراً غير مباشر على الأقل في الحفاظ على سيادة القانون. وهي بالتأكيد أحد العناصر الأساسية لرصد إجراءات الحكومة والمعاقبة عليها.

وبموازاة ما حدث باتجاه نهاية جمهورية فايمار ("التناسق القسري" انظر الجزء الأول أعلاه) فقد كانت صادمة. وهناك أيضا أوجه تشابه مع الحالات التي تواجهها آليات الحماية الديمقراطية في أمريكا اللاتينية (انظر الجزء الثاني أعلاه). ومع ذلك، فإن الحالات الموصوفة أعلاه تظهر أيضا الاختلافات القانونية والسياسية الحقيقية المهمة. وهذه الاختلافات تبرر، في رأينا، النهج المتباين الذي اعتمده المفوضية الأوروبية حتى الآن.

وقبل الشروع في وصف الاختلافات في المواقف والأسباب التي تبرر الاجابة المختلفة من قبل المفوضية، فانه من المفيد التذكير بإيجاز بموقف مؤسسة تواجه حالة تتعرض فيها سيادة القانون للتهديد. وكما رأينا أعلاه، يتعين على المؤسسات دائما أن تقيم عواقب "خرقها" أو "إبطالها" من جانب المجلس، انظر المادة: ٧ (١) و (٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي مقابل جدوى استخدام مثل هكذا اجراء. وبعبارة أخرى، يتعين عليهم في كل حالة أن يحللوا النتائج العملية للمواطنين ذو العلاقة (في الدولة العضو ذات العلاقة، والاتحاد الأوروبي ككل، سيما بالنسبة إلى "جميع المبادئ المتأثرة" انظر أعلاه في هذا الجزء) وللاتحاد الاوروبي كله سواء في حالة فاعليته أو عدم فاعليته. فالتنفيذ المفرط(الايجابيات الكاذبة) وانعدام التنفيذ

(السلبيات الكاذبة) يتضمن مخاطر كبيرة كما رأينا في حالة النمسا عام ٢٠٠٠
(انظر أعلاه في هذا الفصل).

الهدف النهائي لإنفاذ بنود التجانس هو وقف تهديد القيم الأساسية. وإذا ما
تم تحقيق هذا الهدف دون مواجهة الخطر الكبير من الإيجابية الكاذبة، فإن
الحجج القوية تتجسد لصالح الآتي، والآخر، أقل عرضة للخطر. ومن الأمثلة
الجيدة على ذلك كيف تعاملت النرويج في النزاع مع هنغاريا بشأن توزيع الاموال
الى هنغاريا من قبل المنظمات غير الحكومية. وبعد (١٩) شهرا من المناقشات التي
تم خلالها تجميد الأموال، أسقطت السلطات الهنغارية "التهم" ضد المنظمات غير
الحكومية.

هل الخوف السياسي يمثل السبب الحقيقي لعدم الاستخدام الواضح للمادة
(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي؟ أو هل توجد اختلافات موضوعية بين الحالات
التي وقعت قبل الأزمة الدستورية البولندية؟ ليس تماما؛ هناك حجتان على الأقل
ذات طابع قانوني كامل تتحدثان عن شرعية وفرصة النهج الذي اختارته
المفوضية. الأول هو ضرورة أن تحترم المفوضية مبدأ التناسب. وبعبارة أخرى: لا
ينبغي أن يكون هنالك فعل، إذا ادى الكلام وظيفته. أما الحجة الثانية فهي مبدأ
التبعية على أساس انه لا يمكن أن تتخذ تدابير المادة(٧) من معاهدة الاتحاد
الاوروبي إلا على أساس الحد الاعلى.

ووفقاً لوجهة نظري، هناك اختلافات عدة بين الحالات في كل من فرنسا
وإيطاليا ورومانيا وهنغاريا والوضع في بولندا.

ومن حيث الاختصاص الزمني، معظم مشاكل سيادة القانون حدثت قبل آذار/ ٢٠١٤ عندما اعتمدت المفوضية في إطار المادة (٧). ولذلك يجب ان تواجه المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي متطلبات الأغلبية (٥/٤) من الدول الأعضاء في حالة المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي والإجماع في حالة المادة: ٧ (٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ولم تكن عملية الحصول على هذه الأغلبية مهمة سهلة، وبعبارة أخرى، كان خطر "السلبات الكاذبة" كبيراً.

وهذه الاعتبارات التكتيكية ليست الوحيدة التي تدعو إلى اختيار الطرق المختلفة لحل المسائل المتعلقة بسيادة القانون التي سبق وصفها.

هناك أيضا اختلافات "من حيث الموضوع". ولا يعد الإجراء المتعلق بالمادتين (٧) و (١٠) من هذا الاتفاق هدفاً في حد ذاته. والغرض منه هو معالجة حالة التهديد لسيادة القانون. وفي هذا الصدد، تماثل إجراءات التعدي المنصوص عليها في المادة (٢٥٨) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ويتمثل هدفه الأساسي أيضا في جعل الدول الأعضاء تتمثل بالتزاماتها بموجب المعاهدات وتفي بالتزاماتها من خلال وضع حد للسلوك غير المتوافق بأسرع وقت وبأقصى قدر ممكن من الفعالية. وقف السلوك غير القانوني هو تعبير أوضح بكثير في تعزيز احترام سيادة القانون من العقاب.

وهناك عامل آخر يؤدي دوراً مهماً في هذا السياق: في نهاية المطاف لا يمكن تغيير الحالة إلا من قبل الدولة العضو نفسها، إذ إن الاتحاد الأوروبي غير مجهز بآلية تنفيذ فعالة مثل رئيس الولايات المتحدة (انظر في أدناه). ولذلك فإن الخيارين

المتاحين إما أن يعتمدوا على مؤسسات الدولة العضو نفسها لمعالجة الوضع أو تحريض الدولة العضو المعنية عن طريق "الضغط من بروكسل - لكسمبرغ".

ومن المفيد أيضا في هذا السياق تجربة آليات الإدارة، بخلاف آلية الإنفاذ الواردة في المادة(٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، سيما فيما يتعلق بالانتهاكات الآتية:

لقد أثبتت الآليات غير الرسمية مثل "سولفيت: SOLVIT" ، والسوق الداخلية، والاجراءات التجريبية للاتحاد الأوروبي فعاليتها في معالجة حالات التطبيق الخاطئ لقانون الاتحاد الأوروبي، ومن ثم ضمان الامتثال للقانون الوطني مع قانون الاتحاد الأوروبي. اذ تعزز التعاون والحوار على مستويين: من ناحية، بين مختلف طبقات الإدارة داخل الدولة العضو ، ومن جهة أخرى، بين الدولة العضو المعنية والمفوضية. وينظر إلى التفاوض صراحة بوصفه الوسيلة الرئيسة لتعزيز الطاعة.

من وجهة النظر القانونية، فإن التبعية تظهر أيضا عند ترك حل مسألة تهديد سيادة القانون للنظام الوطني طالما أنها لا تزال تؤدي الوظيفة. وإذا تم بالفعل إلغاء النظام الفعال من الضوابط والتوازن أو على وشك إلغاؤه، فإن الوضع سيكون مختلفاً بشكل واضح. وفي مثل هذه الحالة، يكون من المستحيل التوصل إلى حل لمسائل سيادة القانون على مستوى الدولة العضو أو، على الأقل، يكون غير محتمل.

ويمكن لمؤسسات الدولة العضو التي تهدد سيادة القانون أن تعالج الوضع بنفسها إذا كان نظام الضوابط والتوازن لا يزال يؤدي وظيفته. وخلافاً للوضع في بعض الدول الاتحادية التي رأيناها في الفصل الثاني (انظر على وجه الخصوص قضية والاس)، لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستخدم الإكراه لإنفاذ قانون الاتحاد ضد الدولة العضو المتمردة. بعبارة أخرى، لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يشهر السيف أو أن ينشر الجيش لضمان احترام سيادة القانون.

وسنرى في القسم الآتي بأن النهج غير الرسمي الذي اتبعته المفوضية حرض الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات لتنسجم الحالة الوطنية مع قيم الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فقد أنجزت المفوضية مهمتها كحارس للمعاهدات من خلال الدخول في حوار مع الدول الأعضاء ذات العلاقة دون استخدام الآلية الرسمية بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

في حالة رومانيا، حلت معالجة الوضع في الخطوة الأولى بالضغط السياسي من جانب المجلس والرسائل المباشرة من رئيس المفوضية. وفي وقت لاحق، أنشأت المفوضية آلية للتعاون والتحقق.

وفي حالة فرنسا يبدو أن القوة المركزة لإجراءات الإجراء القسري والطرده ضد روما توقفت بعد أن هددت المفوضية ببدء إجراءات الخرق. فضلاً عن ذلك، أعلنت المحاكم الفرنسية بعض التدابير غير القانونية. ولذلك لم يكن هناك انهيار كامل للنظام القانوني للضوابط والتوازنات. وبناء على ذلك، لو استخدمت المفوضية

إجراء الوارد في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة، فمن المحتمل أن تكون قد انتهكت مبدأ التبعية.

وفي حالة إيطاليا، كان النظام القانوني والسياسي الإيطالي ذاته هو الذي أحبط عدة محاولات لزيادة تركيز السلطة الإعلامية، وتحييد القضاة "المتحيزين"، والحد من صلاحيات المحكمة الدستورية أو وضع قوانين". وخلافاً لرأي العديد من المعلقين، فإن الأسباب السياسية والقانونية تتعارض مع الشروع في الإجراء وفق أحكام المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ضد إيطاليا. وقد أظهرت هذه الأمثلة المذكورة في أعلاه بأن مؤسسات الاتحاد الأوروبي كانت على حق في افتراض بأن النظام القانوني والسياسي في إيطاليا نفسه سيكون قادراً على معالجة التهديد لسيادة القانون. ومثل هذا النهج الحذر يتوافق أيضاً مع طابع المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بوصفها أداة الملجأ الأخير.

انتقدت الأسباب السياسية أيضاً حول استخدام الإجراء بموجب أحكام المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي في الحالات التي لا تزال فيها الدولة العضو المعنية تتبع نظاماً فعالاً من الضوابط والتوازنات. وفي مثل هذه الحالة ستواجه المفوضية خطر الانحياز في الصراع السياسي. ولكي تحافظ المفوضية على دورها بوصفها "وسيطاً نزيهاً" والحارس الموضوعي للمعاهدات، ينبغي أن تتجنب هذا الانطباع.

وإزاء ما تقدم، سننظر بإيجاز في "الإجراء قبل المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي". وسنلقي نظرة على شرعيتها، والحالة الأولى لتطبيقها.

ج: حالة الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي

١: المقدمة

لقد رأينا بالفعل بأن المفوضية تناولت مشاكل سيادة القانون في الدول الأعضاء بوسائل مختلفة. كما تم البحث عن وسيلة وسيطة بين الطريق الشائك للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، إذ تدعى "الخيار النووي"، والصعوبات في استخدامها بشكل فعال بفعل الأغلبية التي تتطلبها والقوة الناعمة للحوار.

وكرر فعل على تلك الصعوبات الحقيقية في عملية الشروع في آلية معاهدة الاتحاد الأوروبي بموجب المادة: ٧ (١)، تبنت المفوضية في آذار من عام ٢٠١٤ بياناً بعنوان "إطار جديد للاتحاد الأوروبي لتعزيز سيادة القانون". وهي نتيجة للمناقشات التي أعقبت مبادرة قام بها (١٢) وزيراً للخارجية من أجل إنشاء آلية لتحسين حماية القيم الأساسية، ولا سيما حقوق الإنسان على مختلف المستويات.

واعتمدت المفوضية إجراء ما قبل المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي؛ لأن التطورات في عدد من الدول الأعضاء اظهرت خلال السنوات الأولى من عام ٢٠١٠، بان من الصعب وضع الإجراء المتعلق بالمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي موضع التطبيق. وأسباب ذلك متعددة. على سبيل المثال لا الحصر:

- تمتنع الحكومات الوطنية عن استهداف بعضها البعض بعقوبات.
- عتبة الوصول إلى تعليق العضوية مرتفعة بشكل خاص (٥/٤) من الدول الأعضاء، انظر المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

• كما هو مبين أعلاه مثال النمسا بوصفها "سلبية كاذبة" معلقة مثل "سيف داموكليس" على أي استخدام مستقبلي لهذه الآلية.

• إن تسمية إجراء المادة(٧) "بالخيار النووي" لا يزيد بالضرورة من احتمالية استخدامها، لأنه يعني ضمناً أنه لا يوجد سياسي عقلاني يشرع في توظيفه.

وفي ضوء هذه الصعوبات، طلب مجلس شؤون العدل والداخلية، في ٦/٢٠١٣، من المفوضية "أن تمضي قدماً في المناقشة بما يتماشى مع المعاهدات حول الحاجة المحتملة وتشكيل طرق تعاونية ومنهجية لمعالجة هذه المسائل". في عام ٢٠١٣، وعام ٢٠١٤، دعا البرلمان الأوروبي أيضاً جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق تفكير مشترك ومناقشة حول كيفية تجهيز الاتحاد بالأدوات اللازمة للوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة سيما بشأن الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية. وفي الوقت الذي شدد فيه البرلمان الأوروبي على أهمية "تجنب أي مخاطر لتطبيق المعايير المزدوجة بين الدول الأعضاء فيه، أكد على أهمية ضمان الامتثال المستمر للقيم الأساسية للاتحاد ومتطلبات الديمقراطية وسيادة القانون".

وفي ذروة هذه الطلبات، نظمت المفوضية أيضاً مؤتمراً نوقشت فيه الخيارات المختلفة مع الأوساط الأكاديمية والممارسين والقضاة.

وكرر فعل على الموقف في العديد من الدول الأعضاء، وبناء على طلبات مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى لإيجاد طريقة أكثر فعالية للتعامل مع التهديدات المحتملة لسيادة القانون، اعتمدت المفوضية البيان. وتدرك المفوضية بان هذا الإجراء "ما قبل المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي" يمثل إطار جديد

في سياق اختصاصات المفوضية على النحو المنصوص عليه في المعاهدات القائمة. إن الإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين (١) و (٢) من المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ليست ملائمة دائماً للاستجابة السريعة للتهديدات التي يتعرض لها حكم القانون في الدولة العضو، ولذلك فإن الحاجة إلى إيجاد حلول عملية وسريعة للحالات التي تكون فيها القيم الأساسية معرضة للخطر تتطلب آلية جديدة. طبقاً لفهم المفوضية، يتضمن الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، الخصائص الآتية:

- لا تحل محل المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.
- يهدف إلى ضمان الحماية الفعالة والمتماسكة لسيادة القانون، وعلى نطاق أوسع، المساهمة في تحقيق أهداف المجلس الأوروبي، بما في ذلك خبرة المفوضية الأوروبية حول الديمقراطية سيما من خلال القانون.
- تتعلق بالتهديدات التي تواجه سيادة القانون وذات الطبيعة النظامية، على سبيل المثال، التهديدات التي يتعرض لها النظام السياسي والمؤسسي والقانوني للدولة العضو، مثل هيكلها الدستوري، وفصل السلطات، واستقلال القضاء أو حياده، أو نظامها للمراجعة القضائية بما في ذلك العدالة الدستورية.
- يتم تفعيلها عندما تفشل "ضمانات سيادة القانون" الوطنية.
- ينبغي تحقيق هذه الأهداف من خلال إقامة حوار مع الدولة العضو ذات العلاقة بهدف إيجاد الحلول.

كانت ردود الفعل على الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي متنوعة. بعضها يتعلق بإنشاء الآلية في حد ذاتها، في حين ان البعض الآخر ينتقد المفوضية لعدم استخدامها في قضايا محددة. ويرى بعض المؤلفين " تفتقر الى ما هو مطلوب للتصدي بفعالية للتهديدات الداخلية لقيم الاتحاد الأوروبي"، ولكنه يفضل في الوقت نفسه إلى حد كبير "مقترح المجلس البديل بإجراء حوار سنوي بشأن سيادة القانون". ويرحب آخرون بها نظراً؛ لأن طابعها كأداة للرصد يعكس "المفهوم العميق والعمومي للمسؤولية المتبادلة عن احترام القيم المشتركة من جانب جميع الدول الأعضاء"، اذ قد يساعد على تجنب "الحالات المرضية". كما أنه يعد دليلاً واضحاً على الأهمية التي تتمتع بها سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي. وتوصف مبادرة المفوضية الرامية إلى اعتماد الرسالة بأنها "شجاعة". ورحب بعض المؤلفين الأكاديميين بالإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي بوصفها تعبير عن ولاية المفوضية بموجب المادة: ١٧(١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

لقد طلب البرلمان الأوروبي من المفوضية استخدام الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي ضد هنغاريا. ولم تلب المفوضية هذا الطلب الذي واجه انتقادات من البرلمان الأوروبي واطراف معينة من الأوساط الأكاديمية. وبعد ان طلب من المفوضية استخدام الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فان البرلمان الأوروبي وافق على ذلك، من حيث المبدأ، هي أداة قانونية لضمان الامتثال لقيم المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ومن ثم يبدو أن

البرلمان الأوروبي بدا وكأنه وافق على ان تعمل المفوضية في اطار اختصاصاتها عندما اعتمدت الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

والمجلس، من جانبه، لا يتبع المسار ذاته. وعدت دائرة الشؤون القانونية بأن الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي هو عبارة عن قانون منتهى الصلاحية ومن ثم فهو غير قانوني. وهذا الرأي، في أحسن الأحوال، مشكوك فيه. وهي تستحق تحليلاً مفصلاً، نظراً لأن مشروعية الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي هو الأساس الذي يستند إليه حوار المفوضية بشأن الحالة في بولندا. وقد تكهن بعض المؤلفين بأن هذا الرأي يفسر تردد المفوضية سيما فيما يتعلق باستخدام الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

ومن المفترض أن يجد الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي طرق تمكن المفوضية من أداء دورها كحارس للمعاهدات في الحالة التي يشتهب فيها بأن سيادة القانون معرضة للخطر في إحدى الدول الأعضاء. اقترحت المفوضية في مقدمة برنامج عملها لعام ٢٠١٤، تفعيل الآلية فقط في الحالات التي تكون فيها المخاطر خطيرة وممنهجة على سيادة القانون، والناجمة عن معايير محددة سلفاً.

الموقف حساس للغاية من الناحية السياسية. ومن الطبيعي في حالة الاشتباه بوجود خرق لقانون الاتحاد الأوروبي، تبدأ المفوضية بإجراء الانتهاك وفقاً للمادة (٢٥٨) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

في حالة وجود "خطر واضح لخرق خطير" من جانب الدولة العضو للقيم المشار إليها في المادة(٢)، تنص معاهدة الاتحاد الاوروبي على أحكام خاصة في

المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وبموجب هذا الحكم، يمكن للمفوضية، وكذلك(٣/١) من الدول الأعضاء أو البرلمان الأوروبي تقديم اقتراح معقول إلى المجلس، والمبادرة بتقديم الاجراء.

وتعني الإجراءات التمهيدية في إطار المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي بانها خطوة إجرائية أولية تهدف إلى إيجاد حل غير رسمي للتهديدات التي يتعرض لها حكم القانون أو لإعداد الاقتراح المنطقي بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

٢: شرعية الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي

كإجراء مماثل لإجراءات دليل الاتحاد الاوروبي

السؤال الذي ينبغي ان يُطرح: أي من الخطوات الإجرائية التي يحق للمفوضية قانونا القيام بها بدلاً من استخدام حقها في المبادرة بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وترى الدائرة القانونية التابعة للمجلس في الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي بأن تكون مستعارة من الإجراء المنصوص عليه في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

ويقترح بأن يعد الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي إجراءً مشابه لإجراءات "الدليل الأوروبي" في إطار إجراءات الانتهاك. ومن ثم فهي ليست "مستعارة" ولكنها مجرد إضفاء الطابع الرسمي على الخطوة الاجرائية الضرورية قبل أن تتمكن المفوضية من استخدام حقها الرسمي في المبادرة بموجب

المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. كما سنرى بان لهذا الإجراء ثلاث مزايا: أولاً، الاجراء المماثل "لإجراء دليل الاتحاد الأوروبي" قبل من قبل محكمة العدل الأوروبية. ثانياً: فإنه يظهر أن المفاوضات قد تعلمت دروسها من تجربة الحالة "النمساوية" التي لم يحترم فيها الحق. ثالثاً: على الأقل، من الناحية النظرية، فإنه يسمح بحل ودي للنزاع المحتمل في مجال سيادة القانون، قبل أن يخلق الإجراء الرسمي "خنادق" بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المعنية. وقبل الشروع في عملية التقييم، من المفيد التذكير باختصار بالخصائص الرئيسية لإجراء الدليل في الاتحاد الأوروبي ومن ثم مقارنته بالإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

٢:١: الخصائص الرئيسية لدليل الاتحاد الأوروبي

لقد تم تقديم إجراء الدليل في الاتحاد الأوروبي من خلال بيان المفاوضات عام ٢٠٠٧ ("نتائج أوروبا: تطبيق قانون المجتمع"). ووضع البيان سياسة المفاوضات لتحسين تطبيق قانون الاتحاد. وهي تهدف إلى تقديم إجابات أسرع للمواطنين والشركات وحل المشاكل، بما في ذلك تصحيح الانتهاكات قبل الدخول في إجراءات الانتهاك الرسمية. وكان دليل الاتحاد الأوروبي أحد المكونات الرئيسية لهذه السياسة الجديدة. وقد بدأ العمل بهذا النظام في عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، تشارك جميع الدول الأعضاء في طيران الاتحاد الأوروبي.

لقد كانت النقاشات السابقة للانتهاك بين المفاوضات وسلطات الدول الأعضاء قبل إرسال رسالة الإشعار الرسمي (المادة "٢٥٨" من معاهدة الاتحاد

الاوروبي) حاضرة. ومع بداية طيران الاتحاد الأوروبي، تم وضع هيكل أكثر وضوحا وكفاءة. ويوفر دليل الاتحاد الأوروبي منصة مشتركة على الإنترنت لمثل هذه المناقشات، وقد وضع حدود زمنية ملزمة لكل من الدول الأعضاء والمفوضية. ومن حيث المبدأ ينبغي التعامل مع الحالات في غضون (٢٠) أسبوعا، ويسهل دليل الاتحاد الأوروبي عملية حل المشاكل بسرعة.

وفي كانون الأول من عام ٢٠١١، قدمت المفوضية تقرير التقييم الثاني حول تشغيل طيران الاتحاد الأوروبي، وستواصل تقديم التقرير عن استخدام دليل الاتحاد الأوروبي في تقارير سنوية تتضمن تطبيق قانون الاتحاد. وخلصت المفوضية في تقريرها السنوي التاسع والعشرين المتعلق بتطبيق قانون الاتحاد الأوروبي إلى أن مناقشات حل المشكلة وفق دليل الاتحاد الأوروبي ناجحة. وقد تم التمكن من حل ما يقرب من ثلثي الانتهاكات المحتملة في عام ٢٠١١. كما ارتفعت هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع في عام ٢٠١٤.

٢:٢: مقارنة بين المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي

والمادة (٢٦٠/٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي

تنص المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي على تدابير تتكون من ثلاث خطوات. أولا، يجوز للمجلس، استنادا إلى اقتراح معقول ترسله المفوضية، من بين أمور عدة، أن يحدد بأن هناك خطر واضح يتمثل في حدوث إخلال خطير من جانب دولة عضو بالقيم المشار إليها في المادة (٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

وقبل اتخاذ القرار، يتعين على المجلس أن يستمع إلى الدولة العضو المعنية(المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وفي الخطوة الثانية، يجوز للمجلس الأوروبي، بناء على اقتراح من المفوضية مثلا، أن يحدد وجود خرق جدي ومستمر للقيم المشار إليها في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ويجوز للمجلس، في الخطوة الثالثة، أن يفرض الجزاءات الموصوفة في المادة: ٧(٣) من معاهدة الاتحاد الاوروبي(مثل فقدان حقوق التصويت في المجلس).

وبموجب المادة(٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، تبدأ المفوضية الإجراء الرسمي بارسال الإخطار الرسمي. ومن الناحية التقليدية، كانت هنالك اتصالات بين المفوضية والدولة العضو المعنية قبل تلك المرحلة(انظر في هذا القسم في أدناه).

وينص كلا الإجراءين على خطوات إجرائية عدة قبل تطبيق الجزاءات:

وطبقا للمادة(٢٦٠/٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، يتعين إجراء تبادل لوجهات النظر قبل المحاكمة بين المفوضية والدول الأعضاء المعنية(رسالة إشعار رسمي ورأي معقول) قبل إرسال الطلب إلى محكمة العدل الأوروبية (المادة ٢٥٨ من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي) .

فقط في حالة "إجراء الانتهاك الثاني" (باستثناء: حالات عدم الاتصال) فان محكمة العدل الأوروبية تعمل على تطبيق العقوبات(المادة: ٢٦٠ من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي. في هذه الحالة مطلوب عملية مراسلة واحدة فقط قبل المحاكمة(رأي معقول) قبل أن يتم إرسال الطلب إلى محكمة العدل الأوروبية. ما

هي المتطلبات الإجرائية المنصوص عليها في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي؟ ويحدد المجلس ما إذا كان هناك خطر واضح للإخلال الخطير(الفقرة ١) ويحدد المجلس الأوروبي وجود خرق خطير ومستمر (الفقرة ٢). ولا يجوز للمجلس إلا في خطوة ثالثة أن يقرر الجزاءات (الفقرة ٣).

ومن حيث الاختصاص الموضوعي، فإن معايير المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي هي أكثر صرامة بكثير من المعايير المتعلقة "بالانتهاك الطبيعي" بموجب المادة(٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي. وهذا ينطبق على درجة الانتهاك(فقط في حالة "الخرق" الخطير، في حين أنه بموجب المادة: ٢٥٨ معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، فإن أي خرق يعد كافياً) والقيم القانونية المعنية(فقط القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، مثل سيادة القانون والديمقراطية والحقوق الأساسية، في حى أن بموجب المادة(٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، فإنه يمكن الطعن في أي انتهاك لأي قاعدة من قانون الاتحاد، وفقا لسوابق محكمة العدل الأوروبية، اذ لا يوجد أي قاعدة دنيا).

وبالنظر إلى أهمية الانتهاك، يجب أن يستند الاقتراح المعقول بموجب المادة: (١)٧ من الاتفاق إلى تحليل واقعي وقانوني صحيح. والتعاون الوثيق بين الدولة العضو والمفوضية على الأقل يكون مفيد للغاية إذا لم يكن ضروريا تماما في هذا الصدد.

ويتعلق الاختلاف بين الإجراءين بمعياري الإثبات المطلوب. وبينما أنه في إطار إجراء الانتهاك المنصوص عليه في المادة (٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي،

تتحمل المفوضية عبء الإثبات الكامل لانتهاك الدولة العضو، فإن المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ("المخاطر الواضحة") تكون أقل حدة فيما يتعلق بذلك. والإجراءات المنصوص عليها في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي لها آثار سياسية ومن المحتمل اقتصادية أوسع نطاقاً من إجراءات الانتهاك. لن أذهب فيما ذهب اليه شميث فون سيدو الذي يصف المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بوصفها آلية سياسية. وحسب وجهة نظري، فإنه على حق، الجزاءات سياسية من جهة، وأن الإجراء يتطلب عدداً من التقييمات التي قد تنطوي على خيارات سياسية. ومن ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه، فإن الإجراء المنصوص عليه في القانون والمعايير تعد قانونية في الأساس. وفي النهاية، وفيما يتعلق بإجراءات الانتهاك المنصوص عليها في المادة (٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، فإنه اتخاذ الخيارات السياسية يجب ان لا يعني بأن آلية الانتهاك تعد سياسية.

ويمكن أن تترتب على الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي عواقب وخيمة على الدولة العضو المعنية حتى قبل أن يكون هناك "خطر واضح" بموجب المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال: عدم ثقة المستثمرين، ينظر: بولندا بعد التغيير في الحكومة).

ولذلك، من الواضح بأن المفوضية والدولة العضو المعنية لهما على الأقل مصلحة حيوية، إن لم يكن التزاماً قانونياً في الاتصال قبل إرسال الاقتراح المعقول بموجب المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي إلى المجلس. ووفقاً لمبدأ التعاون المخلص (المادة: ٤ (٣) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، يمكن القول بأن المفوضية قد

تكون ملزمة قانونيا بالدخول في مثل هذه المناقشة قبل استخدام حقها في المبادرة بموجب المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. والواقع أن هذه المصلحة ذات ثلاثة جوانب: أولاً، كما هو الحال في دليل الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يساعد "منهج الشراكة" في جمع المعلومات اللازمة. ثانياً، نظراً لأن القيم المطروحة هي أكثر أهمية من القيم في إجراءات الانتهاك، فإن المفوضية مهتمة أولاً بإيجاد حل سريع وضمن الاحترام السريع لتلك القيم الأساسية. وأخيراً، فإن "الإيجابية الكاذبة" للنمسا (انظر أعلاه في هذا الفصل) قد أظهرت بأن الاجراء يكون في الاستماع إليه ضروري سيما في القضايا المتعلقة (ROL). وسيكون من العبث عدم منحها لأنها تمثل أحد العناصر التي لا جدال فيها في مجال سيادة القانون.

ومن وجهة نظري، يمكن فهم الاجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي على أنه إجراء "سيادة قانون الطيران". وقد وافقت المحكمة العامة على اجراء طيران الاتحاد الاوروبي الخاص بالمادة (٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي.

٢.٣. تطبيق المشروعية القائمة

من وجهة نظري، فإن مشروعية الإجراء الوارد في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، تتماشى مع الفقه القانوني الحالي لمحاكم الاتحاد. وفي القضية التي قررت فيها المفوضية عدم متابعة الشكوى، طعن مقدمو الطلبات في إجراء "طيران الاتحاد الأوروبي". ورأوا أن هذا هو "البديل" بالمقارنة

مع إجراء الانتهاك كما هو منصوص عليه في المادة(٢٥٨) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك أدمى مقدمو الطلبات بأن المفوضية ليست مختصة باعتماد مثل هذا الإجراء. ورفضت المحكمة العامة ادعاءاتها بالاستنتاج الآتي:

”حتى لو لم تنص المعاهدة صراحة على إجراء طيران الاتحاد الأوروبي، فإن هذا لا يعني بحد ذاته أنه ليس له أساس قانوني. وينتج إجراء طيران الاتحاد الأوروبي عن الصلاحيات الكامنة للمفوضية في مراقبة احترام الدول الأعضاء لقانون الاتحاد الأوروبي. ويعد وجود آلية أو إجراء لتبادل المعلومات قبل الافتتاح الرسمي لإجراء الانتهاك امر لا مفر منه من أجل المضي قدما في عمليات التحقق الواقعي الأولى وإيجاد المؤشرات الأولى حول احتمال انتهاك قانون الاتحاد الأوروبي. وهذا هو بالضبط الهدف الذي يسعى إليه إجراء طيران الاتحاد الأوروبي، اذ تضيي الطابع الرسمي على أول تبادل للمعلومات بين المفوضية والدول الأعضاء بشأن احتمال انتهاك قانون الاتحاد الأوروبي. وفي ظل هذه الظروف، يعطي إجراء طيران الاتحاد الأوروبي هيكلًا للخطوات التي اتخذتها المفوضية تقليدياً بعد تلقي شكوى أو التصرف بمبادرة منها“.

وبموجب هذا الأمر تعترف المحكمة العامة صراحة بسلطة المفوضية لإضفاء الصفة الرسمية على(الاجراء السابق للمادة ٢٥٨ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي). وتستند هذه السلطة إلى الصلاحيات المتأصلة للمؤسسة بوصفها الوصي على المعاهدات. ويشمل الاختصاص الأخير احترام القيم الأساسية.

وبالنظر إلى أوجه الشبه بين الإجراءات(انظر أعلاه) يمكن تطبيق نفس المنطق على الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويعد تبادل المعلومات قبل الافتتاح الرسمي للإجراء أمراً ضرورياً من حيث المبدأ في حالة المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي نظراً لغموض المصطلحات المستخدمة وتعقيد المسائل ذات العلاقة والاحترام الضروري للهوية الدستورية للدولة العضو ذات العلاقة، ومن صفاتها "السبب النهائي"، وخطورة الانتهاك المزعوم.

وفي هذه الحالات يرتبط بالاختصاص الضمني للمفوضية بوصفها وصياً للمعاهدات لتنظيم حوار بين المفوضية والدولة العضو ذات العلاقة. ومن ثم، فإن الحجج الفاتئة التي تستخدمها الدائرة القانونية للمجلس ليست مقنعة.

ومن المثير للاهتمام الإشارة الى أن الدائرة القانونية التابعة للمجلس، في رأيها المشار إليه آنفاً، لا تعمل على مناقشة آثار هذا الأمر على مشروعية الإجراء الوارد في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ومن المثير للدهشة، منذ صدور الرأي بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٠١٤، كان ينبغي أن تكون الدائرة القانونية للمجلس على علم بأمر المحكمة الصادر في ١٠ / ٣ / ٢٠١٤. وفي رأيي كانت تستحق على الأقل بعض المناقشة في رأيها.

٤:٢: الخاتمة: مشروعية الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد

الاوروبي

يمكن فهم الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي بوصفه "قاعدة الدليل". اذ يوفر إطار إجرائي واضح للإجراءات التي تتخذها المفوضية باستخدام حقها بالمبادرة بموجب المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ومن الناحية الإجرائية، فان لها مزايا عدة. على سبيل المثال لا الحصر: تحديد الموعد النهائي الواضح للدول الأعضاء للرد على أسئلتها، وبالمقابل قبولها بدورها للرد بسرعة، ومن ثم هناك اليقين القانوني، ويضمن حق الاستماع.

وفيما يتعلق بالمضمون، على سبيل المثال، وهدف إيجاد حلول سريعة للتهديدات التي يتعرض لها حكم القانون، فإن الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي له أيضا جوانب إيجابية: يمكن للدولة العضو المعنية أن تكيف أو تصحح سلوكها الخلافي في مرحلة مبكرة. وهكذا، فإنه من المحتمل ان يسمح للاحترام المبكر لأهم القيم الاساسية التي بني عليها الاتحاد الأوروبي. ويمكن للمفوضية أن تعتمد على إجراء أثبتت فعاليته ويسمح بمنهج منظم.

د: انتقاد استخدام الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد

الاوروبي ضد بولندا وليس هنغاريا

لقد طلب البرلمان الأوروبي من المفوضية في كانون الأول من عام ٢٠١٥ استخدام الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بهنغاريا.

وبغية فهم المنهج المختلف للمفوضية، من المفيد مقارنة الحالة في بولندا مع الحالة في هنغاريا. فمن الناحية القانونية، اتخذت الحكومة الهنغارية خطوات عدة منعزلة أثارت مسائل خطيرة فيما يتعلق بسيادة القانون. وقد انتقدت المفوضية بنجاح العديد من الإجراءات المعزولة مثل الاستبدال الهائل للقضاة والتدخل في استقلال موظف حماية البيانات عن طريق إجراءات الانتهاك بموجب المادة(٢٥٨) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وفي الوقت نفسه، تم اعتماد العديد من الأنشطة "المشبوهة" من خلال التعديلات الدستورية، مما جعل من الصعب إثبات عدم توافقها مع القيم الأساسية.

وفي حالة بولندا، يظهر رأي لجنة البندقية بوضوح بأن الانتقاد المباشر على سلطة المحكمة الدستورية له طابع مختلف فيما يتعلق بسيادة القانون. احترام أحكام المحاكم الدستورية هو بلا شك جوهر سيادة القانون وانعدامه يقوض القيم الديمقراطية الأساسية والحقوق الأساسية الاخرى. الدول الأعضاء لا تتمتع بأي سلطة تقديرية في هذا الصدد. اذ إن غياب السلطة التقديرية له أهمية أساسية عند

إثبات خطورة الانتهاك. ووفقا للسوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية سيما في سياق تحديد المسؤولية غير التعاقدية للاتحاد الأوروبي، يشير عدم وجود السلطة التقديرية إلى ان خرق الالتزام كان خطيراً. لقد رأينا في أعلاه بأن السوابق القضائية يمكن تطبيقها قياسا على تعريف ما قد يشكل خرقاً "خطيراً" بالمعنى المقصود في الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

وتلقى بدء الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي سيما فيما يتعلق ببولندا ردود فعل متباينة من المعلقين. اذ تصف بعض الأصوات الانتقادية الاختلاف بين الوضع في هنغاريا وبولندا بأنها سياسية فقط، بالإشارة بشكل محدد إلى ثقل حزب "فيديز (FIDES) الفاعل في البرلمان الأوروبي من حزب بيس PIS، الحزب الحاكم في بولندا.

ويصف أحد أكثر علماء سيادة القانون تفسيراً بدء الاجراء السابق للمادة(٧) من أحكام الاتحاد سيما فيما يتعلق ببولندا على أنه "فعل ساذج قصير النظر، أو هل هو ضعف بسيط في التفكير القانوني؟ وهل يمكن أن يكون هنالك انتقاد على المادة(٧)؟ ويشير أيضا إلى أربع نقاط انتقاد ضد نهج المفوضية فيما يتعلق ببولندا. وسوف نتناولها فيما يأتي:

أولاً: وفق وجهة نظره، استخدام الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي يعني ضمناً بان المفوضية ترى متطلبات المادة: ٧ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي غير مستوفاة. ويرى بأن هذا الوضع هو على الأرجح خطأ، ومن ثم فإن

الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي سوف يؤدي الى ضياع الوقت.

هذا الاستدلال من استخدام الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ليس مقنعاً. وكما رأينا بالفعل في هذا الفصل، أنشأت المفوضية هذا الإجراء من أجل تنظيم الحوار مع الدولة العضو قبل الدخول في الإجراء الرسمي بموجب المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. وبسبب متطلباته الإجرائية العالية، يحمل الأخير مخاطر كبيرة ("السلبات الكاذبة"، ينظر في أعلاه). وفي نهاية المطاف فإنه فقط الدولة العضو التي تمثل على نحو فعال، سيكون فيها الدخول في الحوار ليس "فقدان الوقت" وإنما هو مرحلة إجرائية ضرورية قبل إضفاء الطابع الرسمي على أي خطوات وفق المادة (٧). ويؤكد هذا الموقف البيان الذي أدلى به النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانز في: ١/٦/٢٠١٦ عندما أعلن عن اعتماد رأي "سيادة القانون". وأشار إلى الحوارات بوصفها كانت مكثفة وبناءة.

وثانياً: يشكك المؤلف في نفسه في رغبة السلطات البولندية الدخول في حوار مطلقاً. كما أن هذه الحجة ليست مقنعة من الناحية القانونية. وقد أكدت محكمة العدل الأوروبية مراراً وتكراراً بأن الاتحاد الأوروبي هو مجتمع يقوم على الثقة في امتثال الدول الأعضاء. وفي قضية حديثة تتعلق بالعلاقة بين الدول الأعضاء، أوضحت محكمة العدل الأوروبية القيود المفروضة على مبدأي الاعتراف المتبادل والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء. في الواقع، تتعلق الحالة بالرفض المحتمل لتنفيذ

مذكرة القاء القبض التي تستند على إمكانية أن تستخدم الدولة العضو أساليب تعذيب أو معاملة لا إنسانية أو مهينة.

وبالنظر إلى خطورة الانتهاك المحتمل لأهم القيم الأساسية الأوروبية في القضية التي تم البت فيها، يبدو أن هذه النتائج يمكن أن تطبق من باب أولى على القضية المتعلقة بالإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق ببولندا. وايضا من حيث الفرد ، يمكن تطبيقها مع اجراء بعض التعديلات اللازمة على الحالات الناشئة بين المفوضية والدول الأعضاء، كما هو الحال في حالة بولندا.

وكما هو مبين في أعلاه، فإن الاتحاد الأوروبي هو "مجتمع يقوم على الثقة المتبادلة والتي تشير الى ان القيم المشتركة يتم الاعتراف بها في الاتحاد الأوروبي"، ومن ثم فإن القيود المفروضة على هذه المبادئ الأساسية يمكن تطبيقها فقط في "الظروف الاستثنائية".

تحدد محكمة العدل الأوروبية المعايير وفق الآتي: يجب أن يكون هنالك دليل على وجود خطر حقيقي، ويجب أن تستند هذه الحالات إلى معلومات موضوعية وموثوق بها ومحددة ومحدثة بشكل صحيح. ومن الناحية الإجرائية، فانه من الضروري الاتصال بالدولة العضو "المستهدفة" قبل تطبيق القيود بهدف الحصول على المعلومات عن الحالة موضع الاجراء.

ويؤدي نقل هذه النتائج إلى التدقيق الصارم للغاية سيما فيما يتعلق بالقيود المفروضة على مبدأ الثقة المتبادلة الى بدء الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة

الاتحاد الاوروبي إلى النتائج الآتية: لقد كان من المستحسن للمفوضية، لو اعتمدت على هذا الاستثناء بدلا من مبدأ الثقة المتبادلة. ولو افترضنا عدم رغبة السلطات البولندية الوفاء بالتزامها من خلال التعاون الصادق فإنه لا يعطي السلطات البولندية الحق في الاستماع إليها. وكان يمكن أن يكون بمثابة تكرار للأخطاء التي ارتكبت في "القضية ضد النمسا" عام ٢٠٠٠.

والحجة الثالثة ذات طبيعة اجرائية تماما: أولا: يؤكد كوشنوف أنه من خلال استخدام الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فإن المفوضية سيتشكل لديها توقع مشروع، بأن تصبح شرطا مسبقا ضروريا لتطبيق المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. وهذا من شأنه أن يزيد من صعوبة التطبيق الحقيقي للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي.

كما أن هذه الحجة ليست مقنعة عند إلقاء نظرة قريبة على النصوص ذات الصلة. وذكرت المفوضية في رسالتها المؤرخة في آذار من عام ٢٠١٤ صراحة بأن الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي "لا يمنع الآليات المنصوص عليها في المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي من ان تكون فاعلة بشكل مباشرة، سيما إذا كان التدهور المفاجئ في إحدى الدول الأعضاء يتطلب رد فعل أقوى من جانب الاتحاد الأوروبي". ويعود السبب في اعتماد هذا الإجراء، اللجوء المباشر إلى المادة(٧) سيخضع لمتطلبات أخرى. وعليه فإن الاستخدام الفعلي لمرة واحدة للإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي سيما فيما يتعلق ببولندا له أثر يتجاوز الصياغة اللغوية للبيان.

وتربط الحجة الأخيرة موقف الحكومة الهنغارية بصعوبة الحصول على الإجماع في المجلس بموجب المادة: ٧(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي سيما فيما يتعلق بالإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ومن الصعب فهم ما اقترحه المؤلف من اقتراحات، فمن ناحية، بهدف "نسيان الإجراء السابق للمادة(٧)"، ومن ناحية أخرى "لا تلجأ إلى الدولة العضو المتمردة عندما يكون من المعروف أن هناك أكثر من واحد ويتطلب الإجماع". ولا أستطيع أن أفهم البيان مع الانتقادات التي وجهت ضد المفوضية والتي من شأنها أن تضعف المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي عندما يقدم الاقتراح، في الوقت نفسه، يجب ألا تستخدم المادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي البتة ما لم يكن بالإمكان الحصول على الإجماع في المجلس الأوروبي. هل يتضمن هذا عدم الفاعلية الكاملة أفضل من بدء الحوار بهدف تحسين الوضع؟ بالتأكيد كلا، لأن المؤلفين انفسهم قالوا بأن المفوضية، وباعتمادها على الإجراء السابق للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، "قد أوفت بواجبها بوصفها الحارس للمعاهدات". بل إنه طلب من "المفوض المسؤول عن سيادة القانون التوقف عن التصريح والبدء في السير بالإجراءات". وفي رأبي هذا بالضبط ما تم فعله عند بدء الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي سيما فيما يتعلق ببولندا.

وأشارت التعليقات الأكثر إيجابية إلى الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي سيما فيما يتعلق ببولندا بوصفه "بديلاً مواتياً" للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

هل يمكن لمحكمة العدل الأوروبية أن تؤدي دوراً فاعلاً في حماية سيادة القانون ؟

أ: هل يمكن استخدام المادة (٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي في الانتهاكات المفترضة لسيادة القانون من قبل الدول الأعضاء؟

ومنذ بدء دخول معاهدة ما يسمى بمعاهدة لشبونة في (١ / ١٢ / ٢٠٠٩) حيز التنفيذ، يشير ما يسمى "إجراء الانتهاك" إلى انتهاك المعاهدات (معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي ومعاهدة الاتحاد الاوروبي). ومن ثم فإن نطاقها لا يقتصر على المعاهدة التي تُسير عمل الاتحاد الأوروبي، بل يشمل معاهدة الاتحاد الاوروبي، ومن ثم القيم الأساسية الواردة في المادة(٢) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. ويتجاهل الرأي المعاكس الذي أعرب عنه بعض المؤلفين حقيقة مفادها بأن معاهدة لشبونة قد وسعت اختصاص محكمة العدل الأوروبية الى معاهدات(معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي ومعاهدة الاتحاد الاوروبي). لقد صدر حكم في عام ٢٠٠٤، الذي تم اقتباسه بينما كانت سلطة الرأي المخالف واضحة قبل التعديلات التي أدخلت على (معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي ومعاهدة الاتحاد الاوروبي) من قبل "معاهدة لشبونة". ومن ثم، من حيث المبدأ، يمكن أيضا أن تؤدي التزامات الدول الأعضاء في إطار معاهدة الاتحاد الاوروبي إلى إجراء بموجب المادة(٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي. وقد أكدت المفوضية باستمرار على أن الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي لا يخل باختصاصاتها بموجب المادة(٢٥٨) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي.

وقد رأينا بالفعل في هذا الفصل بأن المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي تقتصر على القواعد الخاصة بالمادتين (٢٥٨ و ٢٥٩) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي والمتعلق الى حد ما بحدودها (العقوبات المتوقعة وشروط تطورها). ولا تستثني عموماً بدء إجراءات الانتهاك المتعلقة بخرق التزامات الدول الأعضاء سيما فيما يتعلق بالقيم الأساسية.

وفي إطار حماية القيم الأساسية يمكن أن تكون مثل هذه الانتهاكات، على سبيل المثال، في فقدان التعاون في الاجراء السابق للمادة: ٤ (٣) من معاهدة الاتحاد الأوروبي. وقد وجدت محكمة العدل الأوروبية بأن الدولة العضو ملزمة بمساعدة المفوضية في مهمتها لرصد تطبيق قانون الاتحاد. وإذا كانت الدولة العضو بحد ذاتها تملك المعلومات اللازمة لممارسة هذا الاختصاص، (دليل التجريم الذاتي) يجب عليها أن تحيلها إلى المفوضية.

وفي تقييم الحالة في إحدى الدول الأعضاء سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، تعتمد المفوضية إلى حد كبير على المعلومات بالقانون والممارسة الوطنيين. وإذا لم تقدم الدولة العضو ذات العلاقة هذه المعلومات، فإن ذلك يعد انتهاكا لالتزامها في التعاون الصادق.

وفي حالة وجود عرقلة دائمة أو سلسلة من التدابير من جانب إحدى الدول الأعضاء التي تهدد سيادة القانون، يمكن تطبيق الاختصاص القضائي المتعلق بالممارسات الإدارية، (ينظر في اعلاه، في هذا الجزء) من خلال التناظر الوظيفي.

وتبين هذه الأمثلة، خلافا للمناهج الحكومية للمنظمات الدولية الاخرى(انظر الفصل الثاني في أعلاه)، بان الآليات العابرة للحدود الوطنية في الاتحاد الأوروبي تؤدي دوراً في حماية سيادة القانون. ونتيجة لذلك، لا يمكن للدول الأعضاء المتمردة الاعتماد كلياً على الوسائل السياسية من أجل تجنب السيطرة على امتثالها للمادة(٢) معاهدة الاتحاد الاوروبي.

ب: هل يمكن للدولة العضو ذات العلاقة أن تطعن في الاجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي ؟

يظهر السؤال فيما إذا كان يمكن للدولة العضو اللجوء إلى محكمة العدل الأوروبية، وبدء على أساسها الإجراء السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي. يمكن أن تكون المادة الإجرائية الممكنة للدولة العضو المعنية في الاعتراض على مثل هذا الفعل هي المادة(٢٦٣) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي. ووفقا لبعض المؤلفين، سيكون من الصعب التنبؤ بنتيجة هذا الطعن.

وأرى بأن فرص نجاح هذا التحدي ستكون محدودة للغاية. وبصرف النظر عن الحجج المقدمة في أعلاه سيما فيما يتعلق بشرعية اجراء المفوضية السابق للمادة(٧) من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فان هذا الادعاء ربما يكون غير مقبول بالفعل.

وطبقا للمادة(٢٧٣) من معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي ، فان الاجراء يمكن انتقاده إذا كان القصد منه إحداث آثار قانونية. ولا ينتج عن الإجراء السابق

للمادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي آثار من هذا القبيل. وفي رأيي أن الاجتهاد القضائي للمحكمة سيما فيما يتعلق بالرأي المنطقي والرسائل المرسلة في إطار المطالبة بالموارد الخاصة من الدول الأعضاء يمكن أن يطبق بالقياس إلى الحالة الراهنة. وقد أكدت المحكمة العامة مؤخراً بأن الحكم الصادر بموجب المادة (٢٥٨ أو ٢٥٩) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي يمكن أن يحدد بصورة صحيحة التزامات الدول الأعضاء، ويعلن عدم شرعية الاجراء الذي تعتمده إحدى الدول الأعضاء. ورغم أن للمفوضية حرية التعبير عن رأيها، فإن مثل هذه الإعلانات لا تترتب عليها آثار قانونية، ومن ثم فهي لا تشكل أفعالا قانونية قابلة للطعن بموجب المادة (٢٦٧) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي.

الاستنتاجات

تثبت الأمثلة الثلاثة المستخدمة في هذه المادة العلمية ('فايمار' و 'وين' و 'والاس') بأن: (أ) وجود القيم أمر أساسي لأي نظام حكم، (ب) آليات التحقق والتنفيذ تعد امراً أساسياً لضمان حمايتها الفعالة، (ج) يتعين على السلطات المختصة، سيما عند تطبيق تلك الآليات، أن تظهر درجة عالية من الفضيلة (تُدرك على أنها تصميم عقلائي). فقط في قضية "والاس" تطابقت مرتكزات القيم والتحقق والفضيلة، إلا أنها وضعت في السياق السياسي والقانوني بعيد عن واقع الاتحاد الأوروبي.

وعندما تتعرض القيم الأساسية للخطر، يواجه الاتحاد الأوروبي مشاكل مماثلة مثل المنظمات الدولية والدول الاتحادية. يتمثل احدها في درجة كبيرة من

التجريد في المصطلحات المستخدمة، وآخر في متطلب عالي لاستخدام آليات التنفيذ التي تكون في كثير من الأحيان مترافقة مع طابعها السياسي. وقد بينت هذه الدراسة بأن هذه الصعوبات لا مفر منها نظراً للطابع الاستثنائي لهذه الحالات. وقد رأينا أيضاً أنه من الممكن ملء هذه المصطلحات المجردة بالحركة، أولاً وقبل كل شيء عن طريق تطبيق أساليب التفسير التي وفرها الفقه القضائي لمحكمة العدل الأوروبية، وأيضاً استخدام أدوات لجنة البندقية بشأن سيادة القانون.

وينبغي أن يأخذ النقد الموجه ضد ممارسات مؤسسات الاتحاد الأوروبي في الحسبان السياق الخاص الذي يجري فيه. وينبغي فهم ممارسة المؤسسات في إطار الطبيعة الخاصة لقانون الاتحاد، ولا سيما مبدأ التبعية والتناسب. لقد أوضحت قضية النمسا بأنه يمكن أن يكون من تناقضاً ونتائج عكسية في حالة الدفاع عن سيادة القانون، وفي الوقت نفسه، انتهاك بعض مبادئه الأساسية.

في كثير من الأحيان، لا يطرح المعلقون السؤال الذي يواجه كل من يجب عليه اتخاذ القرار: ما هو خطر خلق "إيجابية كاذبة" مقارنة مع خلق "السلبية الكاذبة" (الإفراط في تنفيذ أو عدم إنفاذ القواعد)؟ وبالنظر إلى متطلب الأغلبية العالية في المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فإن هذا يُعد خطراً كبيراً. ويبدو من المفيد تفضيل النهج القائم على الحوار كلما كان ذلك ممكناً. وإذا فشلت هذه الطريقة، تحتاج المؤسسات إلى العزم الضروري من أجل التحرك بسرعة ضد التهديدات أو الانتهاكات لسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، يتعين عليها أن تحترم بدقة متطلبات سيادة القانون نفسها.

اسمحوا لي أن أختتم باقتباس من الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور عندما
افتتح "اليوم القانوني الاول" عام ١٩٥٨ ، اذ قال:
" الطريقة الاوضح لإظهار ما تعنيه لنا سيادة القانون في الحياة اليومية هي أن
نتذكر ما سيحدث عندما لا تكون هناك سيادة للقانون".

التعليقات الختامية: الفصل الثالث

- 384- See, for example, Luc Heuschling, *État de Droit, Étude linguistique, de théorie & de dogmatiques juridiques comparées*, in *Verfassungsprinzipien in Europa, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE*, 103-166 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 132-142 ; Tom Bingham, *THE RULE OF LAW* (2011) at 10-33.
- 385- Claire Kilpatrick, *On the Rule of Law and Economic Emergency: The Degradation of Basic Legal Values in Europe's Bailouts*, *OXFORD J. OF LEGAL STUD.* 325-53 (2015) at 331 et sequi distinguishes between “thick or substantive versions, teleological versions and procedural versions” of the Rule of Law.
- 386- Koen Lenaerts, *The Court of Justice as the Guarantor of the Rule of Law within the European Union*, in *THE CONTRIBUTION OF INTERNATIONAL AND SUPRANATIONAL COURTS TO THE RULE OF LAW* 242-264 (Geert De Baere & Jan Wouters eds., 2015) at 243.
- 387- Koen Lenaerts, *The Court of Justice as the Guarantor of the Rule of Law within the European Union*, in *THE CONTRIBUTION OF INTERNATIONAL AND SUPRANATIONAL COURTS TO THE RULE OF LAW* 242-264 (Geert De Baere & Jan Wouters eds., 2015) at 242; see also Daniel Volp, *Parteiverbot und wehrhafte Demokratie*, *NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT* 459-64 (2016) at 463.
- 388- See also, with a comparative perspective, Albrecht Weber, *EUROPÄISCHE VERFASSUNGSVERGLEICHUNG* (2010) at 145 and with references to the Spanish and to the Portuguese constitutions, at 149 and 151, to recent ‘post-communist’ constitutions at 150.
- 389- Waldemar Hummer, *Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?*, *EUROPARECHT* 625-641 (2015) at 630; see also Helle Krenke & Martin Scheinin, *Introduction*, in *JUDGES AS GUARDIANS OF CONSTITUTIONALISM AND HUMAN RIGHTS* 1-24 (Martin Scheinin et al. eds., 2016) at 5; from a political science perspective: Ted Piccone, *FIVE RISING DEMOCRACIES AND THE FATE OF THE INTERNATIONAL LIBERAL ORDER* (2016) at 219 sees the Rule of Law, democracy and the protection of human rights as a synonym for good governance around the world.
- 390- Koen Lenaerts, *The Court of Justice as the Guarantor of the Rule of Law within the European Union*, in *THE CONTRIBUTION OF INTERNATIONAL AND SUPRANATIONAL COURTS TO THE RULE OF LAW* 242-64 (Geert De Baere & Jan Wouters eds., 2015) at 242.
- 391- See above, Second Part, II.C.3.
- 392- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: *A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law* of 19 March 2014, COM(2014)158, http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 393- This approach is shared by the Council who sees the Rule of Law as a pre-condition for the protection of fundamental rights, see Council Presidency Document No. 16862/14 of 12 December 2014, *Conclusions of the Council of the EU and the Member States Meeting within the Council on Ensuring Respect for the Rule of Law*, at para 8 <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-17014-2014-INIT/en/pdf>; on the international level it is seen as a commitment to the content of the rules regarding inter alia the distribution of power, and liability, Wojciech Sadurski,

Supranational Public Reason: On Legitimacy of Supranational Norm-Producing Authorities, 4 GLOBAL CONSTITUTIONALISM 396-427 (2015) at 395.

- 394- For details see below in the third part of this report.
- 395- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015) at 514, 522; Luc Heuschling, État de Droit, Étude linguistique, de théorie & de dogmatiques juridiques comparées, in Verfassungsprinzipien in Europa, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 103-66 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 109-10.
- 396- European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2011)003rev-e, Report on the rule of law - Adopted by the Venice Commission at its 86th plenary session (Venice, 25-26 March 2011) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2011\)003rev-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2011)003rev-e).
- 397- European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2016)007-e Rule of Law Checklist, adopted by the Venice Commission at its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)007-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)007-e).
- 398- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015) at 523.
- 399- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law of 19 March 2014, COM(2014)158, Annex I, at 1 http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 400- See, most recently, Case C-260/14 & C-261/14 (joined cases) Neamț & Bacău v. Ministerul Dezvoltării Regionale și Administrației Publice [2016] (delivered 26 May 2016) at paras. 53 et sequi.
- 401- See Helmut Schmitt von Sydow, Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001) at 295.
- 402- Eva-Maria Poptcheva, Member States and the Rule of Law, Dealing with a Breach of EU Values, European Parliament Briefing, March 2015, PE 554.167.
- 403- Helmut Schmitt von Sydow, Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001) at 296 with more examples.
- 404- Case T-429/05, Artegoda GmbH v. European Commission, [2010] E.C.R II-00491 (delivered 3 March 2010) at paras. 52-55.
- 405- Case T-333/10, Animal Trading Company (ATC) BV and Others v European Commission [2013] (delivered 16 September 2013) at paras. 62 & 63.
- 406- Case T-333/10, Animal Trading Company (ATC) BV and Others v European Commission [2013] (delivered 16 September 2013) at para. 64; in paras. 84ss, the General court underlines the importance of respecting the guarantees of administrative procedure in coming to an impartial decision in such cases.
- 407- Helmut Schmitt von Sydow, Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001) at 299.
- 408- Eduardo Virgala Foruria, La coacción estatal del Artículo 155 de la constitución, REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL 55-110 (2005) at 93.
- 409- Case C-494/01, European Commission v. Ireland [2005] E.C.R. I-3331 (delivered 26 April 2005).

- 410- Case C-494/01, European Commission v. Ireland [2005] E.C.R. I-3331 (delivered 26 April 2005) at paras. 16 ss.
- 411- Case C-494/01, European Commission v. Ireland [2005] E.C.R. I-3331 (delivered 26 April 2005) at para. 28.
- 412- Case C-494/01, Opinion of Advocate General Geelhoed, European Commission v. Ireland [2014] E.C.R. I-3338 at paras. 43-48.
- 413- Case C-135/05, European Commission v. Italy [2007] E.C.R. I-03475 at paras. 20-22.
- 414- Case C-441/02, European Commission v. Germany [2006] E.C.R. I-03449 (delivered 27 April 2006) at paras. 48-50 and Case C-150/07, European Commission v. Portugal [2009] E.C.R. I-00007 (delivered 22 January 2009) at paras. 65-66, 68.
- 415- Christiaan Timmermans, How to Define the European Union, in *DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN*, 81-90 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016) at 86.
- 416- This term is used by Kaarlo Tuori, *EUROPEAN CONSTITUTIONALISM*, (2015) at 214.
- 417- The origin of this term goes back to an article Karl Loewenstein, *Militant Democracy and Fundamental Rights*, I, 31 *AM. POL. SCI. REV.* 417-432 (1937) at 418.
- 418- Jan-Werner Müller, *Should the EU Protect Democracy and the Rule of Law Inside Member States?*, 21 *EUROPEAN L. J.* 141-60 (2015) at 145s at 144; Ingolf Pernice, *Multilevel constitutionalism and the crisis of democracy in Europe*, 11 *EUROPEAN CONST. L. REV.* 541-62 (2015) at 550.
- 419- Wojciech Sadurski, *Supranational Public Reason: On Legitimacy of Supranational Norm-Producing Authorities*, 4 *GLOBAL CONSTITUTIONALISM* 396-427 (2015) at 419.
- 420- See, in the context of the financial crisis, also Michael Rodi, *Machtverschiebungen in der Europäischen Union im Rahmen der Finanzkrise und Fragen der demokratischen Legitimation*, *JURISTENZEITUNG* 737-44 (2015) at 744.
- 421- See the speech by Carlo Schmid, „Was heißt eigentlich: Grundgesetz?“ German Parliamentary Council—the Constitutional Assembly (8 September 1948), https://www3.spd.de/linkableblob/5652/data/rede_carlo_schmid.pdf.
recalling the fundamental importance of this position and comparing it with the jurisprudence of the FCC concerning obligations under public international law: Thomas Giegerich, *Völkerrechtsfreundlichkeit “light“ – Viel Schatten und wenig Licht im BVerfG-Beschluss zum Treaty Override (Saar Expert Paper, 02/2016)* http://jean-monnet-saar.eu/?page_id=70 fn 60.
- 422- Daniel Halberstam, *Federalism: Theory, Policy, Law*, in *THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW* 577-606 (Michael Rosenfeld & Andrés Sajó eds., 2012) at 587.
- 423- Halberstam uses the examples of Germany under the Hitler regime and de-federalising tendencies in Venezuela under Presidents Chavez and Maduro: Daniel Halberstam, *Federalism: Theory, Policy, Law*, in *THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW* 577-606 (Michael Rosenfeld & Andrés Sajó eds., 2012).
- 424- Joseph H.H. Weiler, *Federalism and Constitutionalism: Europe's ‘Sonderweg’* (Jean Monnet Center for International and Regional Economic Law & Justice, Working Paper, 2000) at 10 <http://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/00/001001.html>.
- 425- Utz Schliesky, *Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes*, XII *HANDBUCH DES STAATSRECHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND*, 847-77 (3d ed. 2014) at 875s.
- 426- See Paul Kirchhof, *Europäische Integration*, in 10 *HANDBUCH DES STAATSRECHTS*, (Josef Isensee & Paul Kirchhof eds., 1st ed. 1992) at 869.

- 427- Robert Chr. van Oyen, Von der Staatsrechtslehre zur offenen Gesellschaft de vergleichenden und europäischen Verfassungslehre, ein Interview [mit Peter Häberle] im Sommer 2014, in VERFASSUNGSKULTUR, STAAT, EUROPA UND PLURALISTISCHE GESELLSCHAFT BEI PETER HÄBERLE, 191-206 (R.C Van Oyen et al. eds, 2016) at 193.
- 428- David Dyzenhaus, LEGALITY AND LEGITIMACY: CARL SCHMITT, HANS KELSEN, AND HERMANN HELLER IN WEIMAR (1999) at 3.
- 429- John Hands, COSMOSAPIENS, HUMAN EVOLUTION FROM THE ORIGIN OF THE UNIVERSE (2015) at 554.
- 430- John Hands, COSMOSAPIENS, HUMAN EVOLUTION FROM THE ORIGIN OF THE UNIVERSE (2015) states at 554s that if human existence is compared to a 24h day, this kind of cooperation has appeared only 3 minutes to midnight.
- 431- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Upholding the Rule of Law in the EU: On the Commission's 'Pre-Article 7 Procedure' as a Timid Step in the Right Direction, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2015/24) at 5; Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, EUROPARECHT 625-41 (2015) at 630s.
- 432- Jan-Werner Müller, Should the EU Protect Democracy and the Rule of Law Inside Member States?, 21 EUROPEAN L. J. 141-60 (2015) at 145.
- 433- To name just one example, der Spiegel reported that 3 Million EU-foreigners living in the UK could not participate in the referendum on Brexit although they are directly affected by the outcome: SPIEGEL ONLINE, EU-Bürger in Großbritannien: "Ich kann mir nicht vorstellen, dass das friedlich abgehen wird" (22 June 2016). <http://www.spiegel.de/fotostrecke/brexit-was-eu-buerger-in-grossbritannien-darueber-denken-fotostrecke-138588.html>.
- 434- Wojciech Sadurski, Supranational Public Reason: On Legitimacy of Supranational Norm-Producing Authorities, 4 GLOBAL CONSTITUTIONALISM 396-427 (2015) at 403.
- 435- See the Second Part above for the case of Quebec or Catalonia.
- 436- See for instance one of the early anti-discrimination cases. It concerned the need to deposit of a guarantee for non-nationals (including EU-citizens) in the German Code On Civil Procedure. An English couple having their business in Germany raised the question of compatibility with EU-law. The ECJ followed their line of argument which had also been supported by the European Commission in its observations. judgement of 20 March 1997 in Case C-323/95, Hayes v Kronenberger GmbH, [1997] E.C.R. I-01711 (delivered 20 March 1997) press release [in German]: <http://curia.europa.eu/de/actu/communiqués/cp97/cp9714de.htm>.
- 437- Wojciech Sadurski, Supranational Public Reason: On Legitimacy of Supranational Norm-Producing Authorities, 4 GLOBAL CONSTITUTIONALISM 396-427 (2015) at 427; similar: Sébastien Roland, LE TRIANGLE DÉCISIONNEL COMMUNAUTAIRE À L'AUNE DE LA THÉORIE DE LA SÉPARATION DES POUVOIRS (2008) at 515.
- 438- Karl-Peter Sommermann, Herkunft und Funktionen von Verfassungsprinzipien in de Europäischen Union, in VERFASSUNGSPRINZIPIEN IN EUROPA, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 15-44 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 29.
- 439- Similar, with regard to the legitimacy of a state: Karl-Peter Sommermann, Herkunft und Funktionen von Verfassungsprinzipien in de Europäischen Union, in VERFASSUNGSPRINZIPIEN IN EUROPA, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE,

- PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 15-44 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 29.
- 440- Wojciech Sadurski, Supranational Public Reason: On Legitimacy of Supranational Norm-Producing Authorities, 4 GLOBAL CONSTITUTIONALISM 396-427 (2015) at 419.
- 441- Wojciech Sadurski, Supranational Public Reason: On Legitimacy of Supranational Norm-Producing Authorities, 4 GLOBAL CONSTITUTIONALISM 396-427 (2015) at 427.
- 442- See also: François Hervouet, Brèves réflexions à propos de la légitimité de l'Union européenne, in L'IDENTITÉ DU DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, MÉLANGES EN L'HONNEUR DE CLAUDE BLUMANN, 375-87 (Brunessen Bertrand et al. eds. (2014) at 381.
- 443- Joseph H.H. Weiler, Federalism and Constitutionalism: Europe's 'Sonderweg' (Jean Monnet Center for International and Regional Economic Law & Justice, Working Paper, 2000) at 10 <http://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/00/001001.html>.
- 444- Opinion 2/13, Avis rendu en vertu de l'article 218, paragraphe 11, TFUE), (Full Court) [2014] (delivered 18 December 2014) at para. 168; Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016) at para. 78 with regard to the principle and 82ss with regard to limitations in 'in exceptional circumstances'; for a commentary on this judgment: Daniel Halberstam, The Judicial Battle over Mutual Trust in the EU: Recent Cracks in the Façade, VERFBLOG, 2016/6/09, <http://verfassungsblog.de/the-judicial-battle-over-mutual-trust-in-the-eu-recent-cracks-in-the-facade/>.
- 445- Jan-Werner Müller, Should the EU Protect Democracy and the Rule of Law Inside Member States?, 21 EUROPEAN L. J. 141-60 (2015) at 145.
- 446- Tine Carmeliet & Georgia Christina Kosmidou, Enforcing Europe's Foundational Values in Central and Eastern Europe: A Case in Point, in EUROPEAN JUDICIAL SYSTEMS AS A CHALLENGE FOR DEMOCRACY, 159-80 (Elzbieta Kuszewska et al. eds., 2015) at 180; see also: European Parliament, Resolution of 16 December 2015 (2015/2935(RSP); <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0461+0+DOC+XML+V0//EN>) on the situation in Hungary.
- 447- Jürgen Habermas, THE LURE OF TECHNOCRACY (2015) at 66.
- 448- See also Daniel Innerarity, The Inter-Democratic Deficit of the EU, in BEYOND THE CRISIS: THE GOVERNANCE OF EUROPE'S ECONOMIC, POLITICAL AND LEGAL TRANSFORMATION, 173- 84 (Mark Dawson et al. eds., 2015) at 179s.
- 449- Joseph H.H. Weiler, Living in a Glass House: Europe, Democracy and the Rule of Law, in REINFORCING RULE OF LAW OVERSIGHT IN THE EUROPEAN UNION, Carlos Closa et al. eds. (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2014/25, March 2014) 25-29 at 27.
- 450- Crystal Cordell Paris, Ancient, Modern and Post-National Democracy: Deliberation and Citizenship Between the Political and the Universal, in CIVIC REPUBLICANISM, ENLIGHTENMENT AND MODERNITY: ANCIENT LESSONS FOR GLOBAL POLITICS, 89-116 (Geoffrey Kellow & Neven Leddy eds., 2016) at 108.
- 451- Crystal Cordell Paris, Ancient, Modern and Post-National Democracy: Deliberation and Citizenship Between the Political and the Universal, in CIVIC REPUBLICANISM, ENLIGHTENMENT AND MODERNITY: ANCIENT LESSONS FOR GLOBAL POLITICS, 89-116 (Geoffrey Kellow & Neven Leddy eds., 2016) at 108.
- 452- See for example Karl-Peter Sommermann, Herkunft und Funktionen von Verfassungsprinzipien in der Europäischen Union, in VERFASSUNGSPRINZIPIEN IN

- EUROPA, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 15-44 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008) at 37.
- 453- See for example Joseph H.H. Weiler, Federalism and Constitutionalism: Europe's 'Sonderweg' (Jean Monet Center for International and Regional Economic Law & Justice, Working Paper, 2000) at 10 <http://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/00/001001.html>.
- 454- Mortimer Sellers, What Is the Rule of Law and Why Is It So Important?, in DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN, 2-14 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016) at 6; according to Tuori, this is the common core of the German notion of Rechtsstaat and the Anglo-American principle of the Rule of Law, Kaarlo Tuori, EUROPEAN CONSTITUTIONALISM, (2015) at 212.
- 455- So, literally, the Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-Making and Access to Justice in Environmental Matters, done at Aarhus, Denmark, on 25 June 1998; which all Member States and The European Union have ratified, see Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-Making and Access to Justice in Environmental Matters, 25 June 1998, 2161 UNTS 447; 38 ILM 517 (1999): https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XXVII-13&chapter=27&clang=en & <http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/documents/cep43e.pdf>.
- 456- Convention on Environmental Impact Assessment in a Transboundary Context, Espoo, February 25, 1991, 1989 U.N.T.S. 309 http://www.unece.org/env/eia/about/eia_text.html.
- 457- International Court of Justice, Pulp Mills on the River Uruguay (Argentina v. Uruguay), (Merits) April 20, 2010 I.C.J. 14 at para. 204; for a detailed analysis see: Adele J. Kirschner & Katrin Tiroch, The Waters of Euphrates and Tigris: An International Law Perspective, in 16 MAX PLANCK YEARBOOK OF UNITED NATIONS LAW (Armin von Bogdandy & Rüdiger Wolfrum eds., 2012) at 358 et sequi, http://www.mpil.de/files/pdf4/mpunyb_07_Tiroch_16.pdf; see also, Alan Boyle, DEVELOPMENTS IN INTERNATIONAL LAW OF EIA AND THEIR RELATION TO THE ESPOO CONVENTION https://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/documents/mop5/Seminar_Boyle.pdf.
- 458- Rio Declaration on Environment and Development, UN Doc. A/CONF.151/26 (vol. I); 31 ILM 874 (1992).
- 459- UN Convention on the Law of the Sea, 1833 UNTS 3; 21 ILM 1261 (1982) at Article 206.
- 460- Adele J. Kirschner & Katrin Tiroch, The Waters of Euphrates and Tigris: An International Law Perspective, in 16 MAX PLANCK YEARBOOK OF UNITED NATIONS LAW (Armin von Bogdandy & Rüdiger Wolfrum eds., 2012) at 361 http://www.mpil.de/files/pdf4/mpunyb_07_Tiroch_16.pdf.
- 461- Adele J. Kirschner & Katrin Tiroch, The Waters of Euphrates and Tigris: An International Law Perspective, in 16 MAX PLANCK YEARBOOK OF UNITED NATIONS LAW (Armin von Bogdandy & Rüdiger Wolfrum eds., 2012) at 361.
- 462- Hanspeter Kriesi & Leonardo Morlin, Conclusion: What Have We Learnt, And Where do We Go From Here?, in HOW EUROPEANS VIEW AND EVALUATE DEMOCRACY, 307-25 (Monica Ferrin & Hanspeter Kriesi, eds., 2016) at 318 with references to the tables A 3.11 and A. 8.1 and figure 14.2 at pp. 343ss of Appendix C.

- 463- Dani Rodrik, The Future of European Democracy, in AFTER THE STORM: HOW TO SAVE DEMOCRACY IN EUROPE 55-65 (Luuk van Middelaar & Philippe Van Parijs, eds., 2015) at 60.
- 464- Kaarlo Tuori, EUROPEAN CONSTITUTIONALISM, (2015) at 214.
- 465- Koen Lenaerts, Foreword, in COURT OF JUSTICE OF THE EUROPEAN UNION ANN. REP. 2015 – JUDICIAL ACTIVITY, at 9; for a statistical overview *ibid.* pp. 74ss: http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2016-08/rapport_annuel_2015_activite_judiciaire_en_web.pdf.
- 466- Koen Lenaerts, Foreword, in COURT OF JUSTICE OF THE EUROPEAN UNION ANN. REP. 2015 – JUDICIAL ACTIVITY, at 1 http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2016-08/rapport_annuel_2015_activite_judiciaire_en_web.pdf.
- 467- Bruno de Witte, Opinion 2/13 on Accession to the ECHR: Defending the EU Legal Order Against a Foreign Human Rights Court, 40 E. L. REV. 683-705 (2015) at 695.
- 468- See for example: Case C-205/09, Criminal proceedings against Eredics & Sági, [2010] E.C.R. I-10231 at para. 33.
- 469- Vassilios Skouris, Der Einfluss des nationalen Rechts und der Rechtsprechung der mitgliedstaatlichen Gerichte auf die Auslegung des Europarechts, ZEITSCHRIFT FÜR VERWALTUNGSGERICHTSBARKEIT, 203-207 (2014) at 205.
- 470- See for instance, Case C-583/11P Inuit Tapiriit Kanatami & Others v. European Parliament & Council of the European Union [2013] (delivered 3 October 2013) at paras. 91 & 92.
- 471- See Case C-583/11P Inuit Tapiriit Kanatami & Others v. European Parliament & Council of the European Union [2013] (delivered 3 October 2013) at paras. 91 & 92 and Case T-400/11, Altadis, SA v European Commission, [2013] Order of the General Court, (delivered 9 September 2013) at para. 50.
- 472- Loïc Azoulay & Zane Rasnača, The Court of Justice of the European Union as a Self-Made Statesman in A COMPANION TO EUROPEAN UNION LAW AND INTERNATIONAL LAW, 166-178 (Dennis Patterson & Anna Södersten eds., 2016) at 167.
- 473- Joseph H.H. Weiler, Living in a Glass House: Europe, Democracy and the Rule of Law, in REINFORCING RULE OF LAW OVERSIGHT IN THE EUROPEAN UNION, Carlos Closa et al. eds. (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2014/25, March 2014) 25-29 at 29.
- 474- Joseph H.H. Weiler, Living in a Glass House: Europe, Democracy and the Rule of Law, in REINFORCING RULE OF LAW OVERSIGHT IN THE EUROPEAN UNION, Carlos Closa et al. eds. (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2014/25, March 2014) 25-29 at 28.
- 475- Nicolai Rubinstein, Political Ideas in Sieneese Art: The Frescoes by Ambrogio Lorenzetti and Taddeo di Bartolo in the Palazzo Pubblico, 21 JOURNAL OF THE WARBURG AND COURTAULD INSTITUTES, 179-207 (1958) at 184.
- 476- See for instance one of the early anti-discrimination cases: Case C-323/95, Hayes v Kronenberger GmbH, [1997] E.C.R. I-01711 (delivered 20 March 1997), quoted above in this section.
- 477- Generally on the system of institutional balance in the EU see: Sébastien Roland, LE TRIANGLE DECISIONNEL COMMUNAUTAIRE A L'AUNE DE LA THEORIE DE LA SEPARATION DES POUVOIRS (2008).
- 478- See also speech of First Vice-President of the European Commission Frans Timmermans to the European Parliament: Press Release, European Commission, Commission Statement: EU framework for democracy, rule of law and fundamental

- rights (12 February 2015) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-4402_en.htm.
- 479- European Parliament, Resolution of 10 June 2015 (2015/2700(RSP)). P8_TA(2015)0227 <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0227+0+DOC+XML+V0//EN> and European Parliament, Resolution of 16 December 2015 on the Situation in Hungary, (2015/2935(RSP)) P8_TA PROV(2015)0461 (16 December 2015) <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0461+0+DOC+XML+V0//EN> on the situation in Hungary.
- 480- See the lively debate with the Polish Prime Minister in the European Parliament: European Parliament, EPTV: Situation in Poland (Debate), (19 January 2016) <http://www.europarl.europa.eu/ep-live/en/plenary/video?debate=1453218960960>.
- 481- Heather Grabbe, Six Lessons of Enlargement Ten Years On/ The EU's Transformative Power in Retrospect and Prospect, JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 40-56 (2014) at 53.
- 482- European Parliament, Motion for a Resolution of 5 April 2016 with recommendations to the Commission on the establishment of an EU mechanism on democracy, the rule of law and fundamental rights (2015/2254(INL)), PE576.988v01-00 8/20, PR\1086558EN.doc EN. <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=COMPARL&reference=PE-576.988&format=PDF&language=EN&secondRef=01> Whereas the unnecessary creation of new structures or duplication should be avoided and integration and incorporation of existing instruments is to be preferred”
- يطلب من المفوضية أن تقدم، بحلول نهاية عام ٢٠١٦ ، على أساس المادة ٢٩٥ من (TFEU)، اقتراحاً لإبرام ميثاق الاتحاد الأوروبي من أجل الديمقراطية، وسيادة القانون والحقوق الأساسية في شكل اتفاق بين المؤسسات يضع الترتيبات لتسهيل التعاون بين مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء فيه في إطار المادة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، ودمج ومواءمة واستكمال الآليات القائمة، باتباع التوصيات المفصلة الواردة في الملحق بهذه الوثيقة.
- 483- See also speech of First Vice-President of the European Commission Frans Timmermans to the European Parliament of 12 February 2015, EU framework for democracy, rule of law and fundamental rights, SPEECH/15/4402, http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-4402_en.htm.
- ٤٨٤ - عبّر أحد المعلقين، الممثل الألماني السابق لدى الاتحاد الأوروبي، عن دور المجلس الأوروبي على النحو التالي: "يمثل السيادة الوطنية كما لو كنا لا نزال في أيام مؤتمر فيينا. إذ تعد آلية توافق الآراء عائقاً في طريق اتحاد فعال ومتكامل. ويضعف الهيئة ويمنع اتخاذ القرارات بالأغلبية المؤهلة في مجلس الوزراء.
- quoted by Christophe Leclercq, German Ex-Ambassador: EU Council ‘Stands in the Way of Efficient and Integrated Union, EURACTIV.COM (18 December 2015) <http://www.euractiv.com/section/eu-priorities-2020/interview/german-ex-ambassador-eu-council-stands-in-the-way-of-efficient-and-integrated-union/>.
- 485- Nina Wunderlich, Commentary of Article 259 TFEU in KOMMENTAR ZUM EUROPÄISCHEN UNIONSRECHT, (Hans von der Groeben et al, eds., 7th ed. 2015).
- 486- See for example Case C-364/10, Hungary v. Slovakia, [2012] (delivered 16 October 2012) concerning the prohibition of the Hungarian president to enter Slovakian territory judgement of 16 October 2012; Press Release No 131/12, Court of Justice of the European Union, Slovakia did not breach EU law by refusing entry into its territory to the President of Hungary (16 October 2012) <http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2012-10/cp120131en.pdf>.
- 487- Ulrich Ehrlicke, Commentary on Art. 259, § 3, in EUV/AEUV. VERTRAG ÜBER DIE EUROPÄISCHE UNION UND VERTRAG ÜBER DIE ARBEITSWEISE DER EUROPÄISCHEN UNION-KOMMENTAR, (Rudolf Streinz 2d ed., 2012); similar: Jürgen Basedow, The

- Judge's Role in European Integration. The Court of Justice and its Critics, in THE EUROPEAN COURT OF JUSTICE AND THE AUTONOMY OF THE MEMBER STATES, 65-79 (Hans-Wolfgang Micklitz & Bruno De Witte eds., 2012) at 70.
- 488- Nina Wunderlich, Commentary of Article 259 TFEU in KOMMENTAR ZUM EUROPÄISCHEN UNIONSRECHT, (Hans von der Groeben et al, eds., 7th ed. 2015) at para. 4.
- 489- Heather Grabbe, Six Lessons of Enlargement Ten Years On/ The EU's Transformative Power in Retrospect and Prospect, JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 40-56 (2014) at 47.
- 490- Claudio Franzius, Sinn und Unsinn einer Kopenhagen-Kommission, VERFBLOG, 2013/4/08, <http://verfassungsblog.de/sinn-und-unsinn-einer-kopenhagen-kommission/>.
- 491- Sébastien Roland, LE TRIANGLE DECISIONNEL COMMUNAUTAIRE A L'AUNE DE LA THEORIE DE LA SEPARATION DES POUVOIRS (2008) at 526.
- 492- Council Presidency Document No. 16862/14 of 12 December 2014, Conclusions of the Council of the EU and the Member States Meeting within the Council on Ensuring Respect for the Rule of Law at para. 14 <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-17014-2014-INIT/en/pdf>.
- 493- Council Presidency Document No. 13744/15 of 9 November 2015, Ensuring the Respect for the Rule of Law <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13744-2015-INIT/en/pdf>.
- 494- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Upholding the Rule of Law in the EU: On the Commission's 'Pre-Article 7 Procedure' as a Timid Step in the Right Direction, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2015/24).
- 495- Carlos Closa, The EU Needs a Better and Fairer Scrutiny Procedure over Rule of Law Compliance, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Policy Brief, Issue 2015/1, May 2015) at 6.
- 496- Council Presidency Document No. 8774/16 of 14 May 2016, Rule of Law Dialogue <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-8774-2016-INIT/en/pdf> focusing on the challenges for the EU's fundamental values in the context of the refugee situation Europe.
- 497- Roland Bieber & Francesco Maiani, Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora's Toolbox? 51 CMLR 1057-1092 (2014) at 1086.
- 498- T-424/14 & T-425/14 (joined cases) ClientEarth v. European Commission [2015] (delivered 11 November 2015). the case is currently under appeal before the Court of Justice, C-57/16 P.
- 499- European Parliament Decision of 9 March 2016 on the Conclusion of an Interinstitutional Agreement on Better Law-Making between the European Parliament, the Council of the European Union and the European Commission (2016/2005(ACI)), P8_TA(2016)0081: <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=TA&reference=P8-TA-2016-0081&format=XML&language=EN>.
- 500- European Parliament Decision of 9 March 2016 on the Conclusion of an Interinstitutional Agreement on Better Law-Making between the European Parliament, the Council of the European Union and the European Commission (2016/2005(ACI)), P8_TA(2016)0081: <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=TA&reference=P8-TA-2016-0081&format=XML&language=EN>.

- 501- Karen Alter et al., Backlash against International Courts in West, East and Southern Africa: Causes and Consequences, 27 EUROPEAN J. INT'L L. 293-328 (2016) at 327.
- 502- See COURT OF JUSTICE OF THE EUROPEAN UNION ANN. REP. (2015) at 78 and COURT OF JUSTICE OF THE EUROPEAN UNION ANN. REP. (2014).
- 503- See above in this Part.
- 504- See First Vice-President of the European Commission Frans Timmermans in 2014 in his replies to the Questions from the Committee on Legal Affairs, Reply to Question 6: Frans Timmermans, Answers to The European Parliament, Better Regulation, Inter-Institutional Relations, the Rule of Law and the Charter of Fundamental Rights (2014).
http://ec.europa.eu/commission/sites/cwt/files/commissioner_ep_hearings/2014-ep-hearings-reply-timmermans_en.pdf.
- 505- See for example Jan-Werner Müller, Should the EU Protect Democracy and the Rule of Law Inside Member States?, 21 EUROPEAN L. J. 141-60 (2015) at 150; a detailed analysis of the procedure, its motivation and its legality can be found in: Thomas Holzner, Das Europäische Parlament im Institutionengefüge der EU – Verschiebung der Kräfteverhältnisse infolge der Durchsetzung eines „Spitzenkandidaten“ als Kommissionspräsident?, 525-42 EUROPARECHT (2015).
- 506- See Joseph H.H. Weiler, Editorial, European Parliament Elections 2014: Europe's Fateful Choices, 24 EUR. J. INT'L L. 747-753 (2013) at 750-51.
- 507- Ulrich Beck, THE METAMORPHOSIS OF THE WORLD (2016) at 156s.; Thomas Holzner, Das Europäische Parlament im Institutionengefüge der EU – Verschiebung der Kräfteverhältnisse infolge der Durchsetzung eines „Spitzenkandidaten“ als Kommissionspräsident?, 525-42 EUROPARECHT (2015) at 529.
- ٥٠٨- في خطابه أمام ناخبي بريستول عام (١٧٧٤)، قال إي بورك قولاً مشهوراً: "البرلمان ليس مؤتمراً للسفراء لتمثيل مصالح مختلفة ومعادية. المصالح التي يجب أن يحافظ عليها كل واحد ، بصفتها وكيلًا ومناصرًا، ضد الوكلاء والمناصرين الآخرين؛ لكن البرلمان هو جمعية تداولية لأمة واحدة ، ومصالحة واحدة، اي مصلحة الجميع؛ ، وليس للأغراض التحيزات والمحلية، ولكن الصالح العام ، الناتج عن السبب العام للكل. اذا اخترت عضوا بالفعل؛ عند اختيارك له، فهو ليس عضوًا في بريستول، ولكنه عضو في البرلمان".
- See Chris Bertram, Bristol and Burke, NEWSLETTER OF BRISTOL CIVIL SOCIETY, quoting Edmund Burke, Speech to the Electors of Bristol of 1774, <http://eis.bris.ac.uk/~plcdib/burke.html>.
- 509- European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2016)007-e Rule of Law Checklist, adopted by the Venice Commission at its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016) at para. 119 [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)007-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)007-e).
- ٥١٠- كما يقول (Dehousse) فإنه يجعل "من غير المجدي نسبياً أن يبتعد القضاة الأوروبيون عن تقضيات بلادهم".
- Renaud Dehousse, The Politics of Delegation in the European Union, in INDEPENDENCE AND LEGITIMACY IN THE INSTITUTIONAL SYSTEM OF THE EUROPEAN UNION, 57-82 (Dominique Ritleng ed., 2016) at 67.
- 511- Renaud Dehousse, The Politics of Delegation in the European Union, in INDEPENDENCE AND LEGITIMACY IN THE INSTITUTIONAL SYSTEM OF THE EUROPEAN UNION, 57-82 (Dominique Ritleng ed., 2016) at 67.
- 512- B. Peters, PUBLIC ADMINISTRATION, RESEARCH STRATEGIES, CONCEPTS AND METHODS (2016) at 70.
- 513- B. Peters, PUBLIC ADMINISTRATION, RESEARCH STRATEGIES, CONCEPTS AND METHODS (2016) at 5.
- 514- B. Peters, PUBLIC ADMINISTRATION, RESEARCH STRATEGIES, CONCEPTS AND METHODS (2016) at 6.

- 515- See Thomas Giegerich, *Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum ‚Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG*, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 524 ; Andrew Williams, *THE ETHOS OF EUROPE – VALUES, LAW AND JUSTICE IN THE EU* (2010) at 93.
- 516- Helmut Schmitt von Sydow, *Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l’article 7 du traité UE*, *REVUE DE DROIT DE L’UNION EUROPÉENNE*, 285-328 (2001) at 312.
- 517- Loïc Azoulay & Zane Rasnača, *The Court of Justice of the European Union as a Self-Made Statesman in A COMPANION TO EUROPEAN UNION LAW AND INTERNATIONAL LAW*, 166-178 (Dennis Patterson & Anna Södersten eds., 2016) at 167.
- 518- See for example, Maciej Szpunar, *Foreword*, in *EUROPEAN JUDICIAL SYSTEMS AS A CHALLENGE FOR DEMOCRACY*, (Elzbieta Kuzelewska et al. eds., 2015) at V.
- 519- Hans Micklitz, *Foreword*, in *THE EUROPEAN COURT OF JUSTICE AND THE AUTONOMY OF THE MEMBER STATES*, (Hans-Wolfgang Micklitz & Bruno De Witte eds., 2012) at V.
- 520- See Tine Carmeliet & Georgia Christina Kosmidou, *Enforcing Europe’s Foundational Values in Central and Eastern Europe: A Case in Point*, in *EUROPEAN JUDICIAL SYSTEMS AS A CHALLENGE FOR DEMOCRACY*, 159-80 (Elzbieta Kuzlewska et al. eds., 2015) at 174.
- 521- Case 138/79, *SA Roquette Frères v Council of the European Communities (Isoguclose)* [1980] E.C.R. 03333 at para. 33.
- 522- Generally on the system of institutional balance in the EU see: Sébastien Roland, *LE TRIANGLE DECISIONNEL COMMUNAUTAIRE A L’AUNE DE LA THEORIE DE LA SEPARATION DES POUVOIRS* (2008).
- 523- Case C-660/13, *Council of the European Union v. European Commission*, (Grand Chamber) [2016] at para. 84 and the case-law cited.
- 524- See for example with regard to directive 85/374 on product liability: *Case C-310/13, Novo Nordisk Pharma GmbH v S.*, [2014] (delivered 20 November 2014) at para. 24 et sequi.
- 525- See for example Case 294/83, *Parti écologiste "Les Verts" v. European Parliament (Les Verts)* [1986] E.C.R. 01339 and Case C-583/11P *Inuit Tapiriit Kanatami & Others v. European Parliament & Council of the European Union* [2013] (delivered 3 October 2013) at paras. 91-92; more recently: *Case T-340/14, Klyuyev v. Council of the European Union* [2016] (delivered 15 September 2016) at para. 88.
- 526- Kaarlo Tuori, *EUROPEAN CONSTITUTIONALISM*, (2015) at 76.
- 527- Roland Bieber & Francesco Maiani, *Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora’s Toolbox?* 51 *CMLR* 1057-1092 (2014) at 1059.
- 528- See also: Editorial Comments, *The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems*, 53 *COMMON MKT. L. REV.*, 597–605 (2016) at 601.
- 529- For the terminology see, e.g. Roderick M. Hills Jr, *The Pragmatist’s View of Constitutional Implementation and Constitutional Meaning*, 119 *HARV. L. REV. F.* 173-82 (2005) at 176.
- 530- Editorial Comments, *The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems*, 53 *COMMON MARKET LAW REVIEW*, 597–605 (2016) at 602-03 rightly states that any EU activity to protect the Rule of Law could trigger such reactions.

- 531- Luigi Corrias, Populism in a Constitutional Key: Constituent Power, Popular Sovereignty and Constitutional Identity, 12 EUROPEAN CONST. L. R. 6-26 (2016) at 11.
- 532- Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, EUROPARECHT 625-641 (2015) at 641 ; Kochenov, Dimitry: The Commission vs Poland: The Sovereign State Is Winning 1-0, VerfBlog, 2016/1/25, <http://verfassungsblog.de/the-commission-vs-poland-the-sovereign-state-is-winning-1-0/>, DOI: <https://dx.doi.org/10.17176/20160126-172908> (for a detailed discussion of this criticism see below in this Part).
- 533- Andrew Williams, THE ETHOS OF EUROPE – VALUES, LAW AND JUSTICE IN THE EU (2010) at 109.
- 534- Jed Atkins, CICERO ON POLITICS AND THE LIMITS OF REASON: THE REPUBLIC AND LAWS (2013) at 231.
- 535- Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, EUROPARECHT 625-641 (2015) at 641.
- 536- Helmut Steinberger, KONZEPTION UND GRENZEN FREIHEITLICHER DEMOKRATIE, DARGESTELLT AM BEISPIEL DES VERFASSUNGSRECHTSDENKENS IN DEN VEREINIGTEN STAATEN VON AMERIKA UND DES AMERIKANISCHEN ANTISUBVENTIONSRECHTS (1974) at 16.
- 537- See Joseph H.H. Weiler, Editorial, European Parliament Elections 2014: Europe’s Fateful Choices, 24 EUROPEAN J. INT’L L. 747-753 (2013) at 751.
- 538- Fernando Guiarao, An Independent Catalonia as a Member of the European Union? Terra ignota, in CATALONIA: A NEW INDEPENDENT STATE IN EUROPE? A DEBATE OVER SECESSION IN THE EUROPEAN UNION, 189-223 (Xavier Cuadras-Morató ed., 2016).
- 539- See, for example, Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, EUROPARECHT 625-641 (2015) at 641.
- 540- For the importance of informal mechanisms on the national level see above Second Part, on the level of International Organisations see above, Second Part.
- 541- For more details, see Eugene Regan, Are EU Sanctions Against Austria Legal? 55 ZEITSCHRIFT FÜR ÖFFENTLICHES RECHT 323-36 (2000) at 323; Katharina Serini, SANKTIONEN DER EUROPÄISCHEN UNION BEI VERSTOß EINES MITGLIEDSTAATS GEGEN DAS DEMOKRATIE- ODER RECHTSSTAATSPRINZIP (2009) at 137-42.
- 542- Text of the statement reprinted in Eugene Regan, Are EU Sanctions Against Austria Legal? 55 ZEITSCHRIFT FÜR ÖFFENTLICHES RECHT 323-36 (2000) at 323.
- 543- Alison Duxbury, Austria and the European Union - The Report of the 'Three Wise Men', 10 MELBOURNE J. INT’L L. (2000).
- 544- Michael Merlingen et al., The Right and the Righteous? European Norms, Domestic Politics and the Sanctions Against Austria, 39 JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 59-77 (2001) at 60.
- 545- Katharina Serini, SANKTIONEN DER EUROPÄISCHEN UNION BEI VERSTOß EINES MITGLIEDSTAATS GEGEN DAS DEMOKRATIE- ODER RECHTSSTAATSPRINZIP (2009) at 23 with further references.
- 546- « le devoir d’une institution supranationale forte n’(est) pas d’isoler un de ses membres, mais de le lier indissolublement à ses valeurs » cited by Pascal Gilliaux,

- L'Union européenne, à l'épreuve de gouvernements liberticides?, 159 JOURNAL DES TRIBUNAUX 451-454 (2000) at 452 fn. 39.
- 547- Martti Ahtisaari, Jochen Frowein and Marcelino Oreja, Report (8 September 2000) (commonly referred to as the "Wise Men Report").
<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/ngos/HOSI-1.pdf>.
- 548- Andreas Unterberger, ÖSTERREICH UND DIE EUROPÄISCHE UNION NACH DEN SANKTIONEN AT 5
http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/03_jb01_47_unt.pdf.
- 549- Michael Merlingen et al., The Right and the Righteous? European Norms, Domestic Politics and the Sanctions Against Austria, 39 JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 59-77 (2001) at 60.
- 550- Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 203.
- 551- Andreas Unterberger, ÖSTERREICH UND DIE EUROPÄISCHE UNION NACH DEN SANKTIONEN AT 8
http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/03_jb01_47_unt.pdf.
- 552- Martti Ahtisaari, Jochen Frowein and Marcelino Oreja, Report (8 September 2000) (commonly referred to as the "Wise Men Report") at 33:
<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/ngos/HOSI-1.pdf>.
- 553- Michael Merlingen et al., The Right and the Righteous? European Norms, Domestic Politics and the Sanctions Against Austria, 39 JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 59-77 (2001) at 74s.
- 554- Helmut Schmitt von Sydow, Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001) at 306.
- 555- Martti Ahtisaari, Jochen Frowein and Marcelino Oreja, Report (8 September 2000) (commonly referred to as the "Wise Men Report") at 33
<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/ngos/HOSI-1.pdf>.
- 556- Andreas Unterberger, ÖSTERREICH UND DIE EUROPÄISCHE UNION NACH DEN SANKTIONEN AT 5
http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/03_jb01_47_unt.pdf.
- 557- Andreas Unterberger, ÖSTERREICH UND DIE EUROPÄISCHE UNION NACH DEN SANKTIONEN AT 5
http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/03_jb01_47_unt.pdf.
- 558- Michael Merlingen et al., The Right and the Righteous? European Norms, Domestic Politics and the Sanctions Against Austria, 39 JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 59-77 (2001) at 73.
- 559- Martti Ahtisaari, Jochen Frowein and Marcelino Oreja, Report (8 September 2000) (commonly referred to as the "Wise Men Report") at 33.
<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/ngos/HOSI-1.pdf>.
- 560- Stefanie Schmahl, Die Reaktionen auf den Einzug der Freiheitlichen Partei Österreichs in das österreichische Regierungskabinett – Eine europa- und völkerrechtliche Analyse, 819-35 EUROPARECHT (2000) at 835.
- 561- Stefanie Schmahl, Die Reaktionen auf den Einzug der Freiheitlichen Partei Österreichs in das österreichische Regierungskabinett – Eine europa- und völkerrechtliche Analyse, 819-35 EUROPARECHT (2000) at 835.

- 562- For a complete overview of the drafting history see Katharina Serini, SANKTIONEN DER EUROPÄISCHEN UNION BEI VERSTOß EINES MITGLIEDSTAATS GEGEN DAS DEMOKRATIE- ODER RECHTSSTAATSPRINZIP (2009) at 181-87.
- 563- Ludwig Adamovich, Juristische Aspekte der « Sanktionen » der EU-14 und des « Weisenberichts », 28 EUROPÄISCHE GRUNDRECHTEZEITSCHRIFT 89-91 (2001) at 90; Eugene Regan, Are EU Sanctions Against Austria Legal? 55 ZEITSCHRIFT FÜR ÖFFENTLICHES RECHT 323-36 (2000) at 329.
- 564- Ludwig Adamovich, Juristische Aspekte der « Sanktionen » der EU-14 und des « Weisenberichts », 28 EUROPÄISCHE GRUNDRECHTEZEITSCHRIFT 89-91 (2001) at 90;; Eugene Regan, Are EU Sanctions Against Austria Legal? 55 ZEITSCHRIFT FÜR ÖFFENTLICHES RECHT 323-36 (2000) at 332.
- 565- Eugene Regan, Are EU Sanctions Against Austria Legal? 55 ZEITSCHRIFT FÜR ÖFFENTLICHES RECHT 323-36 (2000) at 328.
- 566- See the letter sent by the Austrian foreign Ministry in reaction to the letter by the Portuguese presidency, quoted in Eugene Regan, Are EU Sanctions Against Austria Legal? 55 ZEITSCHRIFT FÜR ÖFFENTLICHES RECHT 323-36 (2000) at 324.
- 567- Editorial Comments, The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems, 53 COMMON MARKET LAW REVIEW, 597–605 (2016) at 601.
- ¹ Martin Scheinin, The State of Our Union: Confronting the Future, 13 INT’L J. CONST. L. 559-66 (2015).
- 568- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015) at 513.
- 569- Giuseppe Martinico & Anna Margherita Russo, Is the European Union a Militant Democracy? The Perspective of the Court of Justice in Zambrano and Kadi, 21 EUROPEAN PUB. L. 659-678. (2015).
- 570- Editorial Comments, Safeguarding EU Values in the Member States – Is Something Finally Happening?, 52 COMMON MKT. L. REV. 619–628 (2015) at 619.
- 571- Dimitry Kochenov et al., Ni Panacée, Ni Gadget: Le Nouveau Cadre De L’Union Européenne Pour Renforcer L’Etat De Droit (Neither Gadget Nor Panacea: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law) REVUE TRIMESTRIELLE DE DROIT EUROPÉEN 689-714 (2015) at 689.
- 572- Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, EUROPARECHT 625-641 (2015) at 641.
- 573- See supra Second Part.

٥٧٤- وفقاً لِقَوْلِ هيراقليطس "لا يمكن للانسان ان يسير في نفس النهر مرتين ، لأنه ليس نفس النهر و ليس الرجل نفسة".

- 575- See for example Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, EUROPARECHT 625-641 (2015) at 641, 632; Helena Raulus, The Growing Role of the Union in the Protection of the Rule of Law, in DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN, 25-37 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016) at 34.
- 576- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014).

http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.

- 577- Dimitry Kochenov et al., Ni Panacée, Ni Gadget: Le Nouveau Cadre De L'Union Européenne Pour Renforcer L'Etat De Droit (Neither Gadget Nor Panacea: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law) *REVUE TRIMESTRIELLE DE DROIT EUROPÉEN* 689-714 (2015) at 697 ; see also European Parliament resolution of 9 September 2010 on the situation of Roma and on Freedom of Movement in the European Union, P7 TA-PROV(2010)0312:
<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7-TA-2010-0312+0+DOC+XML+V0//EN>.
- 578- See European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2005)017-e Opinion on the compatibility of the Laws “Gasparri” and “Frattini” of Italy with the Council of Europe standards in the field of freedom of expression and pluralism of the media adopted by the Venice Commission at its 63rd Plenary Session (Venice, 10-11 June 2005) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2005\)017-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2005)017-e) and European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2013)038-e, Opinion on the Legislation on Defamation in Italy, adopted by the Venice Commission at its 97th Plenary Session (Venice, 6-7 December 2013): [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2013\)038-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2013)038-e); Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in *CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA*, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 206ss.
- 579- European Commission, MEMO/16/62, Fact Sheet – College Orientation Debate on recent developments in Poland and the Rule of Law Framework: Questions & Answers, (13 January 2016) http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-16-62_en.htm; for an overview on the – controversial reactions [Verfassungsblog.de](http://verfassungsblog.de), Search Results for “Poland” <http://verfassungsblog.de/?s=poland> and *infra*.
- 580- Press Release, European Commission, Commission Adopts Rule of Law Opinion on the Situation in Poland (1 June 2016) http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2015_en.htm concerning in particular the appointment of judges to the Constitutional Tribunal and the implementation of the relevant judgments of the Constitutional Tribunal; the Law of 22 December 2015 amending the Law on the Constitutional Tribunal and the lack of respect for the judgment of the Constitutional Tribunal of 9 March 2016 relating to this law and the effectiveness of the Constitutional review of new legislation which has been adopted and enacted in 2016.
- 581- European Commission, Commission Recommendation of 27.7.2016 Regarding the Rule of Law in Poland C(2016) 5703 final (27 July 2016) http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/recommendation-rule-of-law-poland-20160727_en.pdf; due to the date when the manuscript was closed a mere reference must suffice here.
- 582- See for example: Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., *CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA* (2015). For a comprehensive overview of the topic see: Petra Bárd et al. An EU Mechanism on Democracy, the Rule of Law and Fundamental Rights (CEPS Paper in Liberty and Security in Europe No. 91, 2016).
- 583- See Katharina Serini, *SANKTIONEN DER EUROPÄISCHEN UNION BEI VERSTOß EINES MITGLIEDSTAATS GEGEN DAS DEMOKRATIE- ODER RECHTSSTAATSPRINZIP* (2009) at 199-251; Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in

- Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 208ss.
- 584- See Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 210.
- 585- European Commission, MEMO/16/62, Fact Sheet – College Orientation Debate on recent developments in Poland and the Rule of Law Framework: Questions & Answers, (13 January 2016) at point 2 http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-16-62_en.htm and the reference European Commission, Commission Recommendation of 27.7.2016 Regarding the Rule of Law in Poland C(2016) 5703 final (27 July 2016) point 12 at 4: http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/recommendation-rule-of-law-poland-20160727_en.pdf
- 586- See Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 226ss & 230.
- 587- Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-52 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 214ss.
- 588- For an overview of the measures adopted by the Polish government, see European Commission, MEMO/16/62, Fact Sheet – College Orientation Debate on recent developments in Poland and the Rule of Law Framework: Questions & Answers, (13 January 2016) at point 1 http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-16-62_en.htm.
 ٥٨٩- في حالة فرنسا، يبدو أن إجراءات الإخلاء القسري والطرده، المركزة ضد الروما قد توقفت بعد أن أخطرت المفوضية ببدء إجراءات التعدي.
- see: Dimitry Kochenov et al., Ni Panacée, Ni Gadget: Le Nouveau Cadre De L'Union Européenne Pour Renforcer L'Etat De Droit (Neither Gadget Nor Panacea: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law) REVUE TRIMESTRIELLE DE DROIT EUROPÉEN 689-714 (2015) at 697.
- 590- Some commentators speak of a less 'sinister' character, see Editorial Comments, The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems, 53 COMMON MARKET LAW REVIEW, 597–605 (2016) at 597.
- 591- Marisa Kellam & Elizabeth A. Stein, Why Do Presidents Try to Silence the Press and What Enables Them to Do So? 49 COMPARATIVE POLITICAL STUDIES 48-77 (2016) at 67.
- 592- Petra Lea Lãncos, Unearthing the values of European media law, in MEDIA FREEDOM AND REGULATION IN THE NEW MEDIA WORLD, 199-231 (András Koltay ed., 2014) at 220ss.
- 593- REPORT OF THE HIGH LEVEL GROUP ON MEDIA FREEDOM AND PLURALISM, A FREE AND PLURALISTIC MEDIA TO SUSTAIN EUROPEAN DEMOCRACY (2013) at 3

<https://ec.europa.eu/digital-single-market/sites/digital-agenda/files/HLG%20Final%20Report.pdf>.

- 594- Marisa Kellam & Elizabeth A. Stein, Why Do Presidents Try to Silence the Press and What Enables Them to Do So? 49 COMPARATIVE POLITICAL STUDIES 48-77 (2016) at 67.
- 595- REPORT OF THE HIGH LEVEL GROUP ON MEDIA FREEDOM AND PLURALISM, A FREE AND PLURALISTIC MEDIA TO SUSTAIN EUROPEAN DEMOCRACY (2013) at 10 <https://ec.europa.eu/digital-single-market/sites/digital-agenda/files/HLG%20Final%20Report.pdf>.
- 596- REPORT OF THE HIGH LEVEL GROUP ON MEDIA FREEDOM AND PLURALISM, A FREE AND PLURALISTIC MEDIA TO SUSTAIN EUROPEAN DEMOCRACY (2013) at 12 <https://ec.europa.eu/digital-single-market/sites/digital-agenda/files/HLG%20Final%20Report.pdf>.
- 597- Enrique Hernandez, Europeans Views on Democracy, in HOW EUROPEANS VIEW AND EVALUATE DEMOCRACY, 43-63 (Monica Ferrin & Hanspeter Kriesi eds. 2016) at 58.
- 598- Marisa Kellam & Elizabeth A. Stein, Why Do Presidents Try to Silence the Press and What Enables Them to Do So? 49 COMPARATIVE POLITICAL STUDIES 48-77 (2016) at 66; Matthew C. Mirow, LATIN AMERICAN CONSTITUTIONS: THE CONSTITUTION OF CADIZ AND ITS LEGACY IN SPANISH AMERICA (2015).
- 599- For the terminology see, e.g. Roderick M. Hills Jr, The Pragmatist's View of Constitutional Implementation and Constitutional Meaning, 119 HARV. L. REV. F. 173-82 (2005). at 176.
- 600- Norway's European Affairs Minister Vidar Helgesen:
"هناك رسالة تتعلق بذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إذ أنها توضح أنه من الممكن معالجة هذه الحالات بطريقة مبدئية."
REUTERS, Norway Ends Boycott of Funds to Hungary (10 December 2015):
<http://www.reuters.com/article/us-norway-hungary-funding-idUSKBN0TT1YR2015>
- 601- Contrary to the situation in the FRG but in line with the one Spain, see supra Second Part.
- 602- See the title of Wojciech Sadurski, Adding a Bite to a Bark? A Story of Article 7, the EU Enlargement, and Jörg Haider, Sydney Law Research Paper No. 10/01 (2010).
- 603- Catharina Koops, Compliance Mechanisms Compared: An Analysis of the EU Infringement Procedures, SOLVIT, EU PILOT and IMS, in FOSTERING GROWTH IN EUROPE: REINFORCING THE INTERNAL MARKET, 431-62 (José María Beneyto & Jerónimo Maillo eds, 2014) at 453:
<http://www.idee.ceu.es/Portals/0/Libros/Fostering%20Growth.-Col.%20Gral.%2048.pdf>
- 604- Karen Alter & Liesbet Hooge, Regional Dispute Settlement, in OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE REGIONALISM 538-58 (Tanja Börzel & Thomas Risse eds., 2016) at 553.
- 605- Dorte Sindbjerg Martinsen & Mogens Hobolth, The Effectiveness of Transgovernmental Networks: Managing the Practical Application of European Integration in the Case of SOLVIT, in NEW DIRECTIONS IN THE EFFECTIVE ENFORCEMENT OF EU LAW AND POLICY 152-74 (Sara Drake & Melanie Smith eds., 2016) at 173.
- 606- For a detailed description of its functioning, see Dorte Sindbjerg Martinsen & Mogens Hobolth, The Effectiveness of Transgovernmental Networks: Managing the Practical Application of European Integration in the Case of SOLVIT, in NEW DIRECTIONS IN THE EFFECTIVE ENFORCEMENT OF EU LAW AND POLICY 152-74 (Sara Drake & Melanie Smith eds., 2016) at 154.

- 607- For more details see below in this Part.
- 608- Dorte Sindbjerg Martinsen & Mogens Hobolth, The Effectiveness of Transgovernmental Networks: Managing the Practical Application of European Integration in the Case of SOLVIT, in NEW DIRECTIONS IN THE EFFECTIVE ENFORCEMENT OF EU LAW AND POLICY 152-74 (Sara Drake & Melanie Smith eds., 2016) at 153 & 173.
- 609- Catharina Koops, Compliance Mechanisms Compared: An Analysis of the EU Infringement Procedures, SOLVIT, EU PILOT and IMS, in FOSTERING GROWTH IN EUROPE: REINFORCING THE INTERNAL MARKET, 431-62 (José María Beneyto & Jerónimo Maillo eds, 2014) at 462 <http://www.ideo.ceu.es/Portals/0/Libros/Fostering%20Growth.-Col.%20Gral.%2048.pdf>.
- 610- Micaela Lottini, The SOLVIT Network and the Effective Enforcement of EU Law: What is new?, in NEW DIRECTIONS IN THE EFFECTIVE ENFORCEMENT OF EU LAW AND POLICY 130-51 (Sara Drake & Melanie Smith eds., 2016) at 135.
- 611- See e.g. Roland Bieber & Francesco Maiani, Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora's Toolbox? 51 CMLR 1057-1092 (2014) at 1063 & 1068.
- 612- See also Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A new EU Framework to strengthen the Rule of Law of 19 March 2014, COM(2014)158, http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf, p. 6.
- 613- See e.g. Roland Bieber & Francesco Maiani, Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora's Toolbox? 51 CMLR 1057-1092 (2014) at 1061; Ingolf Pernice, Multilevel constitutionalism and the crisis of democracy in Europe, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. 541-62 (2015) at 557.
- 614- REPORT OF THE HIGH LEVEL GROUP ON MEDIA FREEDOM AND PLURALISM, A FREE AND PLURALISTIC MEDIA TO SUSTAIN EUROPEAN DEMOCRACY (2013) at 18 <https://ec.europa.eu/digital-single-market/sites/digital-agenda/files/HLG%20Final%20Report.pdf>.
- 615- Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 231.
- 616- Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 231.
- 617- See Dimitry Kochenov et al., Ni Panacée, Ni Gadget: Le Nouveau Cadre De L'Union Européenne Pour Renforcer L'Etat De Droit (Neither Gadget Nor Panacea: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law) REVUE TRIMESTRIELLE DE DROIT EUROPÉEN 689-714 (2015) at 697 & Jean-Christophe Barbato, Les garanties du respect des valeurs par les Etats membres, in LES VALEURS COMMUNES DANS L'UNION EUROPÉENNE, 11^{ÈME} JOURNÉE JEAN MONNET, 83-100 (Laurence Potvin-Solis ed., 2014) at 96.
- 618- European Parliament resolution of 9 September 2010 on the situation of Roma and on Freedom of Movement in the European Union, P7 TA-PROV(2010)0312, point (I) <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7-TA-2010-0312+0+DOC+XML+V0//EN>.

- 619- Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 207.
- 620- Frank Hoffmeister, Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015) at 230, Katharina Serini, SANKTIONEN DER EUROPÄISCHEN UNION BEI VERSTOß EINES MITGLIEDSTAATS GEGEN DAS DEMOKRATIE- ODER RECHTSSTAATSPRINZIP (2009) at 272 even accuses the EU institutions of using double standards with regard to the application of the Article 7 mechanism.
- 621- Jan-Werner Müller, The EU as a Militant Democracy, or: Are There Limits to Constitutional Mutations within EU Member States, 165 REVISTA DE ESTUDIOS POLÍTICOS 141-162 (2014) at 149s.
- 622- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) at 6 http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 623- José Manuel Durão Barroso, President of the European Commission, State of the Union 2012 Address (12 September 2012) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-596_en.htm to which he referred also in his 2013 speech, José Manuel Durão Barroso, President of the European Commission, State of the Union 2013 Address (11 September 2013) at 10 http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-13-684_en.htm.
- 624- Tine Carmeliet & Georgia Christina Kosmidou, Enforcing Europe's Foundational Values in Central and Eastern Europe: A Case in Point, in EUROPEAN JUDICIAL SYSTEMS AS A CHALLENGE FOR DEMOCRACY, 159-80 (Elzbieta Kuzlewska et al. eds., 2015) at 174.
- 625- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 626- For details see Frank Schorkopf, Wertesicherung in der Europäischen Union. Prävention, Quarantäne und Aufsicht als Bausteine eines Rechts der Verfassungskrise?, EUROPARECHT 147-163 (2016) at 153.
- 627- As one author puts it:

"سيضطر الاتراك إلى التصويت بالإجماع لعيد الميلاد."

Heather Grabbe, Six Lessons of Enlargement Ten Years On/ The EU's Transformative Power in Retrospect and Prospect, JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 40-56 (2014) at 47; see also Israel Butler, European Commission Refuses to Uphold Rule of Law, EU OBSERVER (27 November 2015) <https://euobserver.com/opinion/131100>.

628- See supra in this Part.

629- Quoted in: Council Presidency Document No. 15206/14 of 14 November 2014, Ensuring Respect for the Rule of Law in the European Union at 3

<http://register.consilium.europa.eu/doc/srv?l=EN&f=ST%2015206%202014%20INIT>

630- Quoted in: Council Presidency Document No. 15206/14 of 14 November 2014, Ensuring Respect for the Rule of Law in the European Union at 3

<http://register.consilium.europa.eu/doc/srv?l=EN&f=ST%2015206%202014%20INIT>

- 631- The Commission organised a forum on EU justice policies held on 21 and 22 November in Brussels, under the title: ASSISES DE LA JUSTICE: SHAPING JUSTICE POLICIES IN EUROPE FOR THE YEARS TO COME, (21-22 November 2013) <http://ec.europa.eu/justice/events/assises-justice-2013/>.
- 632- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 633- José Manuel Durão Barroso, President of the European Commission, Remarks by President Barroso on the Future of Justice and Home Affairs and the Rule of Law Initiative (11 March 2014) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-14-204_en.htm
- 634- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) at 6 http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 635- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) at 3 http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 636- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) at 7 http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 637- José Manuel Durão Barroso, President of the European Commission, Remarks by President Barroso on the Future of Justice and Home Affairs and the Rule of Law Initiative (11 March 2014): http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-14-204_en.htm.
- 638- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015) at 514.
- 639- See e.g.: Roland Bieber & Francesco Maiani, Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora's Toolbox? 51 CMLR 1057-1092 (2014) at 1085.
- 640- Frank Schorkopf, Wertesicherung in der Europäischen Union. Prävention, Quarantäne und Aufsicht als Bausteine eines Rechts der Verfassungskrise?, EUROPARECHT 147-63 (2016) at 161.
- 641- See Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Verfassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum „Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 526.
- 642- Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, EUROPARECHT 625-641 (2015) at 636; Roland Bieber & Francesco Maiani, Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora's Toolbox? 51 CMLR 1057-1092 (2014) at 1086.
- 643- European Parliament, Resolution of 10 June 2015 (2015/2700(RSP)) P8_TA(2015)0227 <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0227+0+DOC+XML+V0//EN> and European Parliament, Resolution of 16 December 2015 on the Situation in Hungary, (2015/2935(RSP)) P8_TA PROV(2015)0461 (16 December 2015)

<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0461+0+DOC+XML+V0//EN> on the situation in Hungary.

- 644- Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, *EUROPARECHT* 625-41 (2015) at 641.
- 645- Israel Butler, European Commission Refuses to Uphold Rule of Law, *EU OBSERVER* (27 November 2015) <https://euobserver.com/opinion/131100>; see also Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, *EUROPARECHT* 625-641 (2015) at 641 referring to Ovid’s advice, ‚principiis obsta‘.
- 646- Council of the European Union, Document No. 10296/14 of 27 May 2014, Opinion of the Legal Service Commission’s Communication on a new EU Framework to strengthen the Rule of Law, <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10296-2014-INIT/en/pdf>. It is also referred to in Council Presidency Document No. 15206/14 of 14 November 2014, Ensuring Respect for the Rule of Law in the European Union <http://register.consilium.europa.eu/doc/srv?l=EN&f=ST%2015206%202014%20INIT>
- 647- Waldemar Hummer, Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?, *EUROPARECHT* 625-641 (2015) at 637 for a more detailed discussion see infra in this Part.
- 648- Israel Butler, European Commission Refuses to Uphold Rule of Law, *EU OBSERVER* (27 November 2015) <https://euobserver.com/opinion/131100>.
- 649- Communication from the Commission from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Commission Work Programme 2014, COM(2013) 739 final (22 October 2013) at 8 http://ec.europa.eu/atwork/pdf/cwp_2014_en.pdf.
- 650- See supra in this Part.
- 651- Communication from the Commission from the Commission: A Europe of Results – Applying Community Law, COM(2007) 502 final (5 September 2007) <http://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:6fc1ad14-7018-485f-bceb-ab767b5c5927.0003.02/DOC>.
- 652- Communication from the Commission from the Commission: A Europe of Results – Applying Community Law, COM(2007) 502 final (5 September 2007) at 7 <http://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:6fc1ad14-7018-485f-bceb-ab767b5c5927.0003.02/DOC>.
- 653- European Commission, Report from the Commission Second Evaluation Report on EU Pilot COM(2011) 930 final (21 December 2011).
- 654- European Commission, 29th Annual Report on Monitoring the Application of EU Law (2001) COM(2012) 714 final (30 November 2012) at 13.
- 655- European Commission, Internal Market Scoreboard Website, http://ec.europa.eu/internal_market/scoreboard/performance_by_governance_tool/eu_pilot/index_en.h
- 656- N.B.: this first step was introduced by the Treaty of Nice with effect on 1 February 2003.
- 657- Full burden of proof, see e.g. Case C-301/10, European Commission v. United Kingdom [2012] (delivered 18 October 2012) (cf. points 70-72).

- 658- Helmut Schmitt von Sydow, Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001) at 312.
- 659- See The Politics of Memory, THE ECONOMIST, (9 April 2016) referring to a report by Moody's
<http://www.economist.com/news/europe/21696555-poland-had-been-coming-terms-its-past-now-government-wants-bury-it-again>.
- 660- Helmut Schmitt von Sydow, Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001) at 301.
- 661- Case T-518/12, Spirlea & Spirlea v. European Commission, , Order of the General Court [2014] (delivered 10 March 2014).
- 662- Case T-518/12, Spirlea & Spirlea v. European Commission, , Order of the General Court [2014] (delivered 10 March 2014) at point 32. Translation by the author; French and German text available at:
<http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text=&docid=149341&pageIndex=0&doclang=FR&mode=lst&dir=&occ=first&part=1&cid=34474>.
- 663- Editorial Comments, The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems, 53 COMMON MKT. L. REV., 597–605 (2016) at 602s.
- 664- European Parliament, Resolution of 16 December 2015 on the Situation in Hungary, (2015/2935(RSP)) P8_TA PROV(2015)0461 (16 December 2015)
<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0461+0+DOC+XML+V0//EN>.
- 665- Case C-286/12, European Commission v. Hungary [2012] (delivered 6 November 2012); it is to be noted that the application was only sent on 7 June 2012. It shows that the infringement procedure can be brought rapidly to a successful conclusion.
- 666- Case C-288/12, European Commission v. Hungary [2014] (delivered 8 April 2014).
- 667- Document CDL-AD(2016)007-e Rule of Law Checklist, adopted by the Venice Commission at its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016)
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)007-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)007-e).
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)007-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)007-e).
- (الفقرة ١٣٨) تنص بشكل مقتنع على ما يلي: "إن تفويض فعالية المحكمة يؤدي الى تفويض جميع المبادئ الأساسية الثلاثة للمجلس الأوروبي: الديمقراطية: بسبب غياب الجزء المركزي من الضوابط والتوازنات؛ حقوق الإنسان: لأنه يمكن إبطاء وصول الأفراد إلى المحكمة الدستورية ويؤدي إلى الحرمان من العدالة؛ وسيادة القانون: لأن المحكمة الدستورية بوصفها جزء مركزي من القضاء في بولندا، ستصبح غير فعالة. من غير المقبول جعل المحكمة الدستورية غير فعالة، وهذا يزيل آلية حاسمة تضمن حل النزاعات المحتملة مع القواعد والمعايير الأوروبية والدولية على المستوى الوطني".
- 668- Case T-333/10, Animal Trading Company (ATC) BV and Others v European Commission [2013] (delivered 16 September 2013) at paras. 62 & 63; For more details see infra.
- 669- Agata Gostyńska-Jakubowska, Why the Commission is treating Poland more harshly than Hungary in its rule of law review, blogpost (04 February 2016)
<http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2016/02/04/why-the-commission-is-treating-poland-more-harshly-than-hungary-in-its-rule-of-law-review/>.
- 670- Dimitry Kochenov, The Commission vs Poland: The Sovereign State Is Winning 1-0, VERFBLOG, 2016/1/25, <http://verfassungsblog.de/the-commission-vs-poland-the-sovereign-state-is-winning-1-0/>.

- 671- Press Release, European Commission, Opening Remarks of First Vice-President Frans Timmermans - Press Conference on Rule of Law in Poland (1 June 2016) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-16-2023_en.htm.
- 672- Opinion 2/13, Avis rendu en vertu de l'article 218, paragraphe 11, TFUE), (Full Court) [2014] (delivered 18 December 2014) at para.168; Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016) at para. 78 with regard to the principle.
- 673- Opinion 2/13, Avis rendu en vertu de l'article 218, paragraphe 11, TFUE), (Full Court) [2014] (delivered 18 December 2014) at para. 168.
- 674- Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016) at para 78 with regard to the principle and 82ss with regard to limitations in 'in exceptional circumstances'; for a commentary on this judgment: Daniel Halberstam, The Judicial Battle over Mutual Trust in the EU: Recent Cracks in the Façade, VERFBLOG, 2016/6/09, <http://verfassungsblog.de/the-judicial-battle-over-mutual-trust-in-the-eu-recent-cracks-in-the-facade/> ; more general: Jan-Werner Müller, Should the EU Protect Democracy and the Rule of Law Inside Member States?, 21 EUROPEAN L. J. 141-60 (2015) at 145.
- 675- Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016) at para. 82;; for a comment on this judgment see: Daniel Halberstam, The Judicial Battle over Mutual Trust in the EU: Recent Cracks in the Façade, VERFBLOG, 2016/6/09, <http://verfassungsblog.de/the-judicial-battle-over-mutual-trust-in-the-eu-recent-cracks-in-the-facade/>.
- 676- Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016) at paras. 88, 89.
- 677- Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016) at para. 94.
- 678- See above in this Part.
- 679- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A new EU Framework to strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014) at 7 http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf with reference to the Communication from the Commission of 15 October 2003: Respect for and promotion of the values on which the Union is based, COM(2003) 606 final.
- 680- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015) at 539; وذكر نفس المؤلفين صراحة بأنه ينبغي التناء على المفوضية لأنها تأخذ الامتثال لسيادة القانون على محمل الجد. Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Upholding the Rule of Law in the EU: On the Commission's 'Pre-Article 7 Procedure' as a Timid Step in the Right Direction, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2015/24) at 10.
- 681- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015) at 539-40.
- 682- Armin von Bogdandy et al., A New Page in Protecting European Constitutional Values: How to best use the new EU Rule of Law Framework vis-a-vis Poland, VERFBLOG, 2016/1/24, <http://verfassungsblog.de/a-new-page-in-protecting->

[european-constitutional-values-how-to-best-use-the-new-eu-rule-of-law-framework-vis-a-vis-poland/](#).

- 683- Dimitry Kochenov & Laurent Pech, Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015) at 517 fn. 22.
- 684- Case T-337/03, Bertelli Gálvez v. European Commission [2004] E.C.R II-1041 at para. 15.
- 685- Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law of 19 March 2014, COM(2014)158 at 3 http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf.
- 686- Case C-10/00, European Commission v. Italy [2002] E.C.R. I-02357 (delivered 7 March 2002); see also Case C-408/97, European Commission v. Netherlands, [2000] E.C.R. I-06417 (delivered 12 September 2000) at para. 16.
- 687- Case C-408/97, European Commission v. Netherlands, [2000] E.C.R. I-06417 (delivered 12 September 2000) at para. 17.
- 688- Thomas Giegerich, Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015) at 524.
- 689- Case T-841/14, Spain v. European Commission, [2015] Order of the General Court (delivered 14 September 2015) at para. int 32.
- 690- Case T-841/14, Spain v. European Commission, [2015] Order of the General Court (delivered 14 September 2015) at paras. 36-39.
- 691- First Vice-President of the European Commission Frans Timmermans used this quote in his speech to the European Parliament on 12 February 2015, Press Release, European Commission, Commission Statement: EU framework for democracy, rule of law and fundamental rights (12 February 2015): [http://europa.eu/rapid/press-release SPEECH-15-4402_en.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-4402_en.htm)

BIBLIOGRAPHY

International Treaties, Conventions and Documents

Treaty on the Final Settlement with Respect to Germany, Sept. 12, 1990, S. TREATY DOC. No. 20, 101st Cong., 2d Sess. (1990), 29 I.L.M. 1186 (1990).
<http://usa.usembassy.de/etexts/2plusfour8994e.htm>

2005 World Summit Outcome, G.A. Res. 60/1, UN Doc. A/RES/60/1 (24 October 2005) <http://www.un.org/womenwatch/ods/A-RES-60-1-E.pdf>

United Nations, Website, Repertoire of the Practices of the Security Council,
<http://www.un.org/en/sc/repertoire/admission.shtml>

UN Charter, <https://treaties.un.org/doc/publication/ctc/uncharter.pdf>

Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-Making and Access to Justice in Environmental Matters, 25 June 1998, 2161 UNTS 447; 38 ILM 517 (1999)

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XXVII-13&chapter=27&clang=en

&

<http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/documents/cep43e.pdf>

Convention on Environmental Impact Assessment in a Transboundary Context, Espoo, February 25, 1991, 1989 U.N.T.S. 309
http://www.unece.org/env/eia/about/eia_text.html

Rio Declaration on Environment and Development, UN Doc. A/CONF.151/26 (vol. I); 31 ILM 874 (1992).

UN Convention on the Law of the Sea, 1833 UNTS 3; 21 ILM 1261 (1982).

Charter of the Commonwealth, adopted on 14 December 2012:
<http://thecommonwealth.org/sites/default/files/page/documents/CharteroftheCommonwealth.pdf>

International Court of Justice, *Pulp Mills on the River Uruguay (Argentina v. Uruguay)*, (Merits) April 20, 2010 I.C.J. 14.

EU DOCUMENTS

Jurisprudence

Opinion 2/13, *Avis rendu en vertu de l'article 218, paragraphe 11, TFUE*, (Full Court) [2014] (delivered 18 December 2014).

Case 138/79, *SA Roquette Frères v Council of the European Communities (Isoguclose)* [1980] E.C.R. 03333.

Case 283/81, *Srl CILFIT and Lanificio di Gavardo SpA v. Ministry of Health (CILFIT)* [1982] E.C.R. 03415.

Case 294/83, *Parti écologiste "Les Verts" v. European Parliament (Les Verts)* [1986] E.C.R. 01339.

Case C-10/00, *European Commission v. Italy* [2002] E.C.R. I-02357 (delivered 7 March 2002).

Case C-73/14, *Council of the European Union v. European Commission* [2015] E.C.R. I____ (delivered 6 October 2015).

Case C-135/05, *European Commission v. Italy* [2007] E.C.R. I-03475.

Case C-150/07, *European Commission v. Portugal* [2009] E.C.R. I-00007 (delivered 22 January 2009).

Case C-157/14, *Société Neptune Distribution v. Ministre de l'Économie et des Finances (Neptune Distribution SNC)* [2015] (delivered 17 December 2015).

Case C-205/09, *Criminal proceedings against Eredics & Sápi*, [2010] E.C.R. I-10231.

Case C-260/14 & C-261/14 (joined cases) *Neamț & Bacău v. Ministerul Dezvoltării Regionale și Administrației Publice* [2016] (delivered 26 May 2016).

Case C-286/12, *European Commission v. Hungary* [2012] (delivered 6 November 2012)

Case C-288/12, *European Commission v. Hungary* [2014] (delivered 8 April 2014).

Case C-301/10, *European Commission v. United Kingdom* [2012] (delivered 18 October 2012)

Case C-310/13, *Novo Nordisk Pharma GmbH v S.*, [2014] (delivered 20 November 2014).

Case C-323/95, *Hayes v Kronenberger GmbH*, [1997] E.C.R. I-01711 (delivered 20 March 1997); see also press release [in German]: <http://curia.europa.eu/de/actu/communiqués/cp97/cp9714de.htm>

Case C-364/10, *Hungary v. Slovakia*, [2012] (delivered 16 October 2012).

Case C-404/15 & C-659/15 PPU (joined cases), *Aranyosi & Căldăraru v. Generalstaatsanwaltschaft Bremen*, Joined Cases [2016] (delivered 5 April 2016).

Case C-408/97, *European Commission v. Netherlands*, [2000] E.C.R. I-06417 (delivered 12 September 2000).

Case C-429/14, *Air Baltic Corporation AS v. Lietuvos Respublikos specialiujų tyrimų tarnyba (Air Baltic)* [2016] (delivered 17 February 2016).

Case C-441/02, *European Commission v. Germany* [2006] E.C.R. I-03449 (delivered 27 April 2006)

Case C-494/01, Opinion of Advocate General Geelhoed, *European Commission v. Ireland* [2014] E.C.R. I-3338.

Case C-494/01, *European Commission v. Ireland* [2005] E.C.R. I-3331 (delivered 26 April 2005).

Case C-498/13, *Agrooikosystemata EPE v. Ypourgos Oikonomias kai Oikonomikon & Others (Agrooikosystemata EPE)* [2015] (delivered 5 February 2015).

Case C-583/11P *Inuit Tapiriit Kanatami & Others v. European Parliament & Council of the European Union* [2013] (delivered 3 October 2013).

Case C-660/13, *Council of the European Union v. European Commission*, (Grand Chamber) [2016]

Case T-333/10, *Animal Trading Company (ATC) BV and Others v European Commission* [2013] (delivered 16 September 2013).

Case T-340/14, *Klyuyev v. Council of the European Union* [2016] (delivered 15 September 2016).

Case T-337/03, *Bertelli Gálvez v. European Commission* [2004] E.C.R II-1041.

Case T-400/11, *Altadis, SA v European Commission*, [2013] Order of the General Court, (delivered 9 September 2013).

Cases T-424/14 & T-425/14 (joined cases) *ClientEarth v. European Commission* [2015] (delivered 11 November 2015). the case is currently under appeal before the Court of Justice, C-57/16 P.

Case T-429/05, *Artogodan GmbH v. European Commission*, [2010] E.C.R II-00491 (delivered 3 March 2010).

Case T-518/12, *Spirlea & Spirlea v. European Commission*, , Order of the General Court [2014] (delivered 10 March 2014).

Case T-841/14, *Spain v. European Commission*, [2015] Order of the General Court (delivered 14 September 2015).

Court of Justice of the European Union

COURT OF JUSTICE OF THE EUROPEAN UNION ANN. REP. (2015).

COURT OF JUSTICE OF THE EUROPEAN UNION ANN. REP. (2014).

Press Release No 131/12, Court of Justice of the European Union, Slovakia did not breach EU law by refusing entry into its territory to the President of Hungary (16 October 2012) <http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2012-10/cp120131en.pdf>

European Parliament

European Parliament, Motion for a Resolution of 5 April 2016 with recommendations to the Commission on the establishment of an EU mechanism on democracy, the rule of law and fundamental rights (2015/2254(INL)), PE576.988v01-00 8/20, PR\1086558EN.doc EN.
<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=COMPARL&reference=PE-576.988&format=PDF&language=EN&secondRef=01>

European Parliament Decision of 9 March 2016 on the Conclusion of an Interinstitutional Agreement on Better Law-Making between the European Parliament, the Council of the European Union and the European Commission (2016/2005(ACI)), P8_TA(2016)0081
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=TA&reference=P8_TA-2016-0081&format=XML&language=EN

European Parliament, EPTV: Situation in Poland (Debate), (19 January 2016)
<http://www.europarl.europa.eu/ep-live/en/plenary/video?debate=1453218960960>

European Parliament, Resolution of 16 December 2015 on the Situation in Hungary, (2015/2935(RSP)) P8_TA PROV(2015)0461 (16 December 2015)
<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0461+0+DOC+XML+V0//EN>

European Parliament, Resolution of 10 June 2015 (2015/2700(RSP)) P8_TA(2015)0227
<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0227+0+DOC+XML+V0//EN>

Eva-Maria Poptcheva, *Member States and the Rule of Law, Dealing with a Breach of EU Values*, European Parliament Briefing, March 2015, PE 554.167.

European Parliament resolution of 9 September 2010 on the situation of Roma and on Freedom of Movement in the European Union, P7 TA-PROV(2010)0312, <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7-TA-2010-0312+0+DOC+XML+V0//EN>

European Commission

European Commission, Commission Recommendation of 27.7.2016 Regarding the Rule of Law in Poland C(2016) 5703 final (27 July 2016) http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/recommendation-rule-of-law-poland-20160727_en.pdf

Press Release, European Commission, Opening Remarks of First Vice-President Frans Timmermans - Press Conference on Rule of Law in Poland (1 June 2016) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-16-2023_en.htm.

Press Release, European Commission, Commission Adopts Rule of Law Opinion on the Situation in Poland (1 June 2016) http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2015_en.htm

Press Release, European Commission, Statement by First Vice-President Frans Timmermans and Commissioner Günther Oettinger – EP Plenary Session – Situation in Poland (19 January 2016). http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-16-114_en.htm

Weekly Meeting News, European Commission, Rule of Law in Poland: Commission Starts Dialogue (13 January 2016) http://ec.europa.eu/news/2016/01/20160113_en.htm

European Commission, MEMO/16/62, Fact Sheet – College Orientation Debate on recent developments in Poland and the Rule of Law Framework: Questions & Answers, (13 January 2016) http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-16-62_en.htm

Jean-Claude Juncker, President of the European Commission, *State of the Union 2015 Address* (9 September 2015) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-5614_en.htm

Press Release, European Commission, Commission Statement: EU framework for democracy, rule of law and fundamental rights (12 February 2015) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-4402_en.htm

European Commission, Internal Market Scoreboard Website (2015), http://ec.europa.eu/internal_market/scoreboard/performance_by_governance_tool/eu_pilot/index_en.htm

Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law, COM(2014) 158final/2 (19 March 2014).
http://ec.europa.eu/justice/effective-justice/files/com_2014_158_en.pdf

José Manuel Durão Barroso, President of the European Commission, *Remarks by President Barroso on the Future of Justice and Home Affairs and the Rule of Law Initiative* (11 March 2014) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-14-204_en.htm

Frans Timmermans, Answers to The European Parliament, Better Regulation, Inter-Institutional Relations, the Rule of Law and the Charter of Fundamental Rights (2014) http://ec.europa.eu/commission/sites/cwt/files/commissioner_ep_hearings/2014-ep-hearings-reply-timmermans_en.pdf

ASSISES DE LA JUSTICE: SHAPING JUSTICE POLICIES IN EUROPE FOR THE YEARS TO COME, (21-22 November 2013) <http://ec.europa.eu/justice/events/assises-justice-2013/>

Communication from the Commission from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Commission Work Programme 2014, COM(2013) 739 final (22 October 2013) http://ec.europa.eu/atwork/pdf/cwp_2014_en.pdf

José Manuel Durão Barroso, President of the European Commission, *State of the Union 2013 Address* (11 September 2013) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-13-684_en.htm

European Commission, 29th Annual Report on Monitoring the Application of EU Law (2011) COM(2012) 714 final (30 November 2012).

José Manuel Durão Barroso, President of the European Commission, *State of the Union 2012 Address* (12 September 2012) http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-596_en.htm

European Commission, Report from the Commission Second Evaluation Report on EU Pilot COM(2011) 930 final (21 December 2011).

Communication from the Commission from the Commission: A Europe of Results – Applying Community Law, COM(2007) 502 final (5 September 2007) http://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:6fc1ad14-7018-485f-bceb-ab767b5c5927.0003.02/DOC_3&format=PDF

Council of the European Union

Council Presidency Document No. 8774/16 of 14 May 2016, Rule of Law Dialogue
<http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-8774-2016-INIT/en/pdf>

Council Presidency Document No. 13744/15 of 9 November 2015, Ensuring the Respect for the Rule of Law
<http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13744-2015-INIT/en/pdf>

Council Presidency Document No. 16862/14 of 12 December 2014, Conclusions of the Council of the EU and the Member States Meeting within the Council on Ensuring Respect for the Rule of Law, <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-17014-2014-INIT/en/pdf>

Council Presidency Document No. 15206/14 of 14 November 2014, Ensuring Respect for the Rule of Law in the European Union
<http://register.consilium.europa.eu/doc/srv?l=EN&f=ST%2015206%202014%20INIT>

Council of the European Union, Document No. 10296/14 of 27 May 2014, Opinion of the Legal Service Commission's Communication on a new EU Framework to strengthen the Rule of Law, <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10296-2014-INIT/en/pdf>

Council and Parliament Regulation 1141/2014, 2014 O.J. (L 317) <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014R1141&from=EN>

Council of Europe

Parliamentary Assembly, Council of Europe, Resolution 2063 (2015) <http://semantic-pace.net/tools/pdf.aspx?doc=aHR0cDovL2Fzc2VtYmx5LmNvZS5pbmQvbncveG1sL1hSZWYvWDJILURXLWV4dHIuYXNwP2ZpbGVpZD0yMTk1NiZsYW5nPWVu&xsl=aHR0cDovL3NiYWVudGljcGFjZS5uZXQvWHNsdC9QZGYvWFJZi1XRC1BVC1YTUwyUERGLnhzbA==&xsltparams=ZmlsZWlkPTIxOTU2>

REPORT OF THE HIGH LEVEL GROUP ON MEDIA FREEDOM AND PLURALISM, A FREE AND PLURALISTIC MEDIA TO SUSTAIN EUROPEAN DEMOCRACY (2013) <https://ec.europa.eu/digital-single-market/sites/digital-agenda/files/HLG%20Final%20Report.pdf>

Council of Europe, News & Events, Citing Ukraine, PACE renews sanctions against Russian delegation, including suspension of voting rights <https://go.coe.int/3puu4>

Council of Europe, Statute of the Council of Europe, 87 U.N.T.S. 103, E.T.S. 1 <http://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680306052>

ECtHR

ECtHR, Fact Sheet – Pilot Judgments (November 2016) http://www.echr.coe.int/Documents/FS_Pilot_judgments_ENG.pdf; see also the information

ECtHR, The Pilot-Judgment Procedure: Information note issued by the Registrar http://www.echr.coe.int/Documents/Pilot_judgment_procedure_ENG.pdf

Statute of the Council of Europe, 87 U.N.T.S. 103, E.T.S. 1 <http://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680306052>

Council of Europe, External Relations of the Council of Europe Website http://www.coe.int/t/der/docs/MoU_EN.pdf.

Venice Commission

European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2016)001-e, Opinion on amendments to the Act of 25 June 2015 on the Constitutional Tribunal of Poland, adopted by the Venice Commission at its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016) [http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)001-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)001-e)

European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2016)007-e Rule of Law Checklist, adopted by the Venice Commission at

its 106th Plenary Session (Venice, 11-12 March 2016)
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2016\)007-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)007-e)

European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2013)038-e, Opinion on the Legislation on Defamation in Italy, adopted by the Venice Commission at its 97th Plenary Session (Venice, 6-7 December 2013)
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2013\)038-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2013)038-e).

European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2011)003rev-e, Report on the rule of law - Adopted by the Venice Commission at its 86th plenary session (Venice, 25-26 March 2011)
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2011\)003rev-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2011)003rev-e)

European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Document CDL-AD(2005)017-e Opinion on the compatibility of the Laws “Gasparri” and “Frattoni” of Italy with the Council of Europe standards in the field of freedom of expression and pluralism of the media adopted by the Venice Commission at its 63rd Plenary Session (Venice, 10-11 June 2005)
[http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2005\)017-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2005)017-e)

African Union and ECOWAS

ECOWAS, Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol relating to the Mechanism For Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security (December 2001)
http://www.internationaldemocracywatch.org/attachments/350_ECOWAS%20Protocol%20on%20Democracy%20and%20Good%20Governance.pdf

Southern African Development Community (SADC)
<http://www.sadc.int/documents-publications/show/865>

African Peer Review Mechanism, Website, <http://aprm-au.org/democratic-and-political-governance>

AFRICAN UNION HANDBOOK 2016 <http://www.au.int/en/sites/default/files/auhb-2016-english-pdf-final-january-2016.pdf>

African Union, *Constitutive Act of the African Union*, adopted by the 36th ordinary session of the Assembly, held in Lome, Togo (11 July 2000).

African Union, *Declaration on Democracy, Political Economic and Corporate Governance*, adopted the 38th ordinary session of the Assembly, held in Durban, South Africa (8 July 2007).

African Union, *African Charter on Democracy, Elections and Governance*, adopted by the 8th ordinary session of the Assembly, held in Addis Ababa, Ethiopia (29–30 January 2007) <http://www.achpr.org/instruments/charter-democracy/>

African Union, *List of Countries Which have Signed, Ratified/acceded to the African Charter on Democracy, Elections and Governance* http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7790-sl-charter_on_democracy_and_governance.pdf

African Union, *Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights* adopted in Sharm El Sheikh, Egypt (1st July 2008). http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7792-file-protocol_statute_african_court_justice_and_human_rights.pdf

African Union, *List of Countries Which Have Signed, Ratified/Acceded to The Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights*, http://www.au.int/en/sites/default/files/treaties/7792-sl-protocol_on_statute_of_the_african_court_of_justice_and_hr_0.pdf

USA

10 U.S.C. § 12406

Lucy v. Adams, 350 U.S. 1 (1955).

Marbury v. Madison, 5 U.S. 137 (1803).

U.S. Const. art. VI; *see also* https://www.law.cornell.edu/wex/supremacy_clause

The American Presidency Project, Website, John F. Kennedy <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=9270>

Latin America and Caribbean Community

Caribbean Community (CARICOM), Website, <http://www.celacinternational.org/>
<http://www.caricom.org/>

CELAC, Homepage <http://www.caricom.org/>

Organization of American States, Inter-American Democratic Charter (11 September 2001) http://www.oas.org/charter/docs/resolution1_en_p4.htm

MERCOSUR, Protocol of Montevideo-Ushuaia II (20 December 2011) http://www.mercosur.int/innovaportal/file/2485/1/ushuaia_ii.pdf

Canada

Re Secession of Quebec, [1998] 2 S.C.R. 217 (Can.) <http://scc-csc.lexum.com/scc-csc/scc-csc/en/item/1643/index.do>

The Commonwealth

The Commonwealth, The Harare Commonwealth Declaration (1991)
<http://thecommonwealth.org/sites/default/files/history-items/documents/Harare%20Commonwealth%20Declaration%201991.pdf>

The Commonwealth, Millbrook Commonwealth Action Programme on the Harare Declaration (1995)
<http://thecommonwealth.org/sites/default/files/history-items/documents/millbrook%20declaration.pdf>

The Commonwealth, News, *Commonwealth Leaders Release CHOGM 2011 Communiqué* (30 October 2011)
<http://thecommonwealth.org/media/news/commonwealth-leaders-release-chogm-2011-communicu%C3%A9>

The Commonwealth, Website, Protecting Democracy and Human Rights
<http://thecommonwealth.org/agv/protecting-democracy-and-rights>

Brazil

Constituição Federal [C.F.][Constitution] (Braz.) Constitution of the Federative Republic of Brazil, 3d ed. (2010)
http://www.stf.jus.br/repositorio/cms/portalStfInternacional/portalStfSobreCorte_en_us/anexo/constituicao_ingles_3ed2010.pdf

Australia

AUSTRALIANPOLITICS.COM, Separation of Powers
<http://australianpolitics.com/democracy-and-politics/key-terms/separation-of-powers>

AUSTRALIANPOLITICS.COM, Australian Constitution – Chapter 5
<http://australianpolitics.com/constitution-aus/text/chapter-5-the-states>

Spain

CONSTITUCIÓN ESPAÑOLA (THE SPANISH CONSTITUTION), (1978)
<http://www.tribunalconstitucional.es/es/constitucion/Documents/ConstitucionINGLES.pdf>

S.T.C., 42/2014, de 25 de marzo de 2014, B.O.E. n. 87 10 April 2014, Sec. TC, p. 77 (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/HJ/docs/BOE/BOE-A-2014-3885.pdf>

S.T.C., 259/2015, de 2 de diciembre de 2015, B.O.E. n. 10, 12 January 2016, Sec. TC, p. 1951 (Spain) <http://hj.tribunalconstitucional.es/docs/BOE/BOE-A-2016-308.pdf>

India

INDIA CONST. http://india.gov.in/sites/upload_files/mpi/files/coi_part_full.pdf

Italy

Costituzione [Cost.](It.) (Constitution of the Italian Republic)
https://www.senato.it/documenti/repository/istituzione/costituzione_inglese.pdf

Corte. Cost., Sentenza 219/2013 (It.)
<http://www.cortecostituzionale.it/actionSchedaPronuncia.do?anno=2013&numero=219>

Articles and Monographs

Ludwig Adamovich, *Juristische Aspekte der « Sanktionen » der EU-14 und des « Weisenberichts »*, 28 EUROPÄISCHE GRUNDRECHTEZEITSCHRIFT 89-91 (2001).

Martti Ahtisaari, Jochen Frowein and Marcelino Oreja, *Report* (8 September 2000) (commonly referred to as the “Wise Men Report”)
<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/ngos/HOSI-1.pdf>

Benigno Alarcón et al., *Can Democracy Win in Venezuela?*, 27 JOURNAL OF DEMOCRACY 20-34 (2016).

Enrico Albanesi, *Il decreto presidenziale di scioglimento/rimozione ex art. 126, primo comma, Cost. è un atto sostanzialmente governativo o complesso eguale?* 41 LE REGIONI 1148-61 (2013).

Philip Allott, *EUTOPIA: NEW PHILOSOPHY AND NEW LAW FOR A TROUBLED WORLD* (2016).

Karen Alter et al., *Backlash against International Courts in West, East and Southern Africa: Causes and Consequences*, 27 EUROPEAN J. INT’L L. 293–328 (2016).

Karen Alter & Liesbet Hooge, *Regional Dispute Settlement*, in OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE REGIONALISM 538-58 (Tanja Börzel & Thomas Risse eds., 2016).

Jed Atkins, *CICERO ON POLITICS AND THE LIMITS OF REASON: THE REPUBLIC AND LAWS* (2013).

Akhil Reed Amar, *AMERICA'S UNWRITTEN CONSTITUTION: THE PRECEDENTS AND PRINCIPLES WE LIVE BY* (2012).

Olivia Arigho-Stiles, *Europe Under a Common Roof*, *EUI TIMES* (17 June 2015)

<https://times.eui.eu/europe-under-a-common-roof.html>

Loïc Azoulay & Zane Rasnača, *The Court of Justice of the European Union as a Self-Made Statesman* in *A COMPANION TO EUROPEAN UNION LAW AND INTERNATIONAL LAW*, 166-178 (Dennis Patterson & Anna Södersten eds., 2016)

Jean-Christophe Barbato, *Les garanties du respect des valeurs par les Etats membres*, in *LES VALEURS COMMUNES DANS L'UNION EUROPEENNE*, 11^{EME} JOURNEE JEAN MONNET, 83-100 (Laurence Potvin-Solis ed., 2014).

Petra Bárd et al. *An EU Mechanism on Democracy, the Rule of Law and Fundamental Rights* (CEPS Paper in Liberty and Security in Europe No. 91, 2016).

Jürgen Basedow, *The Judge's Role in European Integration. The Court of Justice and its Critics*, in *THE EUROPEAN COURT OF JUSTICE AND THE AUTONOMY OF THE MEMBER STATES*, 65-79 (Hans-Wolfgang Micklitz & Bruno De Witte eds., 2012).

Alan Boyle, *DEVELOPMENTS IN INTERNATIONAL LAW OF EIA AND THEIR RELATION TO THE ESPOO CONVENTION*, https://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/documents/mop5/Seminar_Boyle.pdf

Ulrich Beck, *THE METAMORPHOSIS OF THE WORLD* (2016)

Beck'scher Online-Kommentar GG ("BeckOK GG/Hellermann GG").

Stefan Berger, *The Return of National History*, in *THE IMPACT OF HISTORY? HISTORIES AT THE BEGINNING OF THE TWENTY-FIRST CENTURY* 82-94 (Pedro Ramos Pinto & Bertrand Taithe eds., 2015).

Chris Bertram, *Bristol and Burke*, *NEWSLETTER OF BRISTOL CIVIL SOCIETY*, quoting Edmund Burke, *Speech to the Electors of Bristol of 1774*, <http://eis.bris.ac.uk/~plcdib/burke.html>

Roland Bieber & Francesco Maiani, *Enhancing Centralised Enforcement of EU Law: Pandora's Toolbox?* 51 *CMLR* 1057-92 (2014).

Tom Bingham, *THE RULE OF LAW* (2011).

Harold H. Bruff, *UNTRODDEN GROUND: HOW PRESIDENTS INTERPRET THE CONSTITUTION* (2015).

Israel Butler, *European Commission Refuses to Uphold Rule of Law*, EU OBSERVER (27 November 2015) <https://euobserver.com/opinion/131100>

Vincente Juan Calafell Perra, *La Compulsion of corecion estatal, Estudio de Articulo 155 de la Constitucion Espanola*, REVISTA DE DERECHO POLÍTICO, 99-146 (2000).

Christian Calliess, *Conclusions*, in VERFASSUNGSPRINZIPIEN IN EUROPA, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 161-83 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008).

Daniele Caramani, *THE EUROPEANIZATION OF POLITICS, THE FORMATION OF A EUROPEAN ELECTORATE AND PARTY SYSTEM IN HISTORICAL PERSPECTIVE* (2015).

Tine Carmeliet & Georgia Christina Kosmidou, *Enforcing Europe's Foundational Values in Central and Eastern Europe: A Case in Point*, in EUROPEAN JUDICIAL SYSTEMS AS A CHALLENGE FOR DEMOCRACY, 159-80 (Elzbieta Kuszlewska et al. eds., 2015)

Melissa Castan & Sarah Joseph, *FEDERAL CONSTITUTIONAL LAW, A CONTEMPORARY VIEW* (2001).

Carlos Closa Montero et al., *ORGANIZACIONES REGIONALES Y MECANISMOS DE PROTECCIÓN DE LA DEMOCRACIA EN AMÉRICA LATINA Y EN EUROPA* (2015).

Carlos Closa, *Governance Structures and Processes in Integration Organisations*, in COMPARATIVE REGIONAL INTEGRATION, GOVERNANCE AND LEGAL MODELS, 1-154 (Carlos Closa & Lorenzo Casini eds., 2016).

Carlos Closa, *The Protection of Democracy in Regional and International Organizations*, in THE ENFORCEMENT OF EU LAW AND VALUES: ENSURING MEMBER STATES' COMPLIANCE, 1 (András Jakab & Dimitry Kochenov, eds., forthcoming).

Carlos Closa, *The EU Needs a Better and Fairer Scrutiny Procedure over Rule of Law Compliance*, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Policy Brief, Issue 2015/1, May 2015).

Carlos Closa & Stefano Palestini, *Between Democratic Protection and Self-Defense: The Case of UNASUR and Venezuela*, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2015/93).

Justin Collings, *DEMOCRACY'S GUARDIANS: A HISTORY OF THE GERMAN FEDERAL CONSTITUTIONAL COURT, 1951–2001* (2015).

Luigi Corrias, *Populism in a Constitutional Key: Constituent Power, Popular Sovereignty and Constitutional Identity*, 12 EUROPEAN CONST. L. R. 6-26 (2016)

Paolo Cossarini & Roberto García Alonso, *El papel de las emociones en la teoría democrática. Desafíos para un uso público de la razón en tiempos de populismo*, REVISTA DE ESTUDIOS POLÍTICOS, 291-315 (2015).

CNN, National Guard Fast Facts (29 June 2016)
<http://edition.cnn.com/2013/08/09/us/national-guard-fast-facts/>

Marisa Cruz, *¿Cómo se aplica el artículo 155 de la Constitución?*, EL MUNDO (26 July 2015)
<http://www.elmundo.es/espana/2015/07/26/55b3da8f22601d06178b4583.html>

Geert De Baere & Jan Wouters, eds. THE CONTRIBUTION OF INTERNATIONAL AND SUPRANATIONAL COURTS TO THE RULE OF LAW (2015).

Jean-Philippe Derosier, LES LIMITES CONSTITUTIONNELLES A L'INTEGRATION EUROPEENNE, ETUDE COMPAREE, ALLEMAGNE, FRANCE, ITALIË, Bibliothèque Constitutionnelle et de Science Politique, tome 144, (2015).

Bruno de Witte, *Opinion 2/13 on Accession to the ECHR: Defending the EU Legal Order Against a Foreign Human Rights Court*, 40 EUROPEAN L. REV. 683-705 (2015).

Renaud Dehousse, *The Politics of Delegation in the European Union*, in INDEPENDENCE AND LEGITIMACY IN THE INSTITUTIONAL SYSTEM OF THE EUROPEAN UNION, 57-82 (Dominique Ritleng ed., 2016).

Alison Duxbury, *Austria and the European Union - The Report of the 'Three Wise Men'*, 10 MELBOURNE J. INT'L L. (2000).

Ronald Dworkin, *A New Philosophy for International Law*, 41 PHIL. & PUB. AFF. 2-30 (2013).

David Dyzenhaus, LEGALITY AND LEGITIMACY: CARL SCHMITT, HANS KELSEN, AND HERMANN HELLER IN WEIMAR (1999).

Editorial Comments, *Safeguarding EU Values in the Member States – Is Something Finally Happening?*, 52 COMMON MKT. L. REV. 619–628 (2015).

Editorial Comments, *The Rule of Law in the Union, the Rule of Union Law and the Rule of Law by the Union: Three Interrelated Problems*, 53 COMMON MKT. L. REV., 597–605 (2016).

Ulrich Ehricke, *Commentary on Art. 259, § 3*, in EUV/AEUV. VERTRAG ÜBER DIE EUROPÄISCHE UNION UND VERTRAG ÜBER DIE ARBEITSWEISE DER EUROPÄISCHEN UNION–KOMMENTAR, (Rudolf Streinz 2d ed., 2012).

Ulf Engel, *Africa's „1989“*, in 1989, IN A GLOBAL PERSPECTIVE 331-348 (Ulf Engel et al., eds., 2015).

José María García Escudero & María Asunción García Martínez, LA CONSTITUCIÓN DÍA A DÍA, LOS GRANDES TEMAS DE LA CONSTITUCIÓN DE 1978 EN EL DEBATE PARLAMENTARIO (1998)

Ulrich Everling, *The European Union as a Federal Association of States and Citizens*, in PRINCIPLES OF EUROPEAN CONSTITUTIONAL LAW, 701-34 (Armin von Bogdandy ed., 2d ed., 2009)

Facing History and Ourselves, *Excerpts from the Weimar Constitution*, <https://www.facinghistory.org/weimar-republic-fragility-democracy/politics/weimar-constitution-excerpts-politics-general>

Joachim C. Fest, HITLER, EINE BIOGRAPHIE (8th ed. 1973).

James Fowkes, *Relationship with Power: Re-imagining Judicial Roles in Africa, Separation of Powers*; in AFRICAN CONSTITUTIONALISM 205-25 (C.M. Fombad ed., 2016).

Claudio Franzius, *Sinn und Unsinn einer Kopenhagen-Kommission*, VERFBLOG, 2013/4/08, <http://verfassungsblog.de/sinn-und-unsinn-einer-kopenhagen-kommission/>

Thomas Giegerich, *Völkerrechtsfreundlichkeit “light“ – Viel Schatten und wenig Licht im BVerfG-Beschluss zum Treaty Override* (Saar Expert Paper, 02/2016) http://jean-monnet-saar.eu/?page_id=70.

Thomas Giegerich, *Verfassungshomogenität, Vefassungsautonomie und Verfassungsaufsicht in der EU: Zum „Rechtsstaatsmechanismus der Europäischen Kommission*, HERAUSFORDERUNGEN AN STAAT UND VERFASSUNG, VÖLKERRECHT - EUROPARECHT – MENSCHENRECHTE, LIBER AMICORUM FÜR TORSTEN STEIN ZUM 70. GEBURTSTAG, 499-543 (Christian Calliess ed., 2015).

Antonio Arroyo Gil, *Lealtad federal y coerción federal*, EL PAIS (10 September 2014) http://elpais.com/elpais/2014/09/04/opinion/1409831275_944297.html

Antonio Arroyo Gil, *Herramientas de la Constitución*, EL PAIS (11 November 2015) http://elpais.com/elpais/2015/11/05/opinion/1446727253_643972.html

Pascal Gilliaux, *L'Union européenne, à l'épreuve de gouvernements liberticides?*, 159 JOURNAL DES TRIBUNAUX 451-454 (2000).

Harold J. Gordon, HITLERPUTSCH 1923. MACHTKAMPF IN BAYERN 1923-1924 (1971).

Agata Gostyńska-Jakubowska, Why the Commission is treating Poland more harshly than Hungary in its rule of law review, blogpost (04 February 2016) <http://blogs.lse.ac.uk/euoppblog/2016/02/04/why-the-commission-is-treating-poland-more-harshly-than-hungary-in-its-rule-of-law-review/>

Heather Grabbe, *Six Lessons of Enlargement Ten Years On/ The EU's Transformative Power in Retrospect and Prospect*, JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 40-56 (2014).

Otto Gritschneider, *Der bayerische Richter Neithardt und sein folgenschweres Hitler-Urteil von 1924*, NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT (2001).

Otto Gritschneider, *Sympathisant in Richterrobe Beim Quasi-Freispruch half die bayerische Justiz kräftig mit*, SÜDDEUTSCHE ZEITUNG (30 March 1999) http://www.uni-regensburg.de/Fakultaeten/phil_Fak_III/Geschichte/dar-hitler-prozess1.html

Kathrin Groh, DEMOKRATISCHE STAATSRECHTSLEHRER: VON DER KONSTITUTIONELLEN STAATSLEHRE ZUR THEORIE DES MODERNEN DEMOKRATISCHEN VERFASSUNGSSTAATES (2008).

Fernando Guiarao, *An Independent Catalonia as a Member of the European Union? Terra ignota*, in CATALONIA: A NEW INDEPENDENT STATE IN EUROPE? A DEBATE OVER SECESSION IN THE EUROPEAN UNION, 189-223 (Xavier Cuadras-Morató ed., 2016).

Arthur Gunlicks, THE LÄNDER AND GERMAN FEDERALISM (2003).

John Hands, COSMOSAPIENS, HUMAN EVOLUTION FROM THE ORIGIN OF THE UNIVERSE (2015).

Jürgen Habermas, THE LURE OF TECHNOCRACY (2015).

Michaela Hailbronner, *Constitutional Legitimacy and the Separation of Powers Looking Forward*, in AFRICAN CONSTITUTIONALISM 385-99 (Charles Manga Fombad ed., 2016).

Daniel Halberstam, *The Judicial Battle over Mutual Trust in the EU: Recent Cracks in the Façade*, VERFBLOG, 2016/6/09, <http://verfassungsblog.de/the-judicial-battle-over-mutual-trust-in-the-eu-recent-cracks-in-the-facade/>.

Daniel Halberstam, *Federalism: Theory, Policy, Law*, in THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW 577-606 (Michael Rosenfeld & András Sajó eds., 2012).

Michael Head, EMERGENCY POWERS IN THEORY AND PRACTICE: THE LONG SHADOW OF CARL SCHMITT (2016).

Enrique Hernandez, *Europeans Views on Democracy*, in HOW EUROPEANS VIEW AND EVALUATE DEMOCRACY, 43-63 (Monica Ferrin & Hanspeter Kriesi eds. 2016).

François Hervouet, *Brèves réflexions à propos de la légitimité de l'Union européenne*, in L'IDENTITÉ DU DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, MÉLANGES EN L'HONNEUR DE CLAUDE BLUMANN, 375-387 (Brunessen Bertrand et al. eds. (2014).

Werner Heun, THE CONSTITUTION OF GERMANY: A CONTEXTUAL ANALYSIS (2011).

Luc Heuschling, *État de Droit, Étude linguistique, de théorie & de dogmatiques juridiques comparées*, in *Verfassungsprinzipien in Europa*, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE, 103-166 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008).

Roderick M. Hills Jr, *The Pragmatist's View of Constitutional Implementation and Constitutional Meaning*, 119 HARV. L. REV. F. 173-82 (2005).

Frank Hoffmeister, *Enforcing the EU Charter of Fundamental Rights in Member States: How Far are Rome, Budapest and Bucharest from Brussels*, in CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-52 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015)

Thomas Holzner, *Das Europäische Parlament im Institutionengefüge der EU – Verschiebung der Kräfteverhältnisse infolge der Durchsetzung eines „Spitzenkandidaten“ als Kommissionspräsident?*, 525-42 EUROPARECHT (2015).

Waldemar Hummer, *Ungarn erneut am Prüfstand der Rechtsstaatlichkeit und Demokratie. Wird Ungarn dieses Mal zum Anlassfall des neu konzipierten „Vor Artikel 7 EUV“-Verfahrens?*, EUROPARECHT 625-641 (2015).

Daniel Innerarity, *The Inter-Democratic Deficit of the EU*, in BEYOND THE CRISIS: THE GOVERNANCE OF EUROPE'S ECONOMIC, POLITICAL AND LEGAL TRANSFORMATION, 173- 84 (Mark Dawson et al. eds., 2015).

Samuel Issacharoff, FRAGILE DEMOCRACIES: CONTESTED POWER IN THE ERA OF CONSTITUTIONAL COURTS (2015).

Marisa Kellam & Elizabeth A. Stein, *Why Do Presidents Try to Silence the Press and What Enables Them to Do So?* 49 COMPARATIVE POLITICAL STUDIES 48-77 (2016).

Hans Kelsen, *Sanctions under the Charter of the United Nations*, 12 CANADIAN JOURNAL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE/REVUE CANADIENNE DE ECONOMIQUES ET SCIENCE POLITIQUE 429-38 (1946).

Ian Kershaw, *Introduction: Perspectives of Weimar's Failure*, in: WEIMAR: WHY DID GERMAN DEMOCRACY FAIL? 1 (Ian Kershaw, ed., 1990).

Ian Kershaw, *TO HELL AND BACK: EUROPE 1914-1949* (2015).

Ian Kershaw, *HITLER (PROFILES IN POWER)* (1995).

Claire Kilpatrick, *On the Rule of Law and Economic Emergency: The Degradation of Basic Legal Values in Europe's Bailouts*, OXFORD J. OF LEGAL STUD. 325-53 (2015).

Paul Kirchhof, *Europäische Integration*, in 10 HANDBUCH DES STAATSRICHTS, (Josef Isensee & Paul Kirchhof eds., 1st ed. 1992)

Adele J. Kirschner & Katrin Tiroch, *The Waters of Euphrates and Tigris: An International Law Perspective*, in 16 MAX PLANCK YEARBOOK OF UNITED NATIONS LAW (Armin von Bogdandy & Rüdiger Wolfrum eds., 2012)
http://www.mpil.de/files/pdf4/mpunyb_07_Tiroch_16.pdf

Dimitry Kochenov, *The Commission vs Poland: The Sovereign State Is Winning 1-0*, VERFBLOG, 2016/1/25, <http://verfassungsblog.de/the-commission-vs-poland-the-sovereign-state-is-winning-1-0/>

Dimitry Kochenov & Laurent Pech, *Monitoring and Enforcement of the Rule of Law in the EU: Rhetoric and Reality*, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. (2015).

Dimitry Kochenov & Laurent Pech, *Upholding the Rule of Law in the EU: On the Commission's 'Pre-Article 7 Procedure' as a Timid Step in the Right Direction*, (Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2015/24).

Dimitry Kochenov et al., *Ni Panacée, Ni Gadget: Le Nouveau Cadre De L'Union Européenne Pour Renforcer L'Etat De Droit (Neither Gadget Nor Panacea: A New EU Framework to Strengthen the Rule of Law)* REVUE TRIMESTRIELLE DE DROIT EUROPÉEN 689-714 (2015).

Jan Komárek, *Waiting for the Existential Revolution in Europe*, 12 INT'L J. CONST. L. 190-212 (2014).

Catharina Koops, *Compliance Mechanisms Compared: An Analysis of the EU Infringement Procedures, SOLVIT, EU PILOT and IMS*, in FOSTERING GROWTH IN EUROPE: REINFORCING THE INTERNAL MARKET, 431-62 (José María Beneyto & Jerónimo Mailló eds, 2014)
<http://www.ideo.ceu.es/Portals/0/Libros/Fostering%20Growth.-Col.%20Gral.%2048.pdf>



Hanspeter Kriesi & Leonardo Morlin, *Conclusion: What Have We Learnt, And Where do We Go From Here?*, in HOW EUROPEANS VIEW AND EVALUATE DEMOCRACY, 307-25 (Monica Ferrin & Hanspeter Kriesi, eds., 2016).

Nico Krisch, *Articles 41 et sequi*, in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012).

Helle Krenke & Martin Scheinin, *Introduction*, in JUDGES AS GUARDIANS OF CONSTITUTIONALISM AND HUMAN RIGHTS 1-24 (Martin Scheinin et al. eds., 2016).

Joachim Lampe & Sigrid Hegmann, MÜNCHENER KOMMENTAR ZUM STGB [Munich Commentary of the Criminal Code], (2d ed. 2012).

Petra Lea Lãncos, *Unearthing the values of European media law*, in MEDIA FREEDOM AND REGULATION IN THE NEW MEDIA WORLD, 199-231 (András Koltay ed., 2014).

Christophe Leclercq, *German Ex-Ambassador: EU Council 'Stands in the Way of Efficient and Integrated Union*, EURACTIV.COM (18 December 2015) <http://www.euractiv.com/section/eu-priorities-2020/interview/german-ex-ambassador-eu-council-stands-in-the-way-of-efficient-and-integrated-union/>

Koen Lenaerts, *Foreword*, in COURT OF JUSTICE OF THE EUROPEAN UNION ANN. REP. 2015 – JUDICIAL ACTIVITY, http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2016-08/rapport_annuel_2015_activite_judiciaire_en_web.pdf

Koen Lenaerts, *The Court of Justice as the Guarantor of the Rule of Law within the European Union*, in THE CONTRIBUTION OF INTERNATIONAL AND SUPRANATIONAL COURTS TO THE RULE OF LAW 242-264 (Geert De Baere & Jan Wouters eds., 2015).

Koen Lenaerts, *Les Fondements constitutionnels de l'Union européenne dans leur rapport avec le droit international*, in LA COUR DE JUSTICE DE L'UNION EUROPEENNE SOUS LA PRESIDENCE DE VASSILIOS SKOURIS (2003-2015), LIBER AMICORUM VASSILIOS SKOURIS, 367-85, Antonio Tizzano et al. eds., 2015)

Karl Loewenstein, *Militant Democracy and Fundamental Rights, I*, 31 AM. POL. SCI. REV. 417-432 (1937).

Micaela Lottini, *The SOLVIT Network and the Effective Enforcement of EU Law: What is new?*, in NEW DIRECTIONS IN THE EFFECTIVE ENFORCEMENT OF EU LAW AND POLICY 130-51 (Sara Drake & Melanie Smith eds., 2016)

Jairo Lugo-Ocando & Sara Garcia Santamaria, *Media, Hegemony and Polarization in Latin America*, in MEDIA AND POLITICS IN NEW DEMOCRACIES, 265-275 (Jan Zielonka ed., 2015)

Giuseppe Martinico & Anna Margherita Russo, *Is the European Union a Militant Democracy? The Perspective of the Court of Justice in Zambrano and Kadi*, 21 EUROPEAN PUB. L. 659-78. (2015).

Alfonso Mattera, *L'Europe est née à Auschwitz. Mémoire et engagement pour ouvrir la voie de l'espérance vers un nouvel Humanisme*, REVUE DU MARCHE COMMUN ET DE L'UNION EUROPEENNE 637-46 (2004).

Christopher May, *THE RULE OF LAW, THE COMMON SENSE OF GLOBAL POLITICS* (2014).

Robert Menasse, *DER EUROPÄISCHE LANDBOTE* (2012).

Michael Merlingen et al., *The Right and the Righteous? European Norms, Domestic Politics and the Sanctions Against Austria*, 39 JOURNAL OF COMMON MARKET STUDIES 59-77 (2001).

Hans Micklitz, *Foreword*, in *THE EUROPEAN COURT OF JUSTICE AND THE AUTONOMY OF THE MEMBER STATES*, (Hans-Wolfgang Micklitz & Bruno De Witte eds., 2012).

Matthew C. Mirow, *LATIN AMERICAN CONSTITUTIONS: THE CONSTITUTION OF CADIZ AND ITS LEGACY IN SPANISH AMERICA* (2015)

Pierre-Yves Monjal, *L'histoire européenne dans l'enseignement juridique de l'Union*, in *L'IDENTITE DU DROIT DE L'UNION EUROPEENNE, MELANGES EN L'HONNEUR DE CLAUDE BLUMAN*, 722-735 (Brunessen Bertrand et al. eds. 2015).

Jan-Werner Müller, *Militant Democracy*, in *THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW*, (Michel Rosenfeld & Andrés Sajó, eds., 2012).

Jan-Werner Müller, *Should the EU Protect Democracy and the Rule of Law Inside Member States?*, 21 EUROPEAN L. J. 141-60 (2015).

Jan-Werner Müller, *The EU as a Militant Democracy, or: Are There Limits to Constitutional Mutations within EU Member States*, 165 REVISTA DE ESTUDIOS POLÍTICOS 141-162 (2014).

Winfried Nerdinger, ed., *MÜNCHEN UND DER NATIONALSOZIALISMUS: KATALOG DES NS DOKUMENTATIONSZENTRUMS MÜNCHEN* (2015).

Jeremy Noakes & Geoffrey Pridham, *NAZISM 1919-1945, VOL. 1 THE RISE TO POWER 1919-1934, A DOCUMENTARY READER* (2005)

Sandra Day O'Connor, *The Rule of Law and Civic Education: Foreword*, 67 SMU L. REV. 693-835 (2014).

Germán Gómez Orfanel, *Art. 155*, in *COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOLA* (María Emilia Casas Baamonde et al. eds., 2009).

Crystal Cordell Paris, *Ancient, Modern and Post-National Democracy: Deliberation and Citizenship Between the Political and the Universal*, in CIVIC REPUBLICANISM, ENLIGHTENMENT AND MODERNITY: ANCIENT LESSONS FOR GLOBAL POLITICS, 89-116 (Geoffrey Kellow & Neven Leddy eds., 2016).

Maribel González Pascual et al., *Katalonien und Spanien: Bruch oder Verfassungsreform?*, 69 DIE ÖFFENTLICHE VERWALTUNG 269-278 (2016).

Ingolf Pernice, *Multilevel constitutionalism and the crisis of democracy in Europe*, 11 EUROPEAN CONST. L. REV. 541-62 (2015)

Rubén M. Perina: *The Inter-American Democratic Charter: An Assessment and Ways to Strengthen It*, in THE ROAD TO HEMISPHERIC COOPERATION: BEYOND THE CARTAGENA SUMMIT OF THE AMERICAS, 77-87 (Latin America Initiative at Brookings, July 2012) <http://www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2012/7/07-summit-of-the-americas/07-summit-of-the-americas.pdf>

B. Peters, PUBLIC ADMINISTRATION, RESEARCH STRATEGIES, CONCEPTS AND METHODS (2016).

Ted Piccone, FIVE RISING DEMOCRACIES AND THE FATE OF THE INTERNATIONAL LIBERAL ORDER (2016).

Cesare Pinelli, *Protecting the Fundamentals, Article 7 of the Treaty on the European Union and Beyond*, (Foundation for European Progressive Studies, 2012) <http://www.feps-europe.eu/assets/9a4619cf-1a01-4f96-8e27-f33b65337a9b/protecting%20the%20fundamentals.pdf>

David Plunkett, *Legal Positivism and the Moral Aim Thesis*, OXFORD J. LEGAL STUD. 563-605 (2013).

The Politics of Memory, THE ECONOMIST, (9 April 2016).

Poland Defends Democracy, Rejects Criticism on Reforms, TRT WORLD (11 March 2016) <http://www.trtworld.com/europe/poland-defends-democracy-rejects-criticism-on-reforms-65497>

Gábor Polyák, *Context, Rules and Praxis of the New Hungarian Media Laws: How Does the Media Law Affect the Structure and Functioning of Publicity*, in, CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA, 125-152 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015).

Geoffrey Pridham, *HITLER'S RISE TO POWER, THE NAZI MOVEMENT IN BAVARIA 1923-1933* (1973).

Johanne Poirier & Cheryl Saunders, *Comparing Intergovernmental Relations in Federal Systems: An Introduction*, in INTERGOVERNMENTAL RELATIONS IN FEDERAL SYSTEMS: COMPARATIVE STRUCTURES AND DYNAMICS (Johanne Poirier et al. eds., 2015).

Peter Quint, THE IMPERFECT UNION: CONSTITUTIONAL STRUCTURES OF GERMAN UNIFICATION (1997).

Ofer Raban, *The Rationalization of Policy: On the Relation Between Democracy and the Rule of Law*, N.Y.U. J. LEGIS. & PUB. POL'Y (2015).

Helena Raulus, *The Growing Role of the Union in the Protection of the Rule of Law*, in DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN, 25-37 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016).

Eugene Regan, *Are EU Sanctions Against Austria Legal?* 55 ZEITSCHRIFT FÜR ÖFFENTLICHES RECHT 323-36 (2000).

REUTERS, *Norway Ends Boycott of Funds to Hungary* (10 December 2015)

<http://www.reuters.com/article/us-norway-hungary-funding-idUSKBN0TT1YR20151210> <http://reut.rs/1XZ7gN7>

José María Gil Roble & Gil Delago, *Commentary to Art. 155*, in COMENTARIOS A LA CONSTITUCIÓN ESPAÑOL. TOMO XI - ARTICULOS 143 A 158 DE LA CONSTITUCION ESPAÑOLA DE 1978 (2006) <http://app.vlex.com/#/vid/339030>

Michael Rodi, *Machtverschiebungen in der Europäischen Union im Rahmen der Finanzkrise und Fragen der demokratischen Legitimation*, JURISTENZEITUNG 737-44 (2015).

Dani Rodrik, *The Future of European Democracy*, in AFTER THE STORM: HOW TO SAVE DEMOCRACY IN EUROPE 55-65 (Luuk van Middelaar & Philippe Van Parijs, eds., 2015).

Sébastien Roland, LE TRIANGLE DECISIONNEL COMMUNAUTAIRE A L'AUNE DE LA THEORIE DE LA SEPARATION DES POUVOIRS (2008).

Michel Rosenfeld, *Constitutional Identity*, in THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE CONSTITUTIONAL LAW (Michael Rosenfeld & Andrés Sajó eds., 2012).

Nicolai Rubinstein, *Political Ideas in Sienese Art: The Frescoes by Ambrogio Lorenzetti and Taddeo di Bartolo in the Palazzo Pubblico*, 21 JOURNAL OF THE WARBURG AND COURTAULD INSTITUTES, 179-207 (1958).

Michael Sachs, *Introduction in GRUNDGESETZ KOMMENTAR* (Michael Sachs ed. 5th ed., 2009) (2014).

Wojciech Sadurski, *Supranational Public Reason: On Legitimacy of Supranational Norm-Producing Authorities*, 4 GLOBAL CONSTITUTIONALISM 396-427 (2015).

Wojciech Sadurski, *Constitutional Review in Europe and in the United States: Influences, Paradoxes, and Convergence*, in THE AMERICAN EXCEPTIONALISM REVISITED, 79-107 (Marcello Fantoni & Leonardo Morlino, eds., 2015).

Wojciech Sadurski, *Adding a Bite to a Bark? A Story of Article 7, the EU Enlargement, and Jörg Haider*, Sydney Law Research Paper No. 10/01 (2010)

Martin Scheinin, *The State of Our Union: Confronting the Future*, 13 INT'L J. CONST. L. 559-66 (2015).

Martin Scheinin, *The Potential of the EU Charter of Fundamental Rights for the Development of the Rule of Law Indicators*, in REINFORCING RULE OF LAW OVERSIGHT IN THE EUROPEAN UNION, (Carlos Closa & Dimitry Kochenov eds, 2016).

Utz Schliesky, *Die wehrhafte Demokratie des Grundgesetzes*, XII HANDBUCH DES STAATSRICHTS DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND, 847-877 (3d ed. 2014).

Stefanie Schmahl, *Die Reaktionen auf den Einzug der Freiheitlichen Partei Österreichs in das österreichische Regierungskabinett – Eine europa- und völkerrechtliche Analyse*, 819-35 EUROPARECHT (2000).

Carlo Schmid, „*Was heißt eigentlich: Grundgesetz?*“ German Parliamentary Council – the Constitutional Assembly (8 September 1948), https://www3.spd.de/linkableblob/5652/data/rede_carlo_schmid.pdf

Helmut Schmitt von Sydow, *Liberté, démocratie, droits fondamentaux et Etat de droit, analyse de l'article 7 du traité UE*, REVUE DE DROIT DE L'UNION EUROPÉENNE, 285-328 (2001).

Werner Scholtz & Gerrit Ferreira, *Much Ado About Nothing? The SADC Tribunal's Quest for the Rule of Law Pursuant to Regional Integration*, 2 ZEITSCHRIFT FÜR AUSLÄNDISCHES ÖFFENTLICHES RECHT UND VÖLKERRECHT 331-58 (2011).

Frank Schorkopf, *Wertesicherung in der Europäischen Union. Prävention, Quarantäne und Aufsicht als Bausteine eines Rechts der Verfassungskrise?*, EUROPARECHT 147-63 (2016).

Mortimer Sellers, *What is the Rule of Law and Why is It so Important?*, in THE LEGAL DOCTRINES OF THE RULE OF LAW AND THE LEGAL STATE (RECHTSSTAAT) 3-13 (2014).

Mortimer Sellers, *What Is the Rule of Law and Why Is It So Important?*, in DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN, 2-14 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016).

Katharina Serini, SANKTIONEN DER EUROPÄISCHEN UNION BEI VERSTOß EINES MITGLIEDSTAATS GEGEN DAS DEMOKRATIE- ODER RECHTSSTAATSPRINZIP (2009).

Tapiwa Shumba, HARMONISING REGIONAL TRADE LAW IN THE SOUTHERN AFRICAN DEVELOPMENT COMMUNITY (SADC). A CRITICAL ANALYSIS OF THE CISG, OHADA AND CESL (2015).

David Simo, *Africa and the Turning Point of 1989, in 1989 IN A GLOBAL PERSPECTIVE* 363-74 (Ulf Engel et al., eds., 2015).

Dorte Sindbjerg Martinsen & Mogens Hobolth, *The Effectiveness of Transgovernmental Networks: Managing the Practical Application of European Integration in the Case of SOLVIT*, in *NEW DIRECTIONS IN THE EFFECTIVE ENFORCEMENT OF EU LAW AND POLICY* 152-74 (Sara Drake & Melanie Smith eds., 2016).

Vassilios Skouris, *Der Einfluss des nationalen Rechts und der Rechtsprechung der mitgliedstaatlichen Gerichte auf die Auslegung des Europarechts*, *ZEITSCHRIFT FÜR VERWALTUNGSGERICHTSBARKEIT*, 203-07 (2014).

Karl-Peter Sommermann, *Herkunft und Funktionen von Verfassungsprinzipien in der Europäischen Union*, in *VERFASSUNGSPRINZIPIEN IN EUROPA, CONSTITUTIONAL PRINCIPLES IN EUROPE, PRINCIPES CONSTITUTIONNELS EN EUROPE*, 15-44 (Hartmut Bauer & Christian Calliess eds. 2008).

Pál Sonnevend et al., *The Constitution as an Instrument of Everyday Politics: The Basic Law of Hungary*, in *CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA*, 33-110 (Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., 2015).

Kurt Sontheimer, *Von Weimar zu Hitler: Das Jahrhundert des Faschismus*, *DER SPIEGEL* No. 33/1999, 63-73

<http://magazin.spiegel.de/EpubDelivery/spiegel/pdf/14225447>

SPIEGEL ONLINE, EU-Bürger in Großbritannien: "Ich kann mir nicht vorstellen, dass das friedlich abgehen wird" (22 June 2016). <http://www.spiegel.de/fotostrecke/brexit-was-eu-buerger-in-grossbritannien-darueber-denken-fotostrecke-138588.html>

Bernd Steger, *Der Hitlerprozess und Bayerns Verhältnis zum Reich*, *VIERTELJAHRESHEFTE FÜR ZEITGESCHICHTE* 441-66 (1977).

Helmut Steinberger, *KONZEPTION UND GRENZEN FREIHEITLICHER DEMOKRATIE, DARGESTELLT AM BEISPIEL DES VERFASSUNGSRECHTSDENKENS IN DEN VEREINIGTEN STAATEN VON AMERIKA UND DES AMERIKANISCHEN ANTISUBVENTIONSRECHTS* (1974).

Maciej Szpunar, *Foreword*, in *EUROPEAN JUDICIAL SYSTEMS AS A CHALLENGE FOR DEMOCRACY*, (Elzbieta Kuzelewska et al. eds., 2015).

Christian Tams, *Article 5 in THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS* (Bruno Simma et al. eds., 3d ed., 2012).

Christiaan Timmermans, *How to Define the European Union*, in *DEMOCRACY AND RULE OF LAW IN THE EUROPEAN UNION, ESSAYS IN HONOUR OF JAAP W. DE ZWAAN*, 81-90 (Flora Goudappel & Hirsch Ballin, eds., 2016).

Kaarlo Tuori, *EUROPEAN CONSTITUTIONALISM* (2015).

Jerry Ukaigwe, *ECOWAS LAW* (2016).

United States Holocaust Memorial Museum, *Beer Hall Putsch (Munich Putsch)*

<http://www.ushmm.org/wlc/en/article.php?ModuleId=10007884>

Andreas Unterberger, *ÖSTERREICH UND DIE EUROPÄISCHE UNION NACH DEN SANKTIONEN* http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/03_jb01_47_unt.pdf

Robert Chr. van Oyen, *Von der Staatsrechtslehre zur offenen Gesellschaft der vergleichenden und europäischen Verfassungslehre, ein Interview [mit Peter Häberle] im Sommer 2014*, in *VERFASSUNGSKULTUR, STAAT, EUROPA UND PLURALISTISCHE GESELLSCHAFT BEI PETER HÄBERLE*, 191-206 (Robert Chr. van Oyen et al. eds., 2016).

Verfassungsblog.de, Search Results for “Poland” <http://verfassungsblog.de/?s=poland>

Eduardo Virgala Foruria, *La coaccion estatal del Artículo 155 de la constitución*, *REVISTA ESPAÑOLA DE DERECHO CONSTITUCIONAL* 55-110 (2005)

Daniel Volp, *Parteiverbot und wehrhafte Demokratie*, *NEUE JURISTISCHE WOCHENSCHRIFT* 459-64 (2016).

Armin von Bogdandy, *Ius Constitutionale Commune Latinoamericanum, una aclaración conceptual*, in *IUS CONSTITUTIONALE COMMUNE EN DERECHOS HUMANOS EN AMÉRICA LATINA*, 1-24 (Armin von Bogdandy et al. eds, 2013).

Armin von Bogdandy & Michael Ioannidis, *Systemic Deficiency in the Rule of Law: What It Is, What Has Been Done, What Can Be Done*, *COMMON MARKET L. REV.* 59-96 (2014)

Armin von Bogdandy, *Ius Constitutionale Commune Latinoamericanum, una aclaración conceptual*, in *IUS CONSTITUTIONALE COMMUNE EN DERECHOS HUMANOS EN AMÉRICA LATINA* 1-24 (Armin von Bogdandy et al. eds., 2012).

Armin von Bogdandy et al., *A New Page in Protecting European Constitutional Values: How to best use the new EU Rule of Law Framework vis-a-vis Poland*, *VERFBLOG*, 2016/1/24, <http://verfassungsblog.de/a-new-page-in-protecting-european-constitutional-values-how-to-best-use-the-new-eu-rule-of-law-framework-vis-a-vis-poland/>

Armin von Bogdandy & Pál Sonnevend eds., CONSTITUTIONAL CRISIS IN THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL AREA, THEORY, LAW AND POLITICS IN HUNGARY AND ROMANIA (2015).

Wake Up Europe!, A Petition Urging the EU to Stand Up for Its Values <http://www.act4democracy.eu/?lang=en>

Jeremy Webber, THE CONSTITUTION OF CANADA (2015).

Albrecht Weber, EUROPÄISCHE VERFASSUNGSVERGLEICHUNG (2010).

Joseph H.H. Weiler, *The Transformation of Europe*, YALE L. J. (1991).

Joseph H.H. Weiler, *Editorial, European Parliament Elections 2014: Europe's Fateful Choices*, 24 EUR. J. INT'L L. 747-53 (2013).

Joseph H.H. Weiler, *Living in a Glass House: Europe, Democracy and the Rule of Law*, in REINFORCING RULE OF LAW OVERSIGHT IN THE EUROPEAN UNION, Carlos Closa et al. eds.

(Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Paper No. RSCAS 2014/25, March 2014) 25-29.

Joseph H.H. Weiler, *Federalism and Constitutionalism: Europe's 'Sonderweg'* (Jean Monet Center for International and Regional Economic Law & Justice, Working Paper, 2000) <http://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/00/001001.html>

Erik O Wennerström, THE RULE OF LAW AND THE EUROPEAN UNION (2007).

Andrew Williams, THE ETHOS OF EUROPE – VALUES, LAW AND JUSTICE IN THE EU (2010).

George Winterton, *The Communist Party Case*, in AUSTRALIAN CONSTITUTIONAL LANDMARKS, 108-146 (Hoong Phun Lee & George Winterton eds., 2003).

Nina Wunderlich, *Commentary of Article 259 TFEU in KOMMENTAR ZUM EUROPÄISCHEN UNIONSRECHT*, (Hans von der Groeben et al, eds., 7th ed. 2015).

Jenny Wüstenberg, *The Struggle for European Memory–New Contributions to an Emerging Field*, 14 COMPARATIVE EUROPEAN POLITICS 376-89 (2016).

